الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة التاسعة والخمسون | 59 | الثلاثاء والخميس 8 و10 جويلية 2025

المحتوى

I . الثلاثاء 8 جويلية 2025

1- افتتاح الجلسة..... 4750
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 4750
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021..... 4750
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 4779
5- استئناف الجلسة..... 4787

II . الخميس 10 جويلية 2025

6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون 4787
7- استئناف الجلسة..... 4820
8- رفع الجلسة..... 4820

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة والربع من صباح يوم الثلاثاء 8 جويلية 2025 وتواصلت يوم الخميس 10 جويلية برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع القانون آنف الذكر.

I. الثلاثاء 8 جويلية 2025

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية وبالوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

وقبل أن نشرع في أشغالنا نتأكد من توفر النصاب وهو الأغلبية المطلقة من الأعضاء وذلك عملا بأحكام الفقرة الأولى من الفصل 97 من النظام الداخلي.

أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تسجيل الحضور.

انتهاء التصويت، المجموع 85 النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 3 جويلية 2025، يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النظر في مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 عدد 75 لسنة 2024 وذلك عملا بأحكام الفصل 67 الفقرة الثالثة و75 و89 و109 و110 و111 و112 و116 و125 و126 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وكما جرى به العمل في جلساتنا العامة التشريعية، فإن النقاش العام حول المشروع محل النظر يخضع إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي فيما يتم طلب الكلمة عملا بأحكام الفصل 102 منه.

أما فيما يتعلق بنظرنا في مشروع هذا القانون، فإنه يخضع إلى مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 وخاصة الفصل 29 منه، ولأحكام المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر 2024 والمتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم وخاصة الفصول المضمنة بالقسمين الأول والثاني من الباب الأول منه.

هذا وعملا بأحكام النظام الداخلي ذات الصلة، فإن ترتيبات سير هذه الجلسة ستكون على النحو التالي:

1. تلاوة تقرير لجنة المالية والميزانية
2. النقاش العام
3. ردود السيدة وزيرة المالية
4. التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي
5. المرور للتصويت على المشروع فصلا فصلا وذلك بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية 54 عضوا
6. التصويت على مشروع القانون برمته.

كما أنه وطبقًا للفصل 105 من النظام الداخلي، فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل، فإنه يخول للسيدات والسادة النواب تقديمها إلى حد ختم النقاش العام وذلك عملا بأحكام الفصل 75 من النظام الداخلي فيما يبقى المجال متاحا لتقديم مقترحات التعديل من جهة المبادرة، وذلك في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب في الجلسة وتعرض على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة
مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

يسعدني وباسمكم جميعا أن أتوجه إلى مكتب لجنة المالية والميزانية وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المتواصل والعمل الجاد. وأحيل إليها الكلمة كي تستعرض تقريرها حول مشروع القانون محل النظر.

الكلمة للجنة.

السيد عصام شوشان، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

نود أن نرحب بالسيدة الوزيرة في أول لقاء رسمي تحت قبة البرلمان وكافة الإطارات المرافقة لها.

نناقش اليوم مشروع القانون المتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 عدد 75 لسنة 2024.

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول
مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 عدد 2024/75

I. التقديم:

عملا بأحكام القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية، يتضمن مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2021:

- النتائج النهائية لتنفيذ ميزانية الدولة، المؤسسات الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة، الحسابات الخاصة وعمليات الخزينة.

- الترخيص في نقل نتائج تنفيذ ميزانية الدولة للسنة المعنية بالتصرف دون احتساب نتائج الحسابات الخاصة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

- الترخيص في نقل فوائض الحسابات الخاصة للسنة الموالية.

ـ الترخيص في إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانية الدولة والمؤسسات الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة.

وقد رُسمت المبالغ النهائية بمشروع قانون غلق الميزانية بعد أن تمّ إقرارها من قبل محكمة المحاسبات التي مارست رقابتها وأعدّت تقريرا يتضمن:

- تحليلا إجماليا حول تنفيذ عمليات الميزانية وعمليات الخزينة،
- تحليلا مفصّلا لمداخيل ميزانية الدولة وتكاليفها وميزانيات المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة.
- النتائج العامة لتنفيذ أحكام قانون المالية لسنة 2021،
- التصريح العام بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميين للحساب العام للسنة المالية 2021.

II ـ نتائج تنفيذ الميزانية :

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2021 إلى النتائج التالية:

1) ميزانية الدولة:

بلغت جملة المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة (باعتبار فواضل الحسابات الخاصة المنقولة من سنة 2020) ما قدره 37983,3 م.د وبلغت جملة نفقاتها المنجزة ما قدره 42547,7 م.د وبذلك تجاوزت النفقات المنجزة المداخيل المستخلصة بمبلغ قدره 4564,4 م.د.

أ ـ إنجازات ميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة ما قدره 30935,8 م.د بينما بلغت نفقاتها المنجزة ما قدره 41355,5 م.د ممّا أسفر عن فائض في النفقات المنجزة على المداخيل المستخلصة في حدود 10419,7 م.د يتم تحميله ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة.

ب ـ إنجازات الحسابات الخاصة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة):

ـ بلغت موارد الحسابات الخاصة في الخزينة ما قدره 6359,8 م.د باعتبار فواضل 2020 والبالغة 4044,3 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 998,3 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 5361,5 م.د تنقل إلى السنة المالية 2021.

ـ بلغت موارد حسابات أموال المشاركة ما قدره 687,7 م.د باعتبار فواضل 2020 والبالغة 494,5 م.د بينما بلغت النفقات ما قدره 193,9 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 493,8 م.د تنقل إلى السنة المالية 2022.

ج ـ اعتمادات النفقات غير المستعملة:

تم تسجيل اعتمادات نفقات غير مستعملة لميزانية الدولة قدرها 2120,5 م.د يقع إلغاؤها.

2) المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج:

بلغت الاعتمادات المفوضة للمراكز الدّبلوماسية والقنصلية بالخارج دون اعتبار المساهمات بعنوان نظامي التقاعد والحيطة الاجتماعية ما قدره 220,8 م.د بينما بلغت الدفوعات ما قدره 217,1م.د ممّا أسفر عن فائض بلغ 3,7 م.د يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة.

3) المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة:

بلغت الموارد الحاصلة للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة ما قدره 1527,7 م.د بينما بلغت نفقاتها 1257,3 م.د ممّا أسفر عن فواضل بلغت 270,4 م.د تنقل إلى سنة 2022 واعتمادات باقية في حدود 615,8 م.د يتم إلغاؤها.

III ـ خلاصة تنفيذ الميزانية :

يترتب عن تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2021 إجراء العمليات التالية:

1) عمليات الحساب القار لتسبقات الخزينة:

ـ تحميل مبلغ قدره 10419,8 م.د ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان الفائض الحاصل في النفقات المنجزة بالمقارنة مع المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة.

ـ إحالة مبلغ 3,7 م.د إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعنوان فائض مقابيض المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج على مصاريفها.

2) نقل الفواضل إلى سنة 2022:

ـ نقل فواضل الحسابات الخاصة والبالغة 5855,3 م.د (الحسابات الخاصة في الخزينة: 5361,5 م.د وحسابات أموال المشاركة: 493,8 م.د).

ـ نقل فواضل المؤسسات العمومية والبالغة 270,4 م.د.

3) إلغاء الاعتمادات الباقية:

ـ إلغاء الاعتمادات الباقية على مستوى ميزانية الدولة والبالغة 2120,5 م.د.

ـ إلغاء الاعتمادات الباقية لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2021 والبالغة 615,8 م.د.

IV ـ عمليات الخزينة :

1) نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2021:

بلغت الموارد المستخلصة للخزينة لسنة 2020، بعد تمويل عجز الميزانية البالغ 4564,5 م.د ما قدره 339780,7 م.د. وبلغت نفقات الخزينة لسنة 2021 ما قدره 339795,4 م.د.

وبالتالي بلغ عجز عمليات الخزينة لسنة 2021 ما قدره 14,7 م.د.

2) نتيجة عمليات الخزينة المنقولة من سنة 2020:

- بلغ فائض مقابيض عمليات الخزينة المنقول من سنة 2020 ما قدره 49937,8 م.د.
- بلغ فائض نفقات عمليات الخزينة المنقول من سنة 2020 ما قدره 45269,3 م.د.

وبالتالي بلغ فائض عمليات الخزينة المنقول من سنة 2020 ما قدره 4668,5 م.د.

3) النتيجة النهائية لعمليات الخزينة بعد تمويل عجز الميزانية لسنة 2021:

بلغت النتيجة النهائية لعمليات الخزينة بعد تمويل عجز الميزانية لسنة 2021 ما قدره 4653,8 م.د وتتوزع كالآتي:

- عجز عمليات الخزينة لسنة 2021 في حدود 14,7 م.د.
- فائض عمليات الخزينة المنقول من سنة 2020 في حدود 4668,5 م.د.
- تنقل النتيجة النهائية لعمليات الخزينة والبالغة 4653,8 م.د لسنة 2022.

II. أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 23 أفريل 2025 خصصتها للاستماع إلى ممثلين عن محكمة المحاسبات حول مشروع هذا القانون،

وفي مستهل الجلسة تولى ممثلو محكمة المحاسبات تقديم عرضا مفصّلا حول فرضيات إعداد ميزانية الدولة لسنة 2021 مقارنة بالنتائج المحقّقة، وبيّنوا في هذا الخصوص أن نتائج تنفيذ ميزانية سنة 2021 أسفرت عن تحقيق عجز في الميزانية قدره 7.7% من الناتج الداخلي الخام مقابل توقّعات بتحقيق 6.6% كما بلغت نسبة المديونية 79.2% من الناتج الداخلي الخام مقابل 77.8% تمّ تحقيقها سنة 2020.

وبينوا أنه تم استنتاج عدم الدّقة في ضبط التقديرات من خلال رصد فوارق هامة بين التقديرات والإنجازات المحقّقة وضعف الارتباط بين الفرضيات الاقتصادية وتقديرات الميزانية في قانون المالية الأصلي لسنة 2021، وأكّدوا في هذا السياق أنّ النقص في تعبئة الموارد الذاتية للدولة مرتبط بعدّة عوامل على غرار ضعف مساهمات المنشآت والمؤسسات العمومية في تمويل ميزانية الدولة الناتج عن الصعوبات المالية والهيكلية التي تعاني منها أغلب المنشآت ومخاطر الارتباط المالي بين الدولة والمنشآت بالإضافة إلى ضعف الموارد المتأتية من التصرّف في أملاك الدولة علاوة إلى عدم إدراج جميع الهبات الخارجية النقدية الموظّفة لتمويل البرامج والمشاريع بهيكلة ميزانية الدولة.

كما أفادوا أن السنوات الأخيرة شهدت تواصل اللّجوء إلى الاقتراض الداخلي نتيجة تزايد عجز الميزانية الذي بلغ سنة 2021 ما قدره 10.419,795 مليون دينار إضافة إلى تفاقم حجم المديونية حيث بلغت نسبة الدين العمومي 79,6 % من إجمالي الناتج المحلي.

وأكّدوا أنّ الاقتراض الداخلي له عدّة تداعيات سلبية من أهمها شحّ الموارد وتأثيره على الاستثمار وبالتالي على نسبة النمو.

وخلال استعراضهم للنتيجة المحاسبية لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2021، بيّن ممثلي محكمة المحاسبات أنّ تنفيذ الميزانية شهد تواصل اللجوء لمتوفرات الخزينة وتسجيل فائض في المصاريف على المقابيض مما أدّى إلى الحدّ من قدرة الخزينة العامة للدولة على الاضطلاع بالدّور الموكول لها.

ومن جهة أخرى، تقدّموا بعدّة ملاحظات، تعلّقت أساسا بعدم إبراز مردود الإجراءات الجبائية وغياب معطيات محيّنه وشاملة تخصّ مشاريع الشراكة المبرمجة والمنجزة، علاوة على النّقص في التنسيق بين السياسة النّقدية والسياسة الاقتصادية وتواصل ارتفاع فواضل الحسابات الخاصة في الخزينة.

وخلصوا إلى أنّ محكمة المحاسبات صرّحت بمطابقة الحساب العام للدولة لسنة 2021 لحسابات تصرّف المحاسبين العموميين.

وخلال النقاش، أثار النواب ملاحظات واستفسارات تعلّقت خاصّة بالفارق الملحوظ بين الفرضيات والنّتائج المحقّقة خاصّة فيما يتعلّق بنسبة النمو وسعر برميل النّفط والنفقات والموارد وعجز الميزانية مما يثير عديد التساؤلات فيما يتعلّق بكيفية غلق ميزانية 2021.

وذكّر النواب أنّهم طلبوا في عدّة مناسبات مدّهم بجرد شامل للقروض التي تحصّلت عليها الدولة خلال سنتي 2021 و2022 وبمعطيات تفصيلية حول كيفية صرف الهبات التي تحصلت عليها تونس ومبرّرات ضعف الاعتمادات المرصودة للاستثمار وأسباب عجز المنشآت العمومية، وكذلك كيفية التصرّف في الصناديق الخاصة للميزانية، إلى جانب مدّهم بقائمة مفصّلة في جملة الاستثمارات المنجزة خلال هذه الفترة. وطلبوا مزيد توضيح ما قدمته محكمة المحاسبات بخصوص ضعف الموارد الذاتية ومواصلة اللّجوء إلى الاقتراض الداخلي والارتفاع الملحوظ في عجز الميزانية وضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

كما استفسروا عن مدى إلزامية ملاحظات وتوصيات محكمة المحاسبات وهل أن هذه الاستنتاجات يتم إدراجها في خانة الملاحظات أو في خانة التحفّظات.

وفي تفاعلهم مع جملة هذه الاستفسارات، بيّن ممثلو محكمة المحاسبات أنّه تمّ التثبّت من كل الأرقام المضمّنة في تقريرها من خلال التأكّد من سلامتها وصحتها في الوثائق المالية والمحاسبتية، وأنّ التصريح بالمطابقة مبني على معطيات دقيقة.

وأفادوا أنّ المحكمة تتولّى القيام برقابة المطابقة ورقابة الأداء ومدى تحقيق الأهداف والسياسات المرسومة من خلال التدقيق في المعطيات المحالة عليها، وكذلك التي يتمّ نشرها من جهات مختصة ورسمية على غرار البنك المركزي التونسي والمعهد الوطني للإحصاء.

وبخصوص مدى الزامية ملاحظات محكمة المحاسبات المذيلة بتقارير المطابقة، بيّنوا أنّه لا توجد آلية تشريعية تلزم الدولة بتبنّي تلك الملاحظات باعتبارها لا تتضمّن تحفّظات فيما يتعلّق بالمعطيات المقدّمة والمتعلّقة بصحة الأرقام لأنّ التحفّظات التي تتوصّل إليها محكمة المحاسبات والتي تتعلق بصحّة الأرقام المضمّنة تقتضي وجوبا المحاسبة.وأوضحوا أنّه تمّ في عديد المناسبات التعاطي الإيجابي مع ملاحظات محكمة المحاسبات خاصة عند إعداد مشروع قانون المالية على غرار ميزانية 2025 فيما يتعلّق بكيفية إدراج الهبات الممنوحة بطريقة شفّافة تمكّن المحكمة لاحقا من رقابة ناجعة.

وبالنسبة لعجز المنشآت العمومية، أفادوا أنّه تمّ تناولها وفق منحى تقييمي للجانب المالي وجانب التصرّف والحوكمة. واعتبروا أنّ التوجّه المتكرّر لتسبيقات الخزينة إجراء معمول به نظرا لشح الموارد. الذاتية، هذا وقدّموا معطيات حول القروض الموظّفة وطرح الديون وحول تسبيقات الخزينة وحول استخلاص الديون الجبائية المثقلة.

كما عقدت اللجنة جلسة يوم الأربعاء 30 أفريل 2025، استمعت خلالها إلى ممثلين عن وزارة المالية في إطار مزيد تعميق النظر حول مشروع غلق ميزانية الدولة لسنة 2021.

وفي بداية الجلسة، قدّم ممثلو الوزارة توضيحات، بيّنوا من خلالها أنّ إعداد مشاريع غلق الميزانيات هو عمل يتطلّب استكمال مسار يتعلّق بغلق حسابات جميع القباضات المالية وحسابات مصالح الديوانة وكذلك ختم جميع حسابات القباضات البلدية والمؤسسات العمومية لميزانياتها.

وفي هذا السياق، بيّنوا أن هذا المسار يتطلّب إنهاء آمر الصرف لجميع عمليات الصرف المتعلقة بالميزانية بما يتطلب مجهودا لفرض الانضباط الميزانياتي على مختلف المتدخلين. وفي هذا السياق، أكّدوا حرص وزارة المالية بالتعاون مع كافة المصالح على غرار الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإدارة العامة للدين والإدارة العامة للتوازنات والهيئة العامة للميزانية وكذلك الإدارة العامة لخزينة الدولة على احترام الآجال لضمان الشفافية المالية والمحافظة على مصداقية الحسابات العمومية.

كما قدّموا بيانات تتعلّق بكيفية إعداد محكمة المحاسبات لتقارير غلق الميزانية، وأوضحوا أن المحكمة تعدّ تقريرا أوليا يتضمّن ملاحظات تتولى مصالح وزارة المالية تقديم أجوبة في شأنها، وبناء على ذلك تُصدر محكمة المحاسبات شهادة المطابقة التي تؤكّد صحّة ودقّة الحسابات وسلامة الإجراءات. وفي هذا الإطار أثنوا على المجهودات المبذولة من طرف محكمة المحاسبات لإعداد تقرير غلق الميزانية لسنة 2021 في حيّز زمني وجيز وبالدقّة المطلوبة.

واستنادا إلى ما ورد من بيانات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2021، أكّد النواب على ضرورة إعداد مشروع ميزانية الدولة وفق استراتيجية استشرافية مبنية على منوال تنمية يتماشى مع الظرف الاقتصادي والاجتماعي الحالي.

ودار نقاش، أثار من خلاله النواب عدّة ملاحظات، حيث بيّنوا أنّ هناك تراجع ملحوظ في نفقات الاستثمار، ودعوا إلى ضرورة تجاوز المشاكل التي تعيق إنجاز المشاريع الاستثمارية خاصة على مستوى الوزارات، وأكّدوا في هذا الخصوص على تذليل الصعوبات ومراجعة الإطار التشريعي للاستثمار ليكون إطارا محفّزا ودافعا لتحقيق التنمية الاقتصادية. كما لاحظوا أن ارتفاع نسبة خدمة الدين بالتزامن مع ارتفاع كتلة الأجور يفرض تحديات وإكراهات على المالية العمومية.

من جهة أخرى، بيّنوا أنّ الضغط الجبائي ارتفع من 22.7 % في سنة 2020 الى 23 % سنة 2021 كما تمّ تسجيل تراجعا هاما في المداخيل غير الجبائية بنسبة قدّرت في حدود 21 % سنة 2021. واستفسروا عن مبررات اللجوء الى قوانين مالية تعديلية باعتباره دليلا على أن إعداد مشاريع ميزانيات الدولة لا يتأسّس على فرضيات واقعية.

كما أكّد النواب على ضرورة مدّ اللجنة بجرد مفصّل للمردود الجبائي للإجراءات المتخذّة بقانون المالية لسنة 2021 وتوفير جداول مقارنة لتقييم هذا الأثر.

واستفسروا عن الهبات، خاصة منها الهبات غير الموظفة لدعم الميزانية التي لا تندرج في حسابات الميزانية ممّا يعكس غياب الشفافية وعدم توفر المعلومات الدقيقة في شأنها.

وبخصوص الحسابات الخاصة بالخزينة، استفسر النواب عن مبررات الاعتماد على تحويلات من الصناديق المحدثة للتقليص من عجز الميزانية على غرار تحويل مبلغ هام من صندوق النهوض بالمسكن الاجتماعي (فوبرولوس) في سنة 2021، ومبلغ 609 مليون دينار من صندوق تنمية قطاع المواصلات، ومبلغ571 مليون دينار من الصندوق العام للتعويض، وحوالي مبلغ 500 مليون دينار من صندوق التشغيل، ليصل إجمالي المبالغ المحولة من هذه الصناديق لتمويل الميزانية إلى 5361 مليون دينار. واعتبروا أن هذا التمشي يعيق تحقيق برامج التنمية في القطاعات المعنية، داعين إلى توجيه موارد كل صندوق للمهمة التي أُنشئ من أجلها.

وفي ذات السياق، طلبوا مدهم بمعطيات حول حوكمة التصرف في عدد من الصناديق المحدثة على غرار صندوق النهوض بالمسكن والصندوق العام للتعويض وصندوق التشغيل. وأكدوا على مدّهم بتوضيحات حول صندوق الودائع والأمانات ومدى مساهمته في تمويل المشاريع التنموية.

ومن جهة أخرى، تطرقوا إلى الخسائر الهامة التي حققتها المنشآت العمومية والتي من شأنها استنزاف المالية العمومية، مشدّدين على ضرورة تقييم التنفيذ لاستشراف المستقبل وإيقاف هذا النزيف تدريجياً.

كما تساءل النواب عن الأسباب الحقيقة التي حالت دون تفعيل المجلس الاستراتيجي للشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي تم إدراجه في قانون المالية لسنة 2021 وعن أسباب غياب تقارير نشاط الهيئة العامة للشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفي ذات السياق، أكد عدد النواب الى ضرورة البحث عن آليات أخرى لتنمية الموارد غير الجبائية للدولة على غرار التجارب المقارنة ومعالجة وضعية المؤسسات العمومية وتعزيز الاعتمادات المخصّصة للقطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والنقل مع التأكيد على أهمية الرقمنة، واستفسروا عن موعد تفعيل تونيشيك في القباضات.

وفي تفاعلهم مع جملة الملاحظات والاستفسارات التي تمت إثارتها، أكّد ممثلو وزارة المالية أنّه سيتمّ مدّ اللجنة بتقارير الأداء المتعلقة بغلق ميزانية 2021 في أقرب الآجال الممكنة مبيّنين أنّ هذه التقارير منشورة على الموقع الرسمي لوزارة المالية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل الجبائية وغير الجبائية، بيّنوا أنّ تطور المداخيل الجبائية ناتج أساسا عن تطوّر التشريع الجبائي وكذلك عن نجاعة الدّور الذي تقوم به الإدارة في تعبئة الموارد.

أمّا بخصوص المداخيل غير الجبائية الموظّفة على الحسابات الخاصة، فقد أكّدوا أنّ السياسة العامة للدولة تتجه نحو التقليص من هذه الحسابات باعتبارها تمثّل استثناءا لمبدأ شموليّة ميزانية الدّولة. وأضافوا في هذا الخصوص أنّ الموارد الجبائية المخصصة لهذه الصناديق هي جزء من المداخيل الجبائية وليست من المداخيل غير الجبائية باعتبار أنّ هذه الأخيرة تتأتى أساسا من أملاك الدولة وارباح المؤسسات العمومية وأتاوات عبور الغاز ومداخيل النفط.

وعن الاستفسار المتعلق بمدى بمساهمة المؤسسات العمومية في تمويل ميزانية الدولة، بيّنوا أنّ المؤسسات التي توفّر موارد لميزانية الدولة هي البنك المركزي التونسي وبعض البنوك وشركات الأنشطة البترولية ممّا ينعكس سلبا على تنمية المداخيل غير الجبائية لأنّ هذه المداخيل ترتبط بأداء ومردودية المنشآت العمومية موضحين أنّ تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص أو اكتشافات نفطية جديدة يمكن أن تساهم في تنمية هذا الصنف من الموارد.

امّا فيما يتعلّق بالاستفسار حول أسباب اللجوء الى قوانين مالية تعديلية، بيّن ممثلو وزارة المالية أنّ المصادقة على تقديرات الموارد في قانون المالية الأصلي هو ذا صبغة تقديرية على خلاف النفقات التي هي ذات أسقف محدّدة، وأكّدوا أنّ اللجوء الى قانون مالية تعديلي يصبح أمرا ضروريا عند تجاوز النفقات للتقديرات وذلك في صورة انخفاض سعر برميل النفط أو ارتفاع النفقات. وأوضحوا في هذا

الخصوص أن التقديرات التي تمّ اعتمادها عند إعداد ميزانية 2021 تأثّرت بالوضعية الاقتصادية العالمية ووضعية المالية العمومية جرّاء جائحة كورونا وهو ما أدّى الى اللجوء الى قانون مالية تعديلي قصد مراجعة عديد التقديرات على غرار دعم المحروقات والموارد الجبائية في علاقة بالتغييرات الطارئة لخلق توازن الميزانية في ظلّ غياب مصادر تمويل كافية.

وبخصوص تحويلات الأموال المتعلقة بالصناديق الخاصة، أوضح ممثلو وزارة أن هناك فرقاً بين ترحيل الرصيد للصناديق وبين التحويلات التي أشار لها النواب، وأكدوا أن كل الأموال التي تدخل الصناديق تسجل محاسبياً ويتم ترحيل رصيدها تلقائياً للعام الموالي. وفيما يتعلق بالتحويلات ضمن اعتمادات الوزارات بنسبة 2 % المنصوص عليها في القانون الأساسي للميزانية، أكد ممثلو الوزارة أن هذه التحويلات تتم فعلياً وتصدر في شأنها قرارات من وزير المالية وهذه العملية تخضع لرقابة محكمة المحاسبات.

وفيما يتعلق بموارد صناديق الخزينة، أوضحوا أنّه لا يتم استعمال هذه الموارد ولكن يتم التصرف فيها في إطار أولويات يضبطها برنامج التصرف في السيولة.

وبالنسبة للهبات الموجه للمشاريع التنموية، بيّنوا أن التصرف فيها يكون تحت إشراف المموّل وتتخذ عدّة أشكال على غرار الهبات العينية أو المساندة التقنية وبالتالي لا يمكن جردها على خلاف الهبات الموجهة لدعم الميزانية والمدرجة في حسابات ميزانية الدولة. وأشاروا إلى أنّ التوجه نحو اعتماد المحاسبة بالقيد المزدوج سيسهل تقييم الهبات العينية وإدراجها في المحاسبة العامة للدولة.

وفيما يتعلق بمنظومة "تونيشيك" وأثرها، أفاد ممثلو الوزارة أن عدد الشيكات المرقمنة والمقدمة للاستخلاص لدى قباضات المالية والديوانية قد شهد تراجعا ملحوظا، موضحين أن القباضات المالية تعاملت بالصيغة الجديدة للشيكات قبل ربطها بمنصة المقاصة وأن هناك تطوراً في استخدام وسائل دفع أخرى كالدفع بالبطاقات البنكية والنقد والتحويلات البريدية. كما أفادوا أن القباضات المالية لا تقبل التعامل بالكمبيالات، على خلاف مصالح الديوانة التي تتعامل بالسندات المذيلة بكفالة.

وبتاريخ يوم الاثنين 30 جوان 2025، عقدت اللجنة جلسة للتصويت على فصول مشروع القانون وقررت الموافقة عليه بأغلبية أعضائها الحاضرين.

III. قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية الحاضرين.

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للجنة على عملها القيّم والآن ننتقل إلى النقاش العام. القائمة الأولية للسيدات والسادة النواب: حسام محجوب، نجيب عكرمي، عبد القادر بن زينب، ظافر صغيري، المعز بن يوسف، مسعود قريرة، فاطمة المسدي، النوري جريدي، يوسف التومي، زينة جيب الله.

الكلمة للنائب المحترم السيد حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل، وله خمس دقائق.

السيد حسام محجوب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية، والسيدات والسادة الإطارات المرافقة لها،

يعرض علينا اليوم مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 الذي ورد علينا منذ الخامس من نوفمبر 2024 وعلاوة على ما تقدم من ملاحظات من طرف السادة النواب في لجنة المالية والميزانية تخص أساسا مدى تحقق الفرضيات التي بنيت عليها الميزانية والأهداف التي تضمنها قانون المالية لسنة 2021، وجب التذكير بأن قانون غلق الميزانية يستند في إجراءات وآليات وكيفية إعداده إلى القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 الذي نطالب منذ أن باشرنا أعمالنا بمجلس نواب الشعب في شهر مارس 2023 بمراجعته وتنقيحه وفق مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار السياسة العامة للدولة.

فالقانون الأساسي الحالي للميزانية أصبح عائقا أمامنا اليوم لتمرير مشروع غلق ميزانية الدولة لسنة 2022، المعروض اليوم على أنظار لجنة المالية والميزانية.

إضافة إلى أن هذا القانون الأساسي وقعت صياغته بناء على دستور 2014 والمبادئ العامة التي جاء بها وهو لا يتلاءم اليوم مع دستور 2022 وحتى يتعارض مع بعض فصوله ومبادئه العامة إضافة إلى أنه أصبح عقبة أمام تنفيذ السياسات العمومية وخياراتها الجديدة التي من شأنها أن تدفع نسب النمو وتحسن من مؤشرات اقتصادنا الوطني.

فبعد سنتين من المطالبة بتنقيحه وأمام البطء الحاصل والملحوظ اليوم وأمام الأهمية البالغة للقانون الأساسي للميزانية، الذي نعتبره المترجم للسياسات العمومية والخيارات الكبرى لها وللدولة التونسية تقدمنا منذ شهر تقريبا مع عدد من السادة النواب بمقترح قانون أساسي جديد للميزانية يتلاءم مع أحكام دستور الجمهورية التونسية والمرسوم عدد 1 لسنة 2024 وينزل السياسة العامة للدولة وخاصة كيفية ترجمة مخططات التنمية التي وقع إعدادها من القاعدة في شكل إنجازات حقيقية تغير واقع المواطن نحو الأفضل وتترجم الشعارات المرفوعة.

وفي هذا نطالبكم السيدة وزيرة المالية، بتحديد موعد في أقرب الآجال لمناقشة هذا المقترح الجديد أمام لجنة المالية، فمجال التشريع وفق أحكام دستور الجمهورية التونسية هو مجال مشترك ومتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية والقوانين التي تصادق عليها الوظيفة التشريعية تصدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية باسم الشعب وحده ولا أحد سواه، وهي ملزِمة لكل مؤسسات الدولة. فالمسألة ليست مسألة جهة المبادرة من تكون بقدر ما هي تتمثل في حرص من السادة النواب على النهوض بواقع اقتصادنا الوطني وتلبية مطالب المواطنين المشروعة.

أما بخصوص الإعداد لميزانية الدولة وقانون المالية لسنة 2026، وجب عليكم وفق تعهداتكم السابقة كوزارة مالية التي قدمتموها أثناء مناقشة ميزانية الدولة لسنة 2025 تشريك السادة أعضاء مجلس نواب الشعب في اجتماعات مشتركة معكم بوضع الفرضيات والخيارات وتلقي مقترحاتنا كنواب شعب إذا اعتبرنا أننا نعمل في إطار التناغم والتكامل بين وظائف الدولة. فقانون المالية هو ترجمة لسياسة الدولة التي نحن شركاء ونشترك فيها مع الوظيفة التنفيذية.

كما ندعوكم مسبقا ومنذ الآن إلى تقديم كل من دراسة الجدوى ودراسة التأثيرات لكل إجراء سيقع اتخاذه ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن الكلمة للنائب المحترم السيد نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله أربع دقائق.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والإطار المرافق لها،

في علاقة بمناقشة غلق ميزانية سنة 2021 القانون عدد 73 لسنة 2024، سيدتي الوزيرة سأتحدث عن وضعية العفو الجبائي والإجراءات التي تم اتخاذها لفائدة المؤسسات والأشخاص في قانون العفو الجبائي الذي انتهت آجاله تقريبا في الفترة الأخيرة.

وقد حصلت بعض الإشكاليات لبعض الذين أرادوا الانخراط في عملية العفو الجبائي لكن لم يتمكنوا بفعل أنه لم يتم التعامل مع عملية التقسيط بمعنى أن هناك من أراد الانخراط في عملية العفو الجبائي وطالب بتقسيط المعاليم المتخلدة بذمته على أقساط لكن وجد صعوبة خاصة في هذا المشكل وطرحت حتى لدى القباضات المالية حيث حرم عدد كبير منهم من الانتفاع بالعفو الجبائي وبالتالي ضاعت على الدولة عائدات مالية مهمة.

فهل هناك إمكانية للتمديد الاستثنائي في عملية العفو الجبائي؟ ولما لا من يريد الانخراط ينتفع بعملية التقسيط يعني ينخرط في عملية العفو الجبائي ونضمن استمرارية هذه المؤسسات وتسهيل أمورها في علاقة بإمكانية ولوج المؤسسات للبنوك والمؤسسات المالية في المعاملات لأنها بطبيعة الحال لها إشكاليات وإن لم تنخرط في العفو الجبائي وتقوم بتسوية وضعيتها فإنها ستجد صعوبة في عملية إعادة تطوير مؤسساتها خاصة في التعامل مع البنوك المالية المانحة. هذا في علاقة بالعفو الجبائي.

أيضا لا بد من اتخاذ إجراءات أكثر ليونة مع المؤسسات التي تشهد صعوبات والتي ترغب في تسوية وضعيتها المالية ومتخلداتها لدى القباضات.

سيدتي الوزيرة، ربما سأتحدث عن بعض الجوانب الجهوية أو المشاكل الجهوية في علاقة بجهة قفصة، بصفتي نائبا عن جهة قفصة وهي منطقة صناعية كما أن فيها مجال فلاحي هام لكن أريد أن أعرف ما مدى قيمة الاستثمار في المجال الصناعي في جهة قفصة في السنوات الأخيرة؟ ما ألاحظه أن الاستثمار الصناعي ضعيف جدا، ما هي الإمكانيات التي وفرتها البنوك سواء العمومية أو الخاصة لفائدة المستثمرين الصناعيين؟

ويبدو أن الاستثمار الصناعي ومستوى تمويل البنوك المنتصبة بجهة قفصة ضعيف جدا وهل يعود لتمويلات مركزية بمعنى لا توجه الأموال لفائدة هذه البنوك لتشجيع الاستثمار الصناعي هناك والاستثمار الفلاحي، يبدو أننا أنجزنا مناطق صناعية دون مستثمرين لأن التمويل غاب وبودي أن تقدموا لنا القيمة الحقيقية للأموال المرصودة للاستثمار الصناعي في جهة قفصة.

وأيضا هناك العديد من الصناعيين الذين يجدون صعوبة وكانوا قد توجهوا إلى وزارة المالية في السنة الماضية لتسهيل أمورهم والدخول ضمن التسويات حتى يعيدوا الاستمرار والعمل من جديد لتشغيل المؤسسات الصناعية، لا يعقل أن تظل جهة قفصة تعتمد فقط على الصناعات المنجمية والكيميائية في حين أن هناك إمكانيات للاستثمار الصناعي في المواد الانشائية البناء والاستثمار الصناعي في القطاعات الأخرى في علاقة بالفلاحة خاصة وأن الجهة منطقة فلاحية.

كما كنت قد طالبت في السنة الفارطة ببعث بنوك فلاحية مثل بنك فلاحي في معتمدية زانوش وفرع للقباضة المالية بمعتمدية زانوش وأيضا بقفصة الشمالية...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السادة الزملاء أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيدة الوزيرة، في هذه المصافحة الأولى هناك عدة أشياء نود الحديث عنها معك السيدة الوزيرة وإن شاء الله يتم أخذها بعين الاعتبار نظرا إلى أن كل آراء السادة أعضاء مجلس نواب الشعب تعتبر لاغية قبل أن يحكى فيها.

السيدة الوزيرة، هذه البلاد لن تبنيها مجموعة فقط سواء في المالية أو في الأمن، البلاد اليوم في حاجة لجميع أبنائها للخروج من المأزق الذي نحن فيه، الرسول صلى الله عليه وسلم كان لا يستشير المجموعة إلا في الوحي فقط ويستشير أصحابه في بقية الأمور.

ما رأيناه منذ الثورة وخاصة في هذه الفترة أن السادة الوزراء مع كامل احتراماتي لهم يعرفون كل شيء وهم النوابغ وهم يقودون البلاد ونحن لا نعرف شيئا والأيام أثبتت أن عديد الأشياء وعديد الوزارات التي حذفها السيد الرئيس أثبتت الفشل الذريع في جميع المستويات وإذا كان كلامي خاطئ لما كنت موجودة كوزيرة مالية.

وزيرة المالية السابقة كنا حذرناها عدة مرات من عدة أشياء منها ما تعاني منه اليوم الشركات الصغيرة ويعاني منها الشعب التونسي وهي القانون التعيس سيء الذكر الخاص بمسك أكثر من 3000 دينار و5000 دينار واليوم لدينا شركات صغيرة في وقت ما عندما نزل السيد الرئيس بخصوص انقطاع الأعلاف وعدم التعامل بالشيك، هناك شركات صغيرة تشتري الأعلاف وتجني 3% واليوم يجدون أنفسهم بالقانون الجديد بعد أن تخلينا عن القانون بقينا نواصل التنكيل بهؤلاء الذين اضطروا في وقت ما لشراء الأعلاف لجني 3% يجدون أنفسهم متورطين.

في السنة الفارطة كنا طالبنا السيدة الوزيرة بأن يرد قانون المالية مبكرا لتتم مناقشته لأن هذا المجلس يضم جميع الشرائح، فيه رجال الأعمال، فيه المعلمين، فيه الأطباء، عندما نبدأ مناقشة قانون المالية يجب أن لا يتركز قانون المالية على الجباية فقط، بل يجب أن يحتوي على حوافز لكي ننهض بالشركات الصغرى التي ليست تلك الحيتان الكبيرة التي تفسد في البلاد، نحن نريد الإبقاء

على هؤلاء ولا نضغط عليهم في الجباية، اليوم السيدة الوزيرة نتمنى أن يرد القانون ونناقشه مبكرا حتى تكون لديه جدوى.

هناك أمر آخر السيدة الوزيرة، اليوم المجامع المائية ونحن نتحدث عن الأمن الغذائي للشعب التونسي، الدولة هي المتسببة في إفلاس المجامع المائية، كيف هذا؟ المجامع المائية لا تملك صبغة تجارية، بل لديها صبغة تنموية ولا تحقق أرباحا، هي "قرباجي" تبيع الماء ولديها تركة من مندوبيات الفلاحة وتدفع أجور للعملة وللموظفين.

كانت المجامع تأخذ كميات كبيرة وكان لديها فائض لتصلح وتدفع، اليوم تأخذ ربع الكمية وتدفع للعمال أجورهم ولا تجد ما تدفع لإدارة "SECADENORD" لماذا؟ اليوم لم تجر دراسة وكنا سابقا قد توجهنا إلى السيد وزير الفلاحة وقلنا له ربما أكبر وزارة أثبتت فشلها هي وزارة الفلاحة، وأتحمل مسؤوليتي في هذا الكلام، وقد شاهدتم الكوارث التي حدثت في العيد وانقطاع الماء حتى لشهر جويلية وكيف تعاني المجامع ما هذا السكوت؟ إلى اين نريد أخذ البلاد؟

الزيارات التي أجريت بعد تعيين الوزراء ربما أنت فقط لم نراك كلها بدأت في أداء الزيارات والأمن عوض أن يحارب الجريمة انشغل بحمايتهم...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد ظافر الصغيري غير منتمي، له ست دقائق.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا السيدة وزيرة المالية وكافة الإطارات المرافقة لك،

بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة يمثل "le génie tunisien" ذكي جدا وضرورة أكيدة للسوق التونسية وفي الحقيقة ساهم كثيرا في تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تقريبا 8000 مشروع بقيمة حوالي مليار دينار تقريبا.

المشكلة أن تقريبا 40% من هذه الشركات التي حصلت على تمويل من "BFPME" اليوم تشهد صعوبات كبيرة جدا، هذه الصعوبات طبعا من أسبابها متعددة لهم مشاكل كبيرة في سداد القروض وهناك غياب للتأطير، هناك طبعا تغيرات السوق، إجراءات البنك الصارمة والبيروقراطية الموجودة في البنك جعلت الكثير من المشاريع تتعطل.

اليوم المستثمرون التونسيون خاصة في المناطق الداخلية يواجهون صعوبات جمة وهؤلاء آمنت بالدولة وأخذت القروض من "BFPME" واليوم هذا البنك لا يريد القيام بالجدولة، لا يريد حل مشاكلهم، لا يريد أن يفعل معهم شيئا ولم يرد في قانون المالية شيء لإنقاذ هذه المؤسسات وهي أصلا المؤسسات كلها تحتاج إلى إنقاذ لأنها تعاني من مشاكل، لكن آلاف الشركات التي تعاني من مشاكل.

تقدم السادة النواب بفصل في قانون المالية نعتبره فصل يمكنه إنقاذ المؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي أخذت قروضا من بنك
تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتمت إعادة صياغة الفصل حتى بعد التصويت عليه ورضينا بالصيغة التي قدمتها السيدة وزيرة المالية السابقة، أكرر تلاوة الفصل على مسامعكم: "يتم إعفاء المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتخلدة بذمتها ديون تجاه بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة من الدفع الكلي أو الجزئي لفوائض التأخير وجدولة أصل الدين والفوائض على فترة أقصاها عشر سنوات وبنسبة الفائدة الأصلية وذلك حالة بحالة وطبقا لسياسة استخلاص يضبطها مجلس إدارة البنك ويتولى تنفيذها".

السيدة وزيرة المالية، مئات ذهبوا إلى البنك ورغبوا في الجدولة لأنهم آمنوا بالدولة وموجود في قانون المالية، هل تعلم إلى حد الآن المعلومة التي لدي تقول أن لا أحد قام بالتسوية.

هناك مواطن ذهب للقيام بالتسوية طلبوا منه 14 إجراء يجب أن يقوم به ويقدمه لهم في ظرف أسبوعين، 14 إجراء السيدة الوزيرة يتضمن مطلب و"expertise" كاملة وتقديم جميع الرخص والشهادات ويجب عليك تقديم أسماء العملاء وقائمة " les fournisseurs principaux" ونسخة من " contrat des marchés en cours" ويجب أن يكون لديك تأمينات لتقديمها وإذا كان لديك "leasing" من أين سيحصل على كل هذا؟ وكيف سيحصل عليهم في ظرف 14 يوما؟

قانون المالية من المفروض أن ينفذ منذ 1 جانفي وإلى 30 جوان لا يوجد شيئا، هل نريد انقاذ البلاد أم لا؟

ماذا تفعل "BFPME"؟ هل هي موجودة لتعطيل الاقتصاد التونسي أم أنها تدعم الاقتصاد التونسي؟

كان هناك اجتماع مجلس الإدارة في يوم 8 أفريل 2025 والله حقيقة تابعت هذا المجلس وقلت بالتأكيد أنه بعد أربعة أشهر "BFPME" سيجد حلولا فوجدت القرار رقم 6 " les jetons de présence" صادقوا عليهم بالإجماع 5000 دينار لكل شخص، هل يعقد عقد اجتماع لا نناقش فيه حلا لمشاكل الشركات الصغرى والمتوسطة ويعنى وفقط بـ "les jetons de présence" لا يوجد شيء في الاجتماع؟ كم من الوقت يجب أن ينتظر هؤلاء؟

اليوم عندما نشجع شركاتنا الصغرى والمتوسطة من سيستثمر اليوم في تونس سواء مع "BFPME" أو مع "BTS" أو مع أي جهة وإذا تمت المبادرة من أي طرف ثم يأتي في مجلس نواب الشعب ويوجد فصل مهم جدا في قانون المالية ولا ينفذ.

قلت هذا للسيدة الوزيرة السابقة وقلت للسيد مدير البنك أنتم ستفرغونه من محتواه، فقال لي لا تقلق السيد النائب. قلت له ضعه يا سيدي حتى نهاية مارس، قال لي لا هو مفتوح طوال السنة، لكن لم يحدث شيء.

نرجو منك التدخل السيدة الوزيرة لتطبيق هذا الفصل على الأقل فلا يعقل أن نترك آلاف الشركات في هذه الحالة.

أريد أن أسأل هل وزارة المالية تخجل من تطبيق القانون عدد 41؟ قانون مهم جدا، الوزارة لا تدافع عنه، أين البنك المركزي؟ أين الرقابة على البنوك؟ لماذا الفصل 732 حتى الآن لا يطبق؟

التونسيون عندما يريدون إغلاق حساباتهم البنكية مثلما ورد في قانون البنوك لا يطبق؟ قام التونسيون بإنشاء تنسيقية لتنفيذ الفصل 412 ولا يجدون حقوقهم.

لماذا الدولة اليوم عندما تريد زيادة الضرائب على التونسيين يتم التنفيذ وعندما تقوم الدولة بإجراء لفائدة المواطن لا ينفذ والمواطنون معتصمون أمام وزارة العدل وأمام وزارة المالية، هل هذا معقول؟ كفى تنكيلا بالتونسيين وطبقوا القانون، القانون يجب أن يطبق.

8%من أرباح البنوك صادقنا عليهم في شهر أوت 2024 السيدة الوزيرة، 8% تركت جانبا تقريبا 1000 مليار أين هذه الأموال؟ يجب أن نوزعها على التونسيين، أين القرار؟

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد مسعود قريرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبع دقائق.

السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والطاقم المرافق لها في هذه المصافحة الثانية وإن أخطأ بعض الزملاء فنعتذر عن ذلك.

سيدتي الوزيرة، نحن اليوم في 8 جويلية 2025 لنغلق ميزانية 2021، صحيح كانت هناك ظروف استثنائية صحية وسياسية ونود أن تغلق الميزانيات مستقبلا بدون تأخير لهذه الدرجة لأننا عندما نطرح على أنفسنا سؤالا لماذا نغلق الميزانيات؟ لنتثبت من دقة الأرقام أولا ولنقف على بعض التوصيات أو بعض الإخلالات لتكون عبرة لإعداد ميزانيات جديدة وبالتالي ما وقفنا عليه في سنة 2021 يبقى صالحا لـ 2022 و2023 و2024 و2025، إذا تركناه لسنة 2026 ماذا سنفعل في توصيات 2022 و2023؟

الملاحظة الثانية السيدة الوزيرة، احتراما لمؤسساتنا وأخص بالذكر محكمة المحاسبات، لأن السادة القضاة فيها تمثل نخبة حقيقية في البلاد، فعلينا أن نأخذ بعين الاعتبار كل الملاحظات التي وردت في تقريرهم وكذلك أن نأخذ بعين الاعتبار توصيات لجنة المالية، لأنهم يعلمون ويجتهدون ويحاولون إنقاذ البلاد، فكل حرف وكل كلمة في لجنة المالية رجائي أن تأخذ بعين الاعتبار، بل طلبي أن تأخذ بعين الاعتبار.

السيدة الوزيرة، وزارتكم الآن منهمكة في إعداد ميزانية 2026 وقد تقدمت أشواط في عملها ومعلوم أن ميزانية 2026 جزء من المخطط 2026-2030 ولا زال المخطط المذكور طور الإعداد ولم يصادق عليه مجلس الجهات والأقاليم ولا مجلس النواب، بالتالي من أين تستلهم الأفكار والمشاريع والقوانين وكيف ستوفقون بين ميزانية 2026 وما سيرد لاحقا في المخطط 2026-2030 الذي لم يستكمل بعد ولا يمكن استكماله قبل 15 جويلية والحال أن الميزانية على الأقل "squelette" العامة يجب أن تكون جاهزة في هذا التاريخ.

السيدة الوزيرة، كما ذكر زميلي منذ حين هناك وعد سابق في إعداد الميزانية من قبل الوظيفة التنفيذية بالتشريك الفعلي لمجلس نواب الشعب في ذلك، فهل لا زالت الوزارة عند وعدها؟ وهل تعتبر أن مدنا بوثيقة يعتبر تشريكا؟ التشريك هو في الخياطة منذ البداية مع بعضنا في الميزانية، أما أن تفصل كل التفاصيل فهذا ليس تشريكا.

السيدة الوزيرة، عند تقديم الميزانية وأي قانون، أنتم مطالبون بمدنا بدراسة الانعكاسات "l'étude d'impact" على الخزينة، على الشركات، على المجتمع، على العلاقات الخارجية وحتى على نفسية المواطن حتى تصبح لدينا وثيقة هي شريعة نحتكم إليها بعد مرور الزمن لأن هنا يبين قدرة الخبراء على تصور ما سيحدث فعندما لا يحدث ما نريد فعلى ماذا سنحتكم؟ فنبرر النتيجة وهذا هو سبب عدم سير أمورنا بالشكل الصحيح.

أريدك أن تقول هذا هو القانون الفلاني وهذه هي النتيجة وهذا ما سيترتب عنه بعد سنتين أو ثلاث سنوات عندما لا يترتب شيء لا بأس أن نقول أخطأنا وسنصلح، لا عيب في ذلك فإذا لم يكن للإنسان ثقافة الاعتراف بالخطأ فلن نتقدم.

السيدة الوزيرة، أذكركم ببعض أرقام ميزانية 2025: الاقتراض الخارجي: 6131 ألف دينار، الاقتراض الداخلي: 21172 ألف دينار، موارد الخزينة: 200 ألف دينار، الجملة 28 ألف مليار تداين وسنسدد 18000 مليار، أي التداين سيزيد 10000 مليار عما كان عليه سابقا. فما هي خطتكم للتقليص من التداين؟ وفي أي سنة لن يكون لدينا تداين؟ وما هو رقم الدين الذي يصبح خطرا على ميزانية الدولة؟ والحال أن هذا التداين وصل إلى 135 مليار دينار ما يعادل 81.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

السيدة الوزيرة، تعددت الصناديق في ميزانيتكم وفي جملتها في السنة الفارطة نمنحها 100 مليار من 78 ألف مليار، لا بد من التقليص من هذه الصناديق وامنحوها مالا يمكنها من القيام بدورها الاجتماعي وما أتصوره هو أنه من المهم تعبئة الموارد والمصادقة على الميزانيات وغلقها، لكن تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية هو الأهم، لهذا السبب أنا أطالب مرة أخرى بـ"l'étude d'impact".

السيدة الوزيرة، عدد الموظفين في تونس 663 ألف أي موظف واحد لكل 18 مواطنا ولا يزال التونسيون معتصمين في كل مكان يريدون الدخول إلى الوظيفة العمومية. بودنا أن نفتح هذا الملف بكل صدق، هل مازالت الوظيفة العمومية بحاجة إلى أعداد كبيرة من الموظفين؟ أم أن هذا العدد كاف وزيادة؟ ونضع الحلول لذلك لأن في عدم وجود حلول لهذه المسألة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي، غير منتمية لها ثلاث دقائق.

السيدة فاطمة المسدي

شكرا، مرحبا بالسيدة وزيرة المالية في رحاب هذا المجلس،

ننتظرك منذ مدة ونريد أن نتحدث معك بصراحة، الوضع في البلاد صعب جدا وأعرف أن التحديات كبيرة جدا خاصة التحديات المتعلقة بالحفاظ على المال العام وإنجاح مسار الصلح الجزائي واسترجاع الأموال المنهوبة في الداخل والخارج وفي هذا الإطار أريد أن أنوه بالإرادة السياسية من أعلى سلطة من السيد رئيس الجمهورية ومن سيادتك، الإرادة السياسية الموجودة التي تطمح لتحقيق تطلعات الشعب التونسي في تكريس الدور الاجتماعي للدولة لكن سيدتي، ما نلاحظه منذ مدة هو الارتفاع القياسي للجباية، حيث تطورت العائدات الجبائية بنسبة 9.7% لتناهز 41.7 مليار دينار وهو ما يفوق نصف ميزانية البلاد برمتها.

في المقابل نلاحظ تعطل مسار الصلح الجزائي رغم أن الأموال المنهوبة من البنوك وتحديدا العمومية منها في شكل قروض معدومة وبدون ضمانات تقدر بنصف العائدات المرتقبة من هذا المسار نصل حتى إلى 6.9 مليار دينار حسب معطيات هيئة السوق المالية، أي أكثر من نصفها يعود إلى الشركة التونسية للبنك التي تقدر سلها

القروض المتفحمة وأصبح من غير الممكن استرجاعها، حيث تبلغ 3159 مليون دينار، وهو ما يمثل 58.2% من الميزانية العامة لتجهيز هياكل الدولة التونسية.

ورغم أن سيادتك قلت أننا حققنا فائضا نحو 2 مليار دينار في ميزانية الدولة إلى موفى مارس 2025، نود أن نذكر سيادتك أن هناك مقاولين لم يقع خلاصهم، المرفق العام ما زال ضعيفا والأسعار مرتفعة جدا ولا يوجد دعم للمواد الأساسية التي يطمح إليها الشعب.

ورغم كل ذلك أنا تقدمت بشكوى جزائية بخصوص القروض الممنوحة بدون ضمانات في الشركة التونسية للبنك منذ ديسمبر الماضي تتعلق بـ 149 ملف تمويل بدون ضمانات أو بضمانات منقوصة، استنادا إلى تقرير محكمة المحاسبات التي تفوق قيمتها 1380 مليون دينار ولكن الموضوع والقضية ما زالت تراوح مكانها إلى اليوم. لا أعلم لماذا لا يريدون النظر فيها وإغلاق ملفات من هذا النوع؟ يمكن أن نسترجع به البلاد الكثير من الأموال.

سوء التصرف اليوم في المال العام والترفيع في الجباية وامتناع النظام المالي العمومي عن تمويل المرفق العام يشكل أكبر التحديات في مسار البناء والتشييد الذي يحتاج ثورة تشريعية، ولكن بالخصوص يجب ضخ الأموال لفائدة الشعب وتنمية المرافق العامة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد المعز بن يوسف عن كتلة الأمانة والأعمال، له خمس دقائق.

السيد المعز بن يوسف

السيدة الوزيرة، مرحبا بك في البرلمان والوفد المرافق لكم،

تقريبا لن أضيف الكثير عما قاله الزملاء، اليوم المالية العمومية تطرح العديد من الأسئلة لأنه لا يكفي التوجه الاجتماعي الواضح الذي كنا تقريبا تناقشنا فيه في الميزانية في المدة الأخيرة يعني صندوق التأمين عن فقدان مواطن الشغل، صندوق الحماية الاجتماعية للعاملات الفلاحيات، دعم الدور الاجتماعي للدولة في مجال السكن، كل هذه كانت خيارات اجتماعية للميزانية وهو التمشي العام اليوم للدولة ولكن في المقابل السيدة الوزيرة، لدينا المداخيل الجبائية 45 ألف مليار، فبقدر أن البعد الاجتماعي اليوم مهم في البلاد، بقدر ما الضغط على الجباية وخاصة في الواقع الذي نعيشه اليوم في تونس خاصة على صغار التجار والمتوسطين مهم أيضا.

فنحن لا نستطيع أن نستمر بهذا الشكل، لا نستطيع أن نستمر بهذه الطريقة لأننا اليوم نلاحظ في الواقع أن العديد من المؤسسات الصغرى تغلق والعديد من صغار التجار حتى في حوارنا اليومي معهم يشتكون فاليوم لا يحققون المرابيح حتى العادية التي تجعلهم يتقدمون في الاقتصاد، يرفعون في عدد العملة ويعيشون في أريحية.

فاليوم لا توجد خيارات كبيرة ولا توجد رؤية جديدة للمالية العمومية في البلاد، بقينا فقط نرقع ونأتي بحلول من هنا وهناك.

السيدة الوزيرة، اليوم هناك عدة أسئلة تطرح أمام الوضع الاقتصادي الصعب، لأنه بهذه الميزانية نحن لا نسير نحو التشغيل وبهذه الميزانية نحن لا نسير نحو كل ما هو استثمار في البلاد وهذا كله كذلك يطرح أسئلة أخرى ما هي علاقة الوزارات اليوم ببعضها؟ ما علاقتكم بوزارة الاقتصاد والتخطيط؟ ما علاقتكم بما يحدث اليوم في المستوى الجهوي والمجالس المحلية والجهوية الجديدة التي تحتاج اليوم إلى ميزانيات أفضل.

فكل هذا اليوم يحملنا جميعا مسؤولية أن نعود إلى الواقع التونسي الذي يعيشه المواطن التونسي يوميا، لأنه على الأقل كنا ننتظر أنكم في وزارة المالية اليوم تتوجهون نحو الدعم، تتوجهون إلى وزارة الشؤون الاجتماعية ونرى إلى متى ستبقى 900 ألف عائلة تونسية تعيش بـ 300 دينار، في حين أنه في هذا الوضع الاقتصادي الصعب يجب أن تعود أموال الدعم لهذه العائلات، ولكن تقريبا منذ سنتان أو أكثر، كلما تأتي وزارة المالية، وكلما تأتي وزارة الشؤون الاجتماعية نتحدث ولكن في الواقع لا يوجد حلا..

مسألة أخرى السيدة الوزيرة، لدينا العديد من الشركات العمومية اليوم التي تأخذ أموالا كبيرة من الدولة مثل شركة التبغ وكذلك اتصالات تونس، كل هذه الشركات تأخذ الكثير من الأموال من ميزانية الدولة ولكن لدينا شركات أخرى اليوم في حاجة إلى بعض المال وهنا بالذات نذكر شركة الدراسات "Sousse nord" التي تحتاج تقريبا إلى 10 أو 20 مليار، ولكن منذ أكثر من سنتين ننتظر في مجلس وزاري وهذه الشركة تكاد تنهار، لا السيد وزير السياحة تدخل ولا كذلك وزارة المالية تدخلت ولا رئاسة الحكومة تدخلت في الوقت الذي تشاهدون تقريبا أفضل وأكبر وأعرق الشركات السياحية في البلاد تنهار وكل هذا ولا نعلم اليوم ماذا تريد أن تقول لنا الحكومة وماذا تريد أن تقول لنا وزارة المالية، في الوقت الذي توجد فيه شركات أخرى تقريبا في حالة إفلاس، ولكنها تأخذ من ميزانية الدولة. السيدة الوزيرة، رجاء التنسيق مع بقية الوزارات حتى تنقذوا اليوم هذه الشركة.

في حياة التونسي اليومية، الأسعار، الانفلات الموجود في الأسعار، لم نلاحظ أي طرف تدخل ونتحدث خاصة عما عشناه أيام عيد الإضحى، التونسي يأخذ في كيلوغرام اللحم بسعر 70 دينارا و60 دينارا في الوقت الذي قامت شركة اللحوم باستيراد اللحم، ولكن في السوق لم نجد شيئا منه.

فالرجاء اليوم أن نضع المالية العمومية بصدق على الطاولة لنتحاور معا من أجل أن نمكن التونسيين اليوم من حياة كريمة ولا يمكن أن نستمر بهذه الميزانية التي تعتمد أساسا على الاقتراض والجباية. شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد النوري جريدي عن كتلة ينتصر الشعب، له سبع دقائق.

السيد النوري جريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية والإطار المرافق لها،

في إطار انسجامي مع دوري في المسرحية وتجويد حسن الأداء،

السادة الحضور،

السيد رئيس مجلس النواب،

السيدة الوزيرة، سأحاول أن أصل بالمحاكاة وبالتمثيلية إلى الحدود القصوى لعلني أجيد أداء دوري في هذه المسرحية.

لتتمكن الدولة من توفير أموال ولتحسن من مواردها المالية يجب أن تعتمد على مجموعة من الأدوات كتحسين الجباية ومقاومة

التهرب الضريبي، شعارات، العديد من الشركات ومن الأشخاص لا يدفعون الضرائب كما ينبغي ولتتحصل الدولة من هؤلاء على الضرائب، عليها بتحسين الرقابة والرقابة في تونس في حاجة لرقابة ومن تقوم بمراقبة الرقابة في حاجة لرقابة ورقابة رقابة الرقابة في حاجة إلى رقابة تراقب من يراقب الرقابة، لماذا؟ لأنه للأسف الشديد في تونس عندما نقرر اجراء رقابة نرفع سماعة الهاتف ونبلغ المعني بالأمر ونقول له أغلق محلك لأن الشرطة الاقتصادية ستأتي إليك، "حاميها حراميها."

رقمنة الإدارة تمكن الدولة من الرقابة وتتحصل على ضرائب بسهولة، لكن هناك عراقيل هناك من لا يريد الرقمنة، عليكم بمصارحة الشعب.

توسيع القاعدة الجبائية، إدماج القطاع الموازي، تمثيلية، صارحوا الشعب وقولوا لا يمكننا استيعاب الاقتصاد الموازي، قبل أن نقوم بمراقبتهم يتم الاتصال بهم ويقولون لهم أدخلوا سلعكم فهناك رقابة قادمة - أنا اليوم سأنسجم مع المسرحية جيدا وسأكشف المستور في إطار دوري-.

تشجيع الاستثمار المحلي، نعم أنتم تشجعون الاستثمار المحلي بـ 1780 وثيقة فمن يريد أن يستثمر يندم على اليوم الذي ولد فيه، يندم على القدوم لتونس، -اضحكي السيدة الوزيرة فهذه مسرحية هزلية نسميها في المسرح "الكوميديا السوداء" السيدة الوزيرة، اضحكي فالضحك اليوم بدون مقابل يا وزيرة المالية، اضحكي فهذه فرصة لتضحكي دون مقابل- تشجيع الاستثمار المحلي 1877 وثيقة يطلبونها منك، منطق التونسيين معروف إن لم تكن هناك أموالا تدفع تحت الطاولة وإن لم تكن هناك رشاوي لا توجد ورقة والورقة تصبح 1000 ورقة.

تكلمنا عن الاختزال وعن التحفيزات فإن كان هناك من لا يريد ذلك وأنا أعلم ذلك صارحوا الشعب.

إنشاء مناطق حرة وصناعية و و و هل أحدثكم عن المنطقة الصناعية بالسند؟ هذه المنطقة يغرد فيها البوم منذ 13 سنة، هل أحدثكم عن "بودرات" المنطقة الصناعية ببلخير؟ يوجد بها سور كسور القيروان عن قريب أهالينا في بلخير يأخذون معهم " pièce montée" ويحتفلون بالبودرات.

تطوير القطاعات المنتجة كالسياحة الإيكولوجية، شعارات، مسرحية، دعم المنتوج التونسي وتشجيعه شعارات مسرحية، مراقبة الاستيراد العشوائي الذي يضرب الاقتصاد الوطني مهازل، شعارات ومسرحية.

استغلال الثروات الوطنية، الغاز والفسفاط والملح والطاقة الشمسية، عفوا سامحوني لا توجد لدينا ثروات وطنية، لدينا 24 شركة بترول تنقب عن البترول ولا يوجد لدينا بترول.

فرض معاليم على الشركات الأجنبية، يأخذون النفط بدون عدادات، الفساد الذي ينخر الدولة السيارات والامتيازات، الاقتراض الذي يخرب الدولة، محاربة التهرب والتجارة الموازية وتهريب السلع، نحن نرى ذلك ولكننا بصدد ذر الرماد على الأعين.

تحسين استخلاص الضرائب والمعاليم، الفرقة التي ستخرج لتحسن الاستخلاص والمعاليم، السيارة معطبة، السيارة غير صالحة للاستعمال ولا يوجد لدينا أعوان رقابة بعدد كافي، نحن بصدد جمع الأموال للدولة في وزارة المالية بإمكانيات أضعف من ضعيفة.

فرض الأداءات على القطاعات، منذ خمسين سنة أو أربعين سنة وأنتم بصدد ذر الرماد على العيون.

الأطباء والمحامين وبعض المهن الحرة، هل من المعقول أن شخصا دخله 5 ألاف دينار أو 6 ألاف دينار في اليوم يدفع ضريبة بـ 490 دينار و500 دينار في السنة في حين يتم امتصاص دم الموظفين البسطاء؟

الأملاك المصادرة: أين ملف الأملاك المصادرة؟ ملف الأملاك المصادرة السيدة الوزيرة، هرب بوزيرة سابقة، جاءها رئيس الدولة وسألها عن الملف منذ 14 سنة هل إلى هذه الدرجة نحن غير واعيين بالمسرحية التي تحصل في تونس، إلى هذه الدرجة؟

تنشيط السياحة الداخلية والدينية والإيكولوجية، شعارات، الاستثمار وفي الطاقة الشمسية والطاقات المتجددة يقومون ببيعها لشركات بعينها في الأيام القادمة ستأتي لمجلس نواب الشعب وزيرة الطاقة والمناجم في سؤال شفاهي بخصوص نفس الوضعية.

إصلاح الفلاحة والتصنيع، دعم الفلاحين، الفلاحين تم قتلهم.

السيدة الوزيرة، إن لم تكن هناك إرادة سياسية والله لن يتغير شيء في تونس.

فصول ميزانية 2025 القانون عدد 82 إلى حد الآن غير موجود، النصوص الترتيبية عندما يحلو للحكومة تقوم بها وعندما لا تريد ذلك لا تقوم بها، إصلاحات كبرى في ظرف 100 يوم استعجاليا لهذه الحكومة، أو أنني سأدعو جميع زملائي إلى عدم المصادقة على ميزانية 2026 وأنا شخصيا بريء أمام الشعب، ميزانية سنة 2024 أنا لم أصادق عليها وميزانية 2025 لم أصادق عليها وكان الله في عونكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، أول نقطة أردت في الحقيقة أن نتحدث عنها والتي تمس المواطن مباشرة سأتحدث عن "les fonds communs" وهو المال المشترك للبلديات، تعلمون أن اليوم للبلديات دور أساسي ورئيسي في الحياة اليومية للمواطن من خلال جميع الأنشطة وعبر جميع الأعمال التي تقوم بها البلدية أو من خلال التجهيزات وبالمعدات الموجودة لديها والتي سيكون لها آثار إيجابية على المواطن.

بخصوص المال المشترك السيدة الوزيرة هناك عديد البلديات ضعيفة الموارد ولا يعدو "fonds commun" أن يسدد أجور العاملين فيها التي بلغت نسبة 73% و80% لذلك أصبحت اليوم البلديات غير قادرة على اشتراء معدات جديدة كمعدات نظافة أو مثلا إحداث طرقات أو القيام بأي شيء يخص البعد التنموي.

سيدة الوزيرة، في قانون المالية لسنة 2026 تم الترفيع في المناب من المال المشترك للبلديات وخاصة البلديات ضعيفة الموارد.

السيدة الوزيرة، في نقطة ثانية بخصوص مقاومة التهرب الضريبي وغسيل الأموال، هل يتم مراقبة جميع العقود ويقع تسجيلها بالقباضات

المالية في ظل غياب الكتب الرسمي ووجود الكتب الخطي هنا السيدة الوزيرة، من المهم جدا مقاومة التهرب الضريبي في ظل وجود الحجة الرسمية لأنه اليوم وجود الحجة الرسمية كفيل بأن يقاوم التهرب الضريبي وغسيل الأموال.

السيدة الوزيرة، في نقطة ثالثة، هناك مناطق صناعية السيدة الوزيرة، كالمنطقة الصناعية التابعة لبلدية قصيبة سوسة والثريات، هذه البلدية السيدة الوزيرة هي بلدية إمكانياتها ضعيفة لكن "TCL" هذه المؤسسات يذهب إلى بلديات أخرى عندما نعود مثلا لمثال التهيئة العمرانية لهذه البلدية وللحدود البلدية نجد أن هذه المصانع تابعة لها، ولكن تقوم بلديات أخرى باستخلاص المعاليم منها وفي الحقيقة توجهت سابقا بسؤال كتابي إلى وزارتكم للسيدة الوزيرة السابقة وفي الحقيقة الإجابة لم تكن مقنعة في هذا الموضوع.

النقطة الرابعة والأخيرة السيدة الوزيرة ألا وهي موضوع عدول الخزينة: أنتم تعلمون بأن هذا السلك هو سلك مهم وحيوي جدا في وزارة المالية وتابع للإدارة العامة للمحاسبة العمومية وللاستخلاص، عدول الخزينة هؤلاء الذين كانوا في وقت ما حاملي بطاقات الجبر ثم في فترة أخرى أصبح لديه تسمية المأمور العمومي وهو اليوم مأمور المصالح المالية، اليوم بعد القانون عدد 18 لسنة 2012 المؤرخ في 25 سبتمبر 2012 والذي نقح بعض أحكام مجلة المحاسبة العمومية، أحدث سلك خاص ألا وهو سلك عدول الخزينة التابعة لوزارة المالية من خلال الفصل 28 جديد من مجلة المحاسبة العمومية والاستخلاص، لكن السيدة الوزيرة هناك ضيم وظلم لهذا السلك خاصة وأن اليوم هذا السلك يعمل بوسائله الخاصة وعندما نقول عدول خزينة ليفهم الشعب التونسي، من هو عدل خزينة هو عدل منفذ الدولة وهو من يقوم باستخلاص ديون الدولة وهو من يدخل الأموال العمومية والجباية ونحن اليوم نتحدث عن جباية وعن استخلاص الجباية، كل هذا من أين؟ هناك أعوان المالية الذين في الحقيقة يبذلون مجهودات كبيرة وكبيرة جدا ومعهم عدول الخزينة وهؤلاء "des hommes de terrain" هؤلاء يعملون على الميدان ويقومون بالتبليغ وباستخلاص الديون العمومية.

السيدة الوزيرة، منحة التبليغ والإجراءات يتم خلاصها كل ست أشهر أو بعد سنة وهذه المنحة السيدة الوزيرة إن عمل يتحصل عليها وإن لم يعمل لا يتحصل عليها، فان كان في عطلة استراحة أو عطلة مرضية لا يتحصل على هذه المنحة فهناك ظلم يعاني منه هذا السلك.

كما نتحدث عن منحة التوجه، اليوم الناس يعملون بوسائلهم الخاصة، اليوم يعملون بسياراتهم الخاصة، اليوم الوزارة لم توفر له وسائل عمل ليستخلص الديون العمومية فهو اليوم يعمل بوسائله الخاصة وتم منحه منحة توجه من 2013 أي منذ صدور الأمر تقدر بـ 200 دينار السيدة الوزيرة، يجب مراجعة ذلك وقد تم ذكر في عديد المناسبات وحتى مع السيدة الوزيرة السابقة بأنه سيقع إصدار أوامر في هذا الموضوع، كما تم استثناؤهم من منحة الإخلالات اليوم من خلال الإجابة السيدة الوزيرة كانت هناك جملة لم تعجبني عندما قلت "ويكفي التدليل على أهمية الإجراءات المتخذة لفائدة هؤلاء لأن تأجيرهم أصبح يعادل تقريبا نظرائهم من ذوي الرتب الموازية لإطارات ولأعوان وزارة المالية" هذا الكلام السيدة الوزيرة غير صحيح، يمكنك استخراج بطاقة الأجر ومقارنة الزملاء ببعضهم البعض وستجدين أن الأمر مختلف وأن هذا الكلام في الحقيقة فيه مغالطات.

السيدة الوزيرة بعدالة، نتائج الترقيات بخصوص عدل خزينة مركزي 95 خطة أين وصلت ولماذا إلى حد الآن لم يتم الإعلان عن نتيجة هذه المناظرة كذلك الترقيات لعدل خزينة رئيس 112 خطة وإلى حد الآن أيضا مازلنا ننتظر رد رئاسة الحكومة وهذا السؤال تم توجهه من فيفري لا أدري لماذا لم نتلق الإجابة إلى حد الآن.

وأخيرا فتح مراحل التكوين بالمدرسة الوطنية للمالية لفائدة عدول الخزينة ونحن ننتظر إجابتكم في هذا الإطار السيدة الوزيرة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل، لها سبع دقائق.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي رئيس المجلس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الوفد المرافق لك،

السيدة الوزيرة، سأطرح عليك عديد الأسئلة التي تهم العديد من الملفات:

أول ملف ما هي وضعية الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية، أتوجه لك بهذا السؤال السيدة الوزيرة لأنه في آخر إجابة للسيد وزير الداخلية قال: "ستتم تسوية وضعية الاعتمادات المفوضة بشرط توفر الاعتمادات" هؤلاء الأعوان الذين يعملون في الولايات، في المعتمديات، في مراكز الأمن.

هذا الملف تداولت عليه العديد من الحكومات والعديد من الوزراء، عدد العملة إن تم احتساب الذين سيحالون على التقاعد، السيدة الوزيرة لدينا أعوان يعملون وسنهم يفوق السبعين سنة لأنه ليس لهم الحق في التقاعد وليس لهم الحق في التغطية الاجتماعية وهذا يعتبر من الملفات الهشة هؤلاء يعملون في مؤسسات سيادية تابعة للدولة وإلى حد هذه اللحظة لم يتم البت في هذا الملف مع العلم كما ذكرت إن تمت تسوية وضعيتهم فإن من سيحال على التقاعد عددهم تقريبا ألف ويتبقى منهم 1850 أي أننا منذ خمسة عشرة سنة ونحن نتحدث على هذا الملف وحتى الذين جاؤوا قبلنا تحدثوا عن هذا الملف وتم تقديم العديد من الوعود في هذا البرلمان ونحن شهود على ذلك والنواب الذين سبقونا أيضا ولكن إلى حد هذه اللحظة لم نلاحظ أي إرادة حقيقية لتسوية هذا الملف.

السيدة الوزيرة، بما أن السيد وزير الداخلية قال: "إذا توفرت الاعتمادات"، فإنني أتوجه إلى سيادتك بهذا السؤال: هل هناك اعتمادات مخصصة لتسوية وضعية الاعتمادات المفوضة وكذلك العملة العرضيين وبقية الوضعيات الهشة في كامل المنشآت العمومية في ميزانية 2026 أم لا؟

السيدة الوزيرة، في الحقيقة نريد إجابة واضحة وصريحة من سيادتك.

أسألك أيضا عن الأوامر الترتيبية الخاصة بعمال الحضائر 45 سنة و55 سنة، ما مآل هذا الملف؟ هل ستتم تسوية وضعيتهم في الأيام القادمة أم أنه لم يتم البت فيه بعد؟

هذه الأسئلة السيدة الوزيرة، ليست أسئلتي، بل هي أسئلة الشعب فنحن ننقل أصوات الشعب، نحن نأخذ مطالب الشعب ونتوجه بها اليكم، أي أنك عندما ستجيبين اليوم فإنك ستجيبين الشعب قبل أن تجيبي نائب الشعب، أقول هذا لنكون واضحين.

في النقطة الموالية سأحدثك السيدة الوزيرة عن المنشور المشترك الذي كان بين وزارة المالية ووزارة الفلاحة ووزارة الأملاك الدولة. هذا المنشور يهدف إلى حل المشاكل المالية للمتسوغين للأراضي الدولية بأقساط شهرية، هل يعقل أن الفلاح اليوم في وضعية مزرية ويعيش في مديونية؟ وهذه الوضعية ليس الفلاح هو المسؤول عنها سيدتي الكريمة، هذا الفلاح لمدة عشر سنوات لم تتم متابعة المتخلدات بذمته، هذا الفلاح عقوده منتهية من 2013 أي مديونية، إهمال إداري بحت متورطة فيه كل الإدارات سواء قباضة المالية، سواء أملاك الدولة، سواء إدارة الفلاحة لم تقم بمتابعة الفلاح مدة عشر سنوات، اليوم هذا الفلاح يجهل القانون فعندما لا تقوم كل سنة بمحاسبته وتطلب منه تسوية وضعيته وإلا سيتم إيقاف العقد ثم الآن يتم إخراج بطاقات انتزاع من وزارة أملاك الدولة ويتم إعلامهم بالخروج إن لم يدفعوا وقضايا وأحكام من القضاء لماذا لم يتم التعامل مع هذا الملف بجدية سابقا ولماذا لم تتم متابعتهم سابقا؟ هذه الوضعية اليوم لن يتحملها الفلاح وحده.

جاء في المنشور بأن الفلاح يدفع عبر أقساط شهرية، هل أن الفلاح يتقاضى أجرا شهريا؟ أريد أن أتوجه بسؤال مع احترامي لكم جميعا، ثلاث وزارات وأنتم تتحدثون في الموضوع ألم يتم إجراء بحث اجتماعي؟ ألم تسألوا ولم تتواصلوا مع الإدارة الجهوية بخصوص مشاكل الفلاح؟ لماذا الفلاح يغرق في المديونية ولماذا انتهى عقد شغل الفلاح ولم تتم تسوية وضعيته بعد؟ تقولون للفلاح ادفع قسط شهري، هل أن الفلاح يتقاضى أجرا شهريا؟ الفلاح لديه إنتاج موسمي بعد أن يبيع ويجمع محاصيله يذهب لمحاسبة القباضة المالية، ثم لماذا لم يتم التطرق مثلا لسنوات الإجاحة، ماذا يعني هذا؟ أي أنه سيقع التهرب من التعويضات لسنوات الإجاحة هذا مع احترامي لكم، يتم القيام بمنشور مستفز، لقد استفزني هذا المنشور كثيرا والسادة المسؤولين الموجودين في إدارتك السيدة الوزيرة يعرفون أنني جاهدت وكافحت ودافعت على هذا الملف العديد من المرات وحاولت تقديم مقترح قانون في قانون المالية لسنة 2025 وتم رفضه ولم يتم التجاوب من السيدة الوزيرة رسميا واليوم يتم إصدار منشور مفرغ من محتواه في ظاهره يخدم الفلاح، ولكن في باطنه يزيد في تأزيم وضعيته.

وفي الأخير أريد أن أحدثك السيدة الوزيرة عن البنك العربي الإماراتي السيدة المديرة العامة قامت بطرد عشر عمال حراسة أقل شخص فيهم عمل مدة أربع سنوات وأكثر شخص منهم عمل لمدة عشر سنوات في تعسف كامل ضدهم بدون أي موجب قانوني للطرد هذه السيدة المديرة العامة قامت بتعيينها السيدة الوزيرة السابقة وأكبر إنجاز قامت به منذ أن تولت مهامها أن قامت بطرد الناس من عملهم أي هناك تجني كامل عليهم ورفضت الاستماع لأي أحد وترفض مقابلة أي شخص والباب مغلق عليها وتدوس على القانون بينما هي في منشأ عمومي كان المفروض أن تكون أول من يحترم القانون، هذا القانون الذي سهر عليه سيادة رئيس الجمهورية الذي أقر هذا القانون لتسوية وضعية هؤلاء الناس الفقراء ولا ليتم طردهم من عملهم.

السيدة الوزيرة، أنا سأسلمك هذا الملف شخصيا ولدي كل الثقة في أنك ستعيدين حق هؤلاء الفقراء وشكرا.

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة وزيرة المالية حللت أهلا ونزلت سهلا، مرحبا بك وبمرافقيك في مجلس نواب الشعب، مرحبا بالجميع، مرة أخرى.

إذن الكلمة الآن المحترمة بسمة الهمامي عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا، صباح الخير،

أرحب بالسيدة الوزيرة وبكل الإطارات المرافقة للسيدة الوزيرة في رحاب مجلس نواب الشعب،

اليوم نجتمع من أجل مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021، أرقام وأرقام وتداول لكلمة العجز بشكل متكرر، بل يهيكل من أجل تحقيق العجز مع ضعف التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وهذا ما جاء في تقرير دائرة المحاسبات.

غلق الميزانيات يمثل مجالا رقابيا للوظيفة التشريعية لأنه سيدتي الوزيرة، في مناقشة ميزانية الدولة نرخص للسلطة التنفيذية لتحقيق النفقات بناء على الفرضيات المقدمة والتي تتم أساسا بناء على تصور الميزانية والتصور الكامل للميزانية العامة للدولة وهنا أريد أن أسأل سيدتي الوزيرة: لماذا كل هذا التأخير الملحوظ في عرض مشاريع قوانين غلق الميزانيات؟ لأن هذا يحد من نجاعة الوظيفة الرقابية بصفة عامة التي تسهر على حسن تنفيذ الميزانية وهذا لا يتماشى مع روح دستور 25 جويلية 2022.

الفوارق المسجلة بين الفرضيات والتنفيذ وهنا أريد أن أطلب منكم مدنا سيدتي الوزيرة بمعطيات أكثر دقة تبرر هذا البون الشاسع بين ما تم افتراضه وبين ما تم تحقيقه خاصة إذا لاحظنا ضعف الاعتمادات المرصودة للاستثمار والتنمية من أجل إلغاء التباين الجهوي، فك العزلة عن الولايات المعزولة، خلق ديناميكية اقتصادية في الجهات وهذا يحيلنا على وجوبية تدارك كل هذه الملاحظات في القادم لأن التحديات المطروحة علينا تستحق الدقة والجدوى التي لا تحتمل لا الفوارق ولا الأخطاء.

أهم التوصيات العاجلة سيدتي الوزيرة، هو التعجيل بعرض مشروع قانون لمراجعة القانون الأساسي للميزانية الذي أصبح لا يتلاءم مع فلسفة دستور 25 جويلية 2022 المبني على نظام الغرفتين وعلى إعطاء الغرفة الثانية صلاحية رقابة تنفيذ الميزانية، كما ورد أيضا في المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المتعلق بنظام العلاقة بين المجلسين، حتى نضمن منظومة تشريعية متكاملة لإعداد ولدراسة ولتنفيذ وغلق الميزانية وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، ثماني دقائق سيرين، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وكامل الوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة الزملاء الإداريين ومستشاري الرئيس،

في الحقيقة السيدة الوزيرة، نحن كمجلس نواب الشعب هذا الوفد الموجود وراءك يعرف مدى استماتنا في الدفاع عن مطالب

الشعب وكم نعمل جاهدين في الميزانية مع وزارة المالية وكم ندافع على اختيارات على أساس أن الوزيرة التي تجلس في مكانك هي وزيرة تنفيذ سياسات الدولة وكان دائما لدينا عائق وهو "les cavaliers budgétaires" المخل بالتوازنات المالية وكنا نتقبل ذلك الكلام بكل صدر رحب ونتنازل في بعض الأحيان عن مقترحات في صالح الشعب ونسجل على مواقع شبكة التواصل الاجتماعية كمقترح السيارات أكيد أنك قد سمعت به، مقترح استيراد السيارات فالجميع طالبوا به ولأن السيدة الوزيرة قالت لا يمكن القبول به لأنه مخل بالتوازنات ولكن ما يمكننا القيام به هو أنه في شهر فيفري أو في شهر مارس سنجلس مع السادة رؤساء الكتل وسنعمل على كل المقترحات التي أتيتم بها والتي لم تعرض على التصويت.

اليوم نحن في شهر جويلية ولم يصلنا أي مكتوب من وزارة المالية للتفاعل مع مقترحات السادة النواب، أقول هذا حتى لا نقول في الميزانية أن هذا مخل بالتوازنات لأنني أؤكد لك بأن مقترح القانون ذاك سيعود هذه السنة وستعود عدة قوانين أخرى منها أيضا مقترح التقاعد، وجدنا السنة الفارطة أن كلفة المتقاعدين تقدر بـ 1000 مليار على الميزانية، ولكن بأي حق متقاعد يكرس كل حياته في العمل في الدولة وتقوم الدولة بالاقتطاع من مرتبه وعندما يحال على التقاعد يتم قطع أجره فهذا حقيقة ليس له أي معنى.

سأبدأ من الأول السيدة الوزيرة بوصفك رئيسة سابقة للجنة الصلح الجزائي، أردت أن أسألك السيدة الوزيرة، أين الأموال؟ أين وصلت أعمال اللجنة وماذا حققت؟ كم عدد الملفات التي تم البت فيها؟ المبالغ المالية المسترجعة فعلا كما أردت أن أسأل أيضا في إطار غلق ميزانية 2021 ماذا اقترضنا كدولة تونسية من 2020-2021، أين هذه القروض وأين تم صرفها؟

أذهب إلى أكثر من هذا، اطلعت اليوم على التقرير وجدت في الصفحة رقم 6 من التقرير يقول أن ممثلي محكمة المحاسبات ومحكمة المحاسبات تمثل الخط الرقابي الأول، ماذا يقولون؟ أكدوا أن الاقتراض الداخلي له عدة تداعيات سلبية من أهمها شح الموارد وتأثيره على الاستثمار وبالتالي على نسبة النمو.

نحن كبرلمان صادقنا على الاقتراض الداخلي والسيد رئيس اللجنة السابق السيد عصام شوشان كان من أكثر الناس الذين دافعوا على عدم الموافقة على هذا وقال للوزيرة السابقة صراحة أن هناك مآلات أخرى وتم إقناعنا بذلك، فقالوا يجب المصادقة على هذا ولا يوجد أي حل آخر واليوم هذا مكتوب في تقرير رسمي، هل أنني أصادق على غلق ميزانية لا أدري أين تم صرفها ولا أدري من سأحاسب؟ طالبنا حتى بجدول القروض أو بجدول الأموال التي تم اقتراضها سابقا سواء كان اقتراضا داخليا أو اقتراضا بتمويلات خارجية، لم تصلنا جدولتهم إلى حد الآن، ماذا تريدون منا أن نفعل؟

السيدة الوزيرة هناك أمر آخر، النواب طالبوا من يوم أن قاموا بالتقرير مدهم بجرد شامل للقروض التي تحصلت عليها الدولة خلال سنتي 2021 و2022 ومدهم بمعطيات تفصيلية هل وصلت السيد نائب رئيس اللجنة؟ لم تصل بعد.

كنتم قد أعلنتم السيدة الوزيرة عن فائض في الميزانية بـ 2 مليار دينار مع نهاية شهر مارس، ولكن أريد أن أقول للشعب التونسي بأن هذا ليس بإنجاز ربما هي ميزة وقتية ولكن لها انعكاسات اجتماعية قاسية، لماذا؟ هذا الفائض المسجل السيدة الوزيرة ألم يتم تسجيله لأننا رفعنا في الضرائب على الدخل المتوسط والعالي؟ ألم يتم تسجيله جراء الاقتراض الداخلي؟ ألم نسجله لأنه تم الترفيع في الجباية أم لأننا في بحبوحة من العيش ولأنه تم بيع زيت الزيتون بكميات أكبر والاستثمارات على عجلة والشركات الأهلية تعمل ما شاء الله.

قانون المجالس السيدة الوزيرة، قانون المجالس الذي صدر بالرائد الرسمي بتاريخ 13 مارس 2025، هنا أتحدث عن المجالس المحلية والجهوية والإقليمية، الفصل الرابع من هذا القانون نص صراحة على إسناد منحة شهرية لأعضاء المجالس وبالفعل تم إصدار الأمر الحكومي عدد 178 لسنة 2025 بتاريخ 4 أفريل 2025 وحدد تفاصيل هذه المنحة، قانونيا الأعضاء مؤهلون لاستلام المنحة منذ 5 أفريل 2025 بحسب الأمر، عمليا رغم توفر الأساس القانوني أين منحة الناس؟ فهؤلاء الناس يعملون وهؤلاء الناس يتحملون، أغلبهم على الأقل أنا أنزه الجميع، أغلبهم على الأقل يعملون معكم في إعداد مخططات التنمية لسنة 2026 و2030، مشروع الرئيس البناء القاعدي، أين المنحة المخصصة لهم متى سيتم إعطاؤهم إياها؟

السيدة الوزيرة، لا نريدك وزيرة تنفيذ فقط لسياسة الدولة، بل قيادية استراتيجية، اليوم السيدة الوزيرة أريد أن أتحدث معك أيضا في ملف الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية وصلتني الإجابة من السيد وزير الداخلية ماذا يقول؟ يقول فيه صراحة بأنه تمت موافاة الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بملفات الأعوان المؤجرين على حساب الاعتمادات المفوضة بالوزارة، تتضمن الكلفة الإضافية السنوية للتسوية وتحديد فارق التأجير الجملي الحالي وتأجيرهم حسب وضعياتهم الجديدة بعد التسوية أخذا في الاعتبار المستوى التعليمي لكل منهم. أي أن هذه بشرى لمن سيتم تسوية وضعياتهم، لكن متى ستتم التسوية؟

السيد الرئيس ستضيف لي وقت لأن السيدة الوزيرة على الهاتف وأريدها أن تسمعني وأن تركز معي.

السيدة الوزيرة، لماذا أريدك أن تركزي في كلامي لأن ملف الاعتمادات المفوضة لدى وزارة الداخلية، هذا الملف حياتي بامتياز فهو يمس فئة من التشغيل الهش والسيد رئيس الجمهورية رأينا أنه سجل التاريخ ومنع المناولة ويقوم بمنع التشغيل الهش ويقوم بتسوية الوضعيات، اليوم قرأت عليك إجابة السيد وزير الداخلية بلغة أخرى وملخص الحديث ماذا يقول؟ يقول لا يوجد لدي أي مانع من التسوية لأنني أحتاج لهؤلاء في الوزارة، ولكن أريد اليوم أن يتم تحديد فارق تلك التكلفة وسأقوم بتعيينهم وسأسوي وضعيتهم. هل تم اعتماد هذا الفارق في ميزانية سنة 2026 أم سيتم التمديد؟ لأن السيد رئيس الحكومة السابق السيد المدوري جلس في ذلك المكان وقال أن ميزانية 2025...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

من فضلكم، أكملي الفكرة.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

وتتضمن تسوية الوضعيات إلى غير ذلك، هل سيتم تسوية ملف الاعتمادات المفوضة؟

تسوية وضعية عملة الحضائر 45-55 سنة من طالت بطالتهم، هل لهم نصيب السيدة الوزيرة في ميزانية 2026 علما وأن السيد رئيس الجمهورية كلما يدعو السيدة رئيسة الحكومة يتحدث عمن

طالت بطالتهم وعن الدكاترة المعطلين ويتحدث عن التعيينات الفاشلة وعن التعيينات السياسية التي كانت في إطار المحاباة والمسؤولين الذين جاؤوا لخدمة أجندات معينة بإمكانهم أن يتركوا أماكنهم لغيرهم لأن من طالت بطالتهم أولى بذلك ومنها شركة اللحوم السيدة وزيرة المالية، رجاء لفتة لشركة اللحوم، الفساد المالي والإداري والبيئي والصحي الذي يوجد بها شيء يندى له الجبين.

وفي الأخير أود أن أختم بملف متقاعدي الأمن والحرس الذين لديهم مستحقات متخلدة بالذمة لدى الوزارة منذ سنة 2016 تهم منحتي الإلزام والتكليف وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، أربع دقائق، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

يندرج نقاشنا اليوم في غلق ميزانية 2021 التي ناقشها وصادق عليها البرلمان السابق المنحل ووقع اقتراحها من الحكومة قبل السابقة المنحلة ومن 7 جويلية 2021 إلى اليوم أربع حكومات متتالية، كل هذا تحت شعار وفي إطار استمرارية الدولة فقد كان للإدارة التونسية الدور الرائد والهام في المحافظة عليها وعلى استمراريتها وعلى استمرارية المرفق العام وقد رأينا في 14 جانفي 2011 أيام الثورة والفوضى وبالرغم من التوترات الاجتماعية كيف حافظت الإدارة على الدولة واستمر المرفق العام ولم نشهد انقطاعا في التزود لا بالماء ولا بالكهرباء واستمرت الحياة، لكن مع الأسف اليوم، رغم ذلك تشهد الإدارة استهدافا ممنهجا وخطيرا ونسمع كلمات مثل "حزب الإدارة" و"الإدارة العميقة" وغيرها، هذا الحديث وهذا التوجه خطير على البلاد وخطير على الدولة وهو يهدد الدولة قبل أن يهدد الإدارة مما أدى إلى وجود نوع من الرهاب اليوم وتكبيل لأيادي الإداريين ووجود حالة من العزوف حتى على تحمل المسؤوليات والخوف منها.

صحيح هناك محاولات لاختراق الإدارة وجعلها في خدمة أطراف سياسية معينة، هذا كان في السابق وحتى اليوم، تحاول السلطة السياسية جاهدة أن توظف الدولة لصالحها وهذه ليست ببدعة في العشرية السوداء أو ما قبلها أو ما بعدها، ولكن لا يجب أن نخلط الحابل بالنابل وأن نسقط في شكل من الاستهداف الذي من شأنه أن يعطل السير العادي لدواليب الدولة.

نحن اليوم في حركة الشعب نعتقد أن مشكلتنا الحقيقية ليست في الإدارة ولا في الجهاز التنفيذي، مشكلنا الحقيقي في غياب رؤية سياسية واضحة والتي من شأنها أن لا تكتفي برفع الشعارات، ولكن أن تحول هذه الشعارات وأن تجسدها إلى رؤى واقعية وإلى برامج ميدانية وإلى خطط تنفذ داخل الواقع وتراعي المقدرات المادية والبشرية للدولة وتحدد هدفا واضحا ترغب في الوصول إليه، هل هذا لدينا اليوم أم لا؟

لكن ومع الأسف غابت تقريبا عن الميزانيات السابقة على الأقل التي صادقنا عليها 2024 و2025 وحتى ما قبلها، غابت هذه الإرادة وغابت هذه الرؤية وكانت مجرد ميزانيات محاسباتية لم تساهم في تحقيق التنمية ومراقبة الثروة لذلك بقيت الكثير من التعهدات والبرامج دون تنفيذ ولم تتجاوز نسبة النمو حتى للثلاثي الأول من سنة2025 نسبة 1,6% في نسبة متوقعة وضعتها الحكومة بنسبة 3,2% وحتى في تقارير الدوائر المالية العالمية لا تتوقع بأن تشهد المالية العمومية في 2026 انتعاشة تذكر وحتى توقعات صندوق النقد الدولي تتحدث عن 1,4% وتوقعات البنك الدولي تحدث عن 1,6% ونحن أمام سنة فيها العديد من الاستحقاقات ومن الملفات الاجتماعية لدينا تسوية وضعية عمال المناولة، الأساتذة المعلمين النواب، عمال الحضائر بصنفيهم، حتى أقل من 45 سنة لم يتم غلق ملفهم ولدينا ملف آخر. وعندنا ملف آخر كبير وهو...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة السيد الطاهر.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا ولدينا ملف آخر وهو ملف عمال الحضائر 45-55 والمتضمن لقانون سنة 2020 وكما تحدث بعض الزملاء هناك فصل في قانون المالية لسنة 2025 وهو الفصل 50 من أجل غلق هذا الملف، لكن إلى حد اليوم بقينا خمس سنوات أو ست سنوات ولم نتمكن من اصدار الأوامر الترتيبية لهذا الملف هذا بالإضافة إلى جملة من الاستحقاقات ومن الملفات الأخرى التي مازالت فوق الطاولة، كملف المرشدين التطبيقيين، كملف المعطلين ممن طالت بطالتهم من خريجي الجامعات وغيرهم وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق. تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة،

السؤال الروتيني الجوهري المتكرر والذي نتمنى أن لا نعيد طرحه السيدة الوزيرة خاص بمجلة الصرف، أين مجلة الصرف؟ الى متى مجلة الصرف؟ السيدة الوزيرة لم يعد بإمكاننا اليوم أن نكمل بالقوانين البالية التي تتضمنها مجلة الصرف وتعرفين أكثر مني أن الإجراءات الموجودة اليوم في مجلة الصرف قادرة أن تضع تقريبا 80% من المستثمرين في السجن هل نحتاج اليوم للاقتصاد أم لا؟ هل نحتاج اليوم المستثمرين أم لا؟ لا يمكننا الاستمرارية دون أن ندخل في التفاصيل، اليوم هناك مجالات صناعية معينة بما في ذلك النسيج الذي نتحدث عنه دائما لأنه من خصوصية منطقتي وجهتي X5 الذي يمكن أن يضع كل الصناعيين في مجال النسيج خاصة المصدرين في السجون إذن من فضلكم السيدة الوزيرة نحن ننتظر مجلة الصرف بما فيها من إجراءات جديدة بفارغ الصبر وننتظر منكم إجابة عن السؤال متى؟

موضوع آخر السيدة الوزيرة، اليوم لا يمكننا مثلما كان في السابق مع الوزيرة السابقة مع كل احتراماتنا لها أن نركز على الجباية ونضغط بها على الناس حتى نوفر موارد، بل بات من الضروري اليوم أن تكون لدينا رؤية قريبة، متوسطة وبعيدة المدى في ما يتعلق بالجباية ولم لا مجلة جباية واضحة المعالم حتى لا نعاود السقوط في نفس الإشكال الذي لا يمكن أن يضمن لنا النمو والاقتصاد يعني ذي قوام وذي أسس في المستقبل.

التجارة الموازية، هذا السؤال الروتيني لا يمكن اليوم أن نتخلى عنها وهذا أكيد السيدة الوزيرة ولكن متى يقع إدماجها بشكل من أشكال الرقمنة في مجابهة التهرب الجبائي وهو حقيقة إجراء تحدثنا عنه في عديد المناسبات ولا زلنا ننتظر.

السيدة الوزيرة، بصفتكم عضو حكومة، الخطوط الجوية التونسية، في الحقيقة نقطة سوداء تتفاقم يوما بعد يوم الى متى؟ الخطوط الجوية التونسية الى أين؟ اليوم نتحدث عن فضائح بلغتنا العامية، لا نتحدث اليوم على التأخير ساعة أو ساعتين وثلاثة اليوم في الخطوط الجوية تصعد في الطائرة ولا تعرف هل ستقلع أو لا ويقول لك تم تأجيل السفر الى الغد ما هذا؟ وإلى أين نحن ذاهبون بالبلاد؟ من لا يملك الحلول للخطوط الجوية التونسية فليترك المنصب لغيره، اليوم عجزنا وصورتنا اهتزت أمام العالم؟ هل هذا معقول؟ نعرف المشاكل ومديونية الشركة اليوم تحدثوننا عن قطع غيار مكلفة هذا ليس حلا اليوم والوضع الحالي يتطلب إجراءات استثنائية جديدة ويتطلب المضي في التفكير في حلول أخرى.

لدينا تسع مطارات السيدة الوزيرة اليوم لم لا نعمل على الملاحة الجوية الداخلية وننعي بها السياحة الداخلية ونقدم بها عدة حلول فما نراه وتقريبا أنتم أيضا رأيتم ذلك في شبكات التواصل الاجتماعي شيء يندى له الجبين حقيقة أ هذه تونس؟ أهذه الخطوط الجوية التونسية؟ أهكذا نشجع الناس أن تستعمل الناقلة الوطنية؟ ولن أتحدث عن الخدمات بالداخل ولا عن الوضعية.

اليوم تقريبا الحافلة أو المترو أنظف بكثير من الطائرة من الداخل، الكراسي ممزقة وأشياء لا يمكننا أن نواصل بها حقا وأطلب من المسؤولين بكل صراحة من لديه حل اليوم لكل هذه المشاكل التي نعاني منها في تونس مرحبا به ويقدم لنا الحل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أنه الفكرة فقط.

السيد فخر الدين فضلون

السيدة الوزيرة بصفتك عضو حكومة نريد أن يعرف كل الناس بهذا وكما يقول السيد رئيس الجمهورية اليوم نعول على الكفاءات وهي التي ستحل المشاكل ولا نرغب مجددا في رؤية ما نراه في الخطوط الجوية التونسية ومن لا يملك الحل يترك المجال لغيره وهناك عدة كفاءات ستجد لنا عدة حلول وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق. تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

الحقيقة أنا في حيرة من أمري وأنا متأكد أن الشعب التونسي كله على بكرة أبيه بما فيهم الوزير ورئيس الجمهورية والنائب على علم بالوضع، أنتم خبراء مختصون في المالية وهل تعرفون أن الانسان مل من إعادة نفس الكلام؟

السيدة الوزيرة، ناقشنا في هذا البرلمان ميزانيتين 2024 و2025 وكان لنا حديث وجدال مع السيدة الوزيرة السابقة "ان شاء الله ربي يوجهها خير."

السيدة الوزيرة أكيد أن لديك النية بأن تنجحي، النجاح ليس بـ "ربي يسهل"، بل لابد من برامج وسياسات واستراتيجيات وأنا مستغرب وسأحاول أن أتكلم بطريقة عقلانية فلكثرة انفعالاتنا أصبحنا معروفين وكأننا متعصبين، هل تنقصنا ثروات السيدة الوزيرة؟ مستحيل وهل تنقصنا كفاءات؟ لا هذا ولا ذاك وموقعنا الجغرافي فقط، السيد الرئيس، موقع تونس الجغرافي يؤهلها أن تكون من أقوى الدول حتى العدو لن يتجرأ علينا لذلك أريد ان أفهم أين المشكل.

هناك مسألة أخرى أريد أن أفهمها أنا عبد الستار الزارعي اعتبرونني في وقت ما معارضا لرئيس الجمهورية وأنا ليس عندي أي مطلب، المطالب التي قدمتها كلها مطالب الشعب التونسي لأننا نعيش مع المواطن ونرى معاناة المواطن وما يرغب به بالضبط والطبيعي أن الإرادة السياسية متوفرة وقائدها رئيس الجمهورية وهناك من يقول بأن هناك المتحزب والمندس في مجلس النواب هذا لكني لم أر أي نائب الى حد اللحظة تجرأ وقال أنا ضد مسار 25جويلية فأين المشكل؟ أكيد في السياسة العامة للدولة ولابد من إيجاد بدائل، فمن يفكر في هذا؟

وهناك أسئلة أخرى المعذرة السادة المديرين العامين، روح الدولة وروح أي وزارة هم المديرون العامون، وليست عندي النية للمساس بأي كان فأنا أحترم كل وطني، ولكن هناك أشياء يرددها المواطن التونسي وبلغتنا العامية يقولون الوزير "يكوروا بيه" المديرين العامين، هذا حديث الشارع وأنتم يا سادتي المحترمين وسيداتي المحترمات لابد من إيجاد حل للخروج بتونس من هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتي مست جميع القطاعات ولا نود أن يشوب شجار بين مجلس النواب ووزارة المالية خلال لهذه السنة.

مجلس النواب السنة الفارطة بسبب السيدة الوزيرة السابقة كما يقال "تشلك" وأصبح مجلس النواب للكارتالات واللوبيات ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أكمل فكرتك.

السيد عبد الستار الزارعي

بارك الله فيك السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، سبب خلافنا نحن والسيدة الوزيرة السابقة حول قانون المعاقين والدولة التي لا تحترم المعاقين لا تحترم نفسها ومن الخلافات التي وقعت ما بيننا وبين وزيرة المالية السابقة قانون السيارات حيث أنه من المفروض أن يتمتع كل مواطن تونسي بسيارة والتي أصبحت اليوم في تونس صعبة المنال فتجد موظفا ساميا في الدولة ليست له قدرة أن يملك سيارة وعلى فكرة، سياراتنا على الأقل أكثر من 50% منها لا تصلح أن تتجول في الطرقات وهي تتجول بالرشوة وشكرا وبارك الله فيك. واللهم فاشهد أنني قد بلغت.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رشدي الرويسي عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق. تفضل.

السيد رشدي الرويسي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

الحقيقة أنا أعرف الوفد وأعرف كفاءته وجديته في دراسة كل الملفات، لي طلب في البداية ولأول مرة لن أطلب إجابة آنيّة من

الوزير أطلب وعدا فقط وأخذ الموضوع بالجديات ولن أتحدث عن الميزانية سأتحدث عن مسألة وحيدة وهي أحد القروض التي صادق عليه هذا المجلس هذه السنة.

بالطبع حين أتحدث عن القروض الذي فيه متابعة من البداية الى النهاية ونحن نراقب القروض في كل مراحلها هذا القرض صادقنا عليه بالقانون 21 لسنة 2025 يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 24 جانفي 2025 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية في تمويل مشروع البنية التحتية للطرقات وسأمدك بهذا القانون، تدخلت مرتين في هذا القانون وقلت بأن فيه إهدارا للمال العام لماذا قلت ذلك؟ لأن من أهداف القرض ثلاثة أهداف سأقرأها لك بعجالة السيدة الوزيرة.

الهدف الول تعزيز نظام نقل ناجع ومستدام يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتهيئة الظروف الملائمة لنقل الأشخاص والبضائع بين الجهات.

الهدف الثاني تحسين ظروف الجولان وتسهيل تنقل مستعملي الطريق على الأقسام موضوع البرنامج.

النقطة الثالثة تدعيم عناصر السلامة على الأقسام موضوع البرنامج.

هنا أتحدث عن الطريق رقم 18 الذي لن يحقق أيا من هذه الأهداف سيظل طريقا مقطوعا، تدخلت وقلت إهدار للمال العام، طالبت بإجابات من إدارة الجسور والطرقات، الإجابة الوحيدة لهذه الإدارة أنا أقول شهة إهدار للمال العام وهم يقولون راسلونا مرة أخرى.

السيد المدير للجسور والطرقات، كثرت مراسلاتنا والإجابات معدومة وحين أحكي عن شهة وأؤكد عليها تسقط كلمة الشهة لكن إهدار المال العام يظل قائما أريد أن أفهم مكتب الدراسات الذي أخذه هل أبلغته وزارة التجهيز والإسكان وأن هذا الطريق سيقطع مرة أخرى بسد سينجز هناك؟ طبعا الإجابة معدومة.

أريد أن أفهم أيضا حين نقول بأن هناك طريق آخر يمكن أن تغيروا مساره والطريق يتواصل وتغيير المسار ذو جدوى اقتصادية واجتماعية لأنه سيمر على تجمعات سكنية عديدة من التيتوحي لمحطة الكريب الى آخره ويربط مع طريق السرس ويتجاوز المنطقة الحمراء للسد الإجابة معدومة وحين نقول بأنك ستصلح الآن الطريق وسيبقى جزء كبير منه دون اصلاح وهو مسلك ريفي وليس طريقا وطنية ويمكن أن تطلعوا على صور هذه الطريق، الإجابة معدومة.

إدارة الجسور والطرقات في شخص مديرها غير متعاون بالمرة حين نتحدث عن إهدار المال العام في قرابة 10 مليون دينار فهي أموال صادقنا عليها في قروض وهي مسؤوليتنا، أموالنا وأموال دافعي الضرائب أطلب من وزارة التجهيز سيدتي الوزيرة وعدا بتدقيق مالي واداري في هذا القرض في مسار الطريق رقم18، في مكتب الدراسات الذي قام بالدراسة هل قدمتم له المعلومات الكافية وتحت أي ظروف منح الصفقة لمكتب الدراسات؟ هل دراسة مكتب الدراسات مقدسة أكثر من الرأي الجهوي والمحلي ورأي مجلس النواب الذي يقول أن الطريق خاطئ وأن هناك إهدارا للمال العام، طريق سيظل مقطوعا، تعالوا لنناقش مع بعضنا المسالة. عند تهرب الإدارة المسؤولة عن الإجابة من المسؤول؟

أتوجه إليك السيدة الوزيرة مباشرة بوعد في التدقيق في هذا القرض وفي مآل الطريق الوطنية عدد 18، الطلب أيضا من رئاسة الحكومة في التدقيق مع مكتب الدراسات ومع إدارة الجسور والطرقات، صحيح أن القرض متكفلة به إدارة الجسور والطرقات لكن المتابعة يجب أن تكون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حسن الجربوعي عن كتلة الأحرار، أربع دقائق. تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي نائب الرئيس،

مرحبا بك السيدة الوزيرة ومرحبا بالوفد المرافق،

لك مني كل الاحترام والتقدير السيدة الوزيرة،

السيدة الوزيرة، هناك نواميس تحت قبة هذا المجلس يجب احترامها وأكرر ذلك من غير المعقول أن تطرح زميلتي الآن إشكالا والسيدة الوزيرة بصدد الإجابة على اتصال هاتفي وإن كان اتصالا من السيد رئيس الحكومة أو من السيد رئيس الجمهورية يمكنك أخذ عشر دقائق أو حتى نصف ساعة وترفع الجلسة ومن بعدها نواصل جلستنا، ولكن لابد أن يكون هناك احترام.

كنت محبطا ولكنني اليوم اقتنعت أن اليوم تحت قبة هذا المجلس النائب يسأل كيفما يشاء والوزارة تجيب كما تريد وبالأرقام.

السادة الزملاء الموجودين ماذا فعلنا في قانون المالية الفارط؟ وردنا فصل صادقنا عليه وعدلناه بقيمه 10 مليارات لتتوجه لصغار مربي الأبقار والفلاحين ماذا صار فيه؟ لم يطبق لليوم وحين راسلت الوزارة أجابتني في 20 ماي 2025 أنه يتم حاليا إعداد النسخة النهائية لهذا المشروع. البلاد لن تتقدم اليوم إلا بفلاحتها وسنتحدث قليلا بالأرقام.

اليوم لا توجد أضاحي العيد والفلاحون غادروا ونرى الحبوب في الهواء الطلق وقالوا لا يوجد بترول ويريدون تمرير اتفاقية عنوة وجلب الأجنبي ليستغل.

في هذه البلاد وصلنا مرحلة أن تكون مثل المرأة التي يكون ابنها على ظهرها وهي بصدد البحث عنه، كل الخيرات موجودة في البلاد التونسية لكنني أسأل الحكومة الموجودة الآن هل هي حكومة تنموية أو حكومة إدارية تسير فقط؟ بالأرقام حتى أختصر لضيق الوقت وطرحت هذا في العام الفارط والذي قبله في منظومة الألبان عندنا يوميا مليون و600 ألف لتر حليب 20% منه ماء وحين أعطيك عملية حسابية بسيطة مليون و600 لتر حليب 20% يقابل 320 ألف لتر بـ 115 مليم لمجامع الحليب و640 مليم للمعامل معناه 755 مليم حين نضرب العدد في 320 ألف نجد 240 مليون وحين نضربه في 365 يوم للدولة 90 مليار تدفعهم سنويا للماء الموجود في الحليب وهم قادرون أن ينهضوا بالقطاع وينهضوا بالمنظومة لكن اليوم لم نر إرادة موجودة على أرض الواقع، لا إرادة في توجيه الدعم حيث كشفت الكورونا أن عندنا ما يقارب أربع ملايين تونسي يستحقون الدعم وهو يوزع يمينا ويسارا.

اليوم كفانا رفعا للشعارات السيدة الوزيرة ورئاسة الحكومة وحتى رئاسة الجمهورية، اليوم المواطن التونسي في الشارع تضرر في قوته وفي مشروعه وفي فلاحته وفي كل شيء حتى التعليم وترون الوضعية في التعليم وما يعانيه الصغار وأيضا معاناة الناس في

الفلاحة وفي قطاع الصيد البحري تهرأت جميع المنظومات في البلاد التونسية، مستشفى القيروان الأموال موجودة ورئيس الجمهورية أعطى تعليماته ونحن بعد خمس سنوات أحطناه بسياج فحسب وننتظر.

اليوم لا مكان في تونس الا للمسؤول القادر على العمل ومن يكون غير قادر يظل في منزله فنحن اليوم في حرب حقيقية مع بارونات الفساد في البلاد لكن اليوم يجب العمل وحين نتحدث عن 90 مليار تخصص للماء الممزوج في الحليب في حين تضرر الفلاح وباع قطيعه وظلم فلا توجد لحوم حمراء ولا حليب ولا شيء فإلى أين نذهب بهذه البلاد؟ أعطونا مسؤولا على الأقل ينهض بهذه البلاد نحن كمجلس نواب نريد أن ندافع ونصلح ولم نجد آذانا تسمعنا ولم نجد سوى الصد فقط. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق. تفضل.

السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

الزميلات والزملاء النواب،

السيدة وزيرة المالية والسادة أعضاء الوفد المرافق،

جماهير شعبنا العظيم،

أمام الصمت المطبق رسميا وشعبيا على المجازر التي تقترف يوميا في غزة خاصة عند مصيدة مراكز توزيع المساعدات ولا أحد يتحرك فإننا ننعى موت الضمير العربي وفشل المنظومة العربية دولا ومنظمات قبل أن نتحدث عن المجتمع الدولي هذا في الوقت الذي يعربد فيه مجرم الكيان الصهيوني في البيت الأبيض ويقترح في جائزة نوبل للسلام للخونة والمطبعين ومشروع السلام الابراهيمي المزعوم في تحد صارخ لنا كعرب ولآلام الفلسطينيين ولجرحى غزة وشهدائها في المقام الأول واستهانة بكل القوانين والمواثيق الدولية.

السيدة الوزيرة، نحن اليوم في جلسة تعنى بغلق ميزانيتي 2021 و2022 وهي ميزانيات مضت ولا نملك اليوم القدرة على تغيير ما أقر فيها ولكن من باب المسؤولية التاريخية وجب علينا ان نقول الكلمة الصادقة حتى لا يعيد التاريخ نفسه كما يفعل أحيانا في صورة مهزلة وأحيانا أخرى في هيئة مأساة وفي كلتا الحالتين تكون الشعوب أو الشعب هو الضحية لذا علينا أن نتساءل بصراحة وشجاعة ما الفرق بين ميزانيه 2021 وميزانية 2025؟ الجواب لا شيء الشعارات ذاتها تتكرر عن التوازنات المالية والدولة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي، ولكن على أرض الواقع لا نرى إلا الفقر يتعمق والبطالة تتسع والمديونية تتفاقم والخدمات تنهار.

السيدة الوزيرة، كل ما ترددونه أنت ومن سبقك ومن قد يأتي بعدك لن يتحقق ما لم يحدث تغيير جذري وشامل في السياسات العامة للدولة، أنظري إلى تجارب الشعوب التي كانت أشد منا فقرا وفسادا وتبعية ولكنها نهضت، البرازيل بقياده الاشتراكي " Lula Da Silva" تحولت من إحدى أكثر دول أزمة إلى قوة اقتصادية خلال سنوات قليلة.

الاشتراكيون أيضا أنقذوا البرتغال في دورة واحدة بعد أزمة طاحنة، لماذا؟ لأن هناك رؤية وإرادة واقتناع بتلك الرؤية من القائمين على التنفيذ، أما نحن فما زلنا نحاول بناء قوارب جديدة بألواح قديمة مهترئة منذ 2011.

سيدتي الوزيرة، ما لم تنتج بلادنا الثروة فإن الحديث عن العدالة الاجتماعية هو مجرد وهم، لا عدالة في الفقر ولا كرامة في توزيع البؤس، لدينا ناتج داخلي ضعيف هو الأدنى في المنطقة فبماذا ستوزعون؟ لا نرى سوى ضرائب مجحفة حد التنكيل ومديونية، حد الغرق وخدمات عمومية متدهورة وتشمل الجميع أين رؤيتكم للفلاحة؟ ما برنامجكم لتحرير الفلاحين من الفقر ورفع المظالم التاريخية عن الريف؟ ما خطتكم لوضع حد لتفاقم البطالة وارتفاع نسب الفقر والأمية وتدهور الأجور؟

السيدة الوزيرة، ما دامت ميزانياتكم تقنية الشكل، خاوية الروح وما دامت الأزمة تعالج بمسكنات رقميه ولا تلامس الجذور فإننا نعيد تدوير العجز والفشل في حلقة مفرغة.

الأزمة هيكلية تتعلق بإنتاج الثروة وبمنظومه مصالح متغلغلة في الإدارة، في البنوك، في الجباية، في مفاصل الدولة نفسها، تتحدثون عن الدولة الاجتماعية نحن نؤمن بها كذلك ولكن الدولة الاجتماعية الحقيقية هي الدولة التنموية أولا، المنتجة المستقلة ذات السيادة وما نراه في الواقع هو سلسلة من الإجراءات المتعثرة والناقصة تماما كمن يحاول إصلاح منزل منهار بطلاء سطحي حتى قبل الثورة رفعت شعارات وتكررت...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك سيد علي.

السيد علي زغدود

حتى قبل الثورة السيدة الوزيرة رفعت شعارات وتكررت بعدها دون تغيير جوهري نحن كنا نحاول تحسين شروط الفقر لا أكثر في حين المطلوب هو القضاء عليه ولكن حتى تحسين شروطه بتنا عاجزين عليها والآن نعيد إنتاجه بمظاهر جديدة.

البيروقراطية والخلل التشريعي يتحملان جزءا كبير من المسؤولية، ولكن السبب الجوهري غياب البرنامج الوطني السيادي المتكامل الذي يقطع مع منوال التنمية التابع والخاضع والذي تتحكم فيه تغمة متربحة من جهة وعصابه مافيوزية من جهة أخرى. أين المبادرة الاقتصادية؟ أين رفع القيود الإدارية؟ أين الإصلاح الجبائي الشجاع؟ أين إصلاح النظام المصرفي؟ أين رقمنة الإدارة التونسية؟ أين برنامج تشغيل من طالت بطالتهم؟ أين برنامج الوزارة بخصوص تسوية وضعية العاملين دون مستواهم؟ أين الإصلاح الزراعي الحقيقي؟ أين تسويه أوضاع الأراضي الدولية والاملاك الاشتراكية لتمكين الفلاح من النفاذ إلى الأرض؟ أين الاستراتيجيات الوطنية للطاقة؟ أين الحماية للصناعات المحلية؟ أين مناخ الاستثمار للمؤسسات الصغرى والمتوسطة؟

ختاما، ما لم توجد رؤية سيادية وطنية جذرية وإرادة تغيير حقيقية واقتناع كامل بها من قبل من يحكمون هذا الوطن ستظل دار لقمان على حالها. حذار حذار من أن يعيد التاريخ نفسه هذه المرة في شكل مهزلة، بل في شكل مأساة وطنية كبرى والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد علي زغدود، الكلمة الآن للنائب المحترم أيمن بن صالح عن كتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

أريد أن أبدأ بالسيدة الوزيرة السابقة التي لم تكن علاقتي الشخصية بها جيدة جدا والإطارات كانوا موجودين معها في النقاشات لكن ليس عندي معها أي مشكل ولذا تبقى إطارا من إطارات الدولة يجب أن نحترمها وأدت مهمتها في فترة ما وعملت وسهرت معنا وناقشنا واستبسلنا في النقاش والدفاع وهذه صفحة سنطويها وإن كانت هناك أي مسائل ستتبين فيما بعد لكن يجب علينا أن نحترم إطار الدولة ونرجو أن يكون الاحترام متبادلا ونظن أن السادة الوزراء لا يمكن لأي منهم أن يقوم بشيء من تلقاء نفسه والجميع يطبقون تعليمات واضحة وصريحة دون مجال للاجتهاد وهذا كان واضحا في كل الرسائل. إذن لا نقول أنها لم ترغب أو غير ذلك وواضح اليوم من رفض تمرير الفصل الخاص بالسيارات وغير ذلك ونتمنى السيدة الوزيرة أن لا ترد عليك نفس التعليمات في قانون المالية هذا ونبقى في نفس الحلقة المفرغة التي ندور فيها لأنني أسأل اليوم قانون سيارة لكل مواطن تونسي يعيش في الخارج الذي قدمناه من شهر ديسمبر تم نشر سطران بالرائد الرسمي الأوامر الترتيبية في شهر جويلية يعني ثمانية أشهر لإصدار الأوامر الترتيبية وهذا يطرح نقطة استفهام من وراء هذا التعطيل؟ اللوبيات أين هي؟ لمن كل هذا؟

وصادقنا على قانون صغار مربي الأبقار في الميزانية لسنة 2025 ورصدنا له 10 مليارات ونحن الآن في شهر جويلية أليس كذلك؟ وإلى حد الآن لم تصدر الأوامر الترتيبية. فمن مع من يا ترى؟ هذا السؤال الذي لا أفهمه دوما فعلا من مع من في الدولة؟ السيد الرئيس يعزل والسيدة الوزيرة تعيده وبعد ذلك وزير آخر يعزل نفس الشخص مرة أخرى ولا نفهم من مع من ولا نفهم لأنه بطبيعة الحال ليس هناك حوار مباشر مع السادة الوزراء والسادة أعضاء الحكومة، إذن نلتقي معهم هنا فقط كما ترون السادة المواطنين وهذه هي نقطة الحوار الوحيدة. وكفى بالمسلمين كما يُقال.

اليوم السيدة الوزيرة هل ستنقذين المواطنين التونسيين بالخارج مما يحدث لهم كل سنة حين يصلون إلى الموانئ؟ هل سيتغير معك شيء اليوم كوزيرة جديدة على رأس وزارة المالية؟ هل ستكون هناك جباية عادلة السيدة الوزيرة؟ مع العلم أننا نتحدث على قرابة 42 مليار دينار جباية يعني أكثر من ميزانية الدولة.

بخصوص الجباية أليست لدينا أفكار جديدة و"startup"؟ في نفس الوقت لدينا "startup" تباع بأكثر من 500 مليار دينار دوليا لأن قانون الصرف يعيقهم على التطور في تونس ولأننا وسيادتك السيدة الوزيرة والإطارات الذين أتوا معك اليوم سنقفل ميزانية 2021 فهذه إعاقة على مستوى الدولة، لماذا وحتى يفهمنا الجميع لو كان لدينا منظومة معلوماتية مترابطة ومتكاملة فيمكن أن نغلق الميزانية خلال الستة شهور الأولى من العام الموالي، لكننا نواصل في سحب الوثائق من الإدارة كذا وهذا أكمل وهذا أغلق وهذا مشروع أنجز ولم ينجز وهذا كذا ونبقى في الحمام الزاجل يحمل ويعيد ولا نفعل أي شيء.

اليوم يسعى شبابنا إلى بعث مشاريع جديدة عندهم أفكار وأجيال واعدة تبارك الله مثل كل الإطارات التي معك وعندهم الفكر الجديد ونعتمد عليهم ونتطور بهم ومن لديه فكرة مشروع يقولون له لا لا نمتلك هذا الرمز ويجب أن تبوبها ضمن فكرة تعود لسنة60 حين كانوا يلعبون بالكرة الجلدية وحين كانوا يبعثون الرسائل عبر البريد وليس بالهاتف إذن كل هذه الأسئلة حقيقة وكذلك السيدة رئيسة لجنة الصلح الجزائي والقائمة التي دارت حينها...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة. تفضل.

السيد أيمن بن صالح

سيادتك كنت رئيسة لجنة الصلح الجزائي والقائمة التي نعرفها التي فيها 127 رجل أعمال فاسدين ولم تحصلي منهم على الأموال ولم تحل المشكلة ولم يتم الصلح الجزائي، إذن السؤال الذي سيبقى مطروحا اليوم هل ستجد السيدة وزيرة المالية الحالية حلا لـ 12 مليون تونسي وتخرجهم من الصعوبات المالية التي يعيشون فيها؟ مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار سبع دقائق تفضل.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور الكريم،

في البداية أريد أن أعرج على أننا نتماشى مع تجسيد مبادئ المصالحة الاجتماعية ودعم الفئات الهشة وكنا طالبنا في عديد اللقاءات والاجتماعات ببعث صناديق لدعم المعاقين مهضومي الحقوق ومكافحي الفساد الذين تم التنكيل بهم، قضايا النفقة والتي تناهز 8 مليارات وهي كالسيف المسلط على الرجل كذلك قضايا الشيكات بما يناهز 18 مليار و23 ألف مفتش عنهم مع عدم تطبيق الأوامر الترتيبية من قبل البنوك وبعض المحاكم.

ودوما نصطدم برفض وزارة المالية والحقيقة بداية من السيدة الوزيرة السابقة وحين يخص الأمر الفئات الهشة تصبح الدولة مفقرة ومفلسة أما في مواضيع أخرى نتمتع بالمنح والحوافز وخاصة في وزارة المالية فيما يتعلق بالمنح وهناك من أراد أن يبرر ذلك وليس هناك مبرر في ظل سياسة وتعليمات رئيس الجمهورية بالتقشف، هناك غبن اجتماعي حتى في التفاوت بين الأجور.

كذلك في دعم عمالنا بالخارج والحط من الضريبة وتشجيعهم على الاستثمار هناك عزوف عن الاستثمار في تونس والتوجه الى دول مجاورة.

كذلك عديد الأوامر الترتيبية لم تطبق من الوزارات كالمرأة الريفية وحفر الآبار وغيرها وهنا أريد أن أتوجه إلى السيدة وزيرة المالية وأقول لها الموارد متوفرة إلا أن التوجه وسياسة التواكل قد نخرت العديد من الوزارات حتى بتنا صندوق بريد للقروض غير المرغوب فيها وكل وزارة تتوجه لنا بقرض علما وأتوجه إلى الشعب أن القروض ليس مجلس النواب من يطلبها، بل هي تأتي من قبل الوزارات كعربون ورمز قصور وعدم وجود حلول للتعويل على الذات.

من بعض الحلول التي أريد أن أعطيها وأنا متمسك بإحداث صناديق للمصالحة الاجتماعية فهي لا تحمل على الفاسدين وعلى السياسيين فقط لنا مصالحة كما قلنا في قضايا الشيكات والنفقة.

أولا، ما هو توجه الوزارة ووزارة العدل معكم في تطبيق وتنفيذ قرار مجلس المنافسة القاضي بإدانة البنوك التونسية من أجل الاستغلال الفاحش للمواطنين والحرفاء معنويا وماليا طيلة فتره الكوفيد 19 وتخطئتها بمبلغ 142 مليار من المليمات مطالبة بتقديمها للخزينة العامة للدولة؟

كذلك لماذا لم يقع الى حد اليوم سن قانون وتطبيق أتاوى على الاستشهار والاستشهار والبيع عبر الخط في التلفزات وعبر مواقع الاتصال؟ كذلك لماذا لا نتوجه لملفات المبلغين على الفساد والفوائد المالية التي تنجر من ذلك؟ والتقديرات هي 60 مليار سنويا من جراء ملفات التبليغ عن الفساد.

كذلك التصرف الأمثل في بيع الأملاك والأموال المصادرة ونحن لاحظنا أن كل الأملاك المصادرة وقع التلاعب فيها بما فيه السيارات والعقارات من قبل المؤتمنين العدليين وحتى في المهدية شاهدنا أملاكا مصادرة وآخرها غرق ثلاث أو أربع بواخر كانت مصادرة تساوي المليارات إلا أن البحر وميناء المهدية أتلفها وسجلوا بأنها غرقت وهنا تجب المحاسبة.

كذلك في نسبة العقود اللاعبين المحترفين معناه يمضي عقدا في البلدية ثم يأخذ هؤلاء اللاعبين المحترفين مئات المليمات والدولة صفر مليم كذلك بمنع صيانة السيارات الإدارية التي تسند بصفة ثانوية الى السادة الإطارات بتونس ونحن نعرف القانون واضح ونعطيه سيارة إدارية ووصولات وقود ولكن الإصلاح يحمل على كاهل الإطار، السيارات الإدارية تكلف مليارات للصيانة وفي الحقيقة هذا ملف يشوبه الفساد، لذا يجب أن نحكم الرباط على الموارد الجبائية ونحقق عدالة جبائية ونوسع القاعدة لأن الشعب السيدة الوزيرة تعب من الإتاوات والضرائب والدول المجاورة ترحب بالمستثمرين ونحن إلى حد اليوم ننفرهم ونرهقهم من أجل بعث مشروع.

كذلك الأموال المهربة للخارج من قبل كبار مصدري الزيوت والتمور للجنات الضريبية كسويسرا وغيرها وآلاف مليارات ضائعة على تونس كذلك استبشرنا خيرا بإحداث المجلس الوطني للجباية المكلف نظريا بتقييم المنظومة الجبائية وابداء الرأي حول العدالة الجبائية والتوازنات المالية للدولة إلا أن تلك الفرحة لم تدم مع الأسف بعد إصدار أمر متعلق بضبط سير أعماله حيث أسندت رئاسته إليكم السيدة وزيرة المالية عملا بالمثل الشعبي "الطير يغني وجناحه يرد عليه" باعتباره أصبح فاقدا للمصداقية فهل يمكن لكم تقييم عملكم بنفسكم؟ وينسحب هذا أيضا على تركيبة المجلس.

إن الدور الاجتماعي للدولة لا يمكن القيام به طالما ان هناك حرص كبير على التفريط في موارد الدولة الجبائية وغير الجبائية بقدر الحرص على إغراق البلد في مديونية لسنا في حاجة إليها لو جمعنا موارد وتوفرت إرادة مكافحة الفساد بعيدا عن الشعارات التي لا تسمن ولا تغني من فقر. هل يعقل ألا تعرف الدولة الى حد الآن عدد الأشخاص المطالبين بدفع الأداء في تونس وقد تم التصدي لفكرة الجواز الجبائي الذي كنت تقدمت به والذي سوف يمكننا من ذلك؟ وهل يعقل ألا يعرف المواطن الوضعية الحقيقية للمالية العمومية التي بقيت خارج سيطرة الدولة طالما أن الملفات الجبائية تباع وتشترى من قبل شبكات الفساد الجبائي؟

إن شبكة الفساد الجبائي التي كونها بعض أباطرة الفساد وهم حاليا مسجونون تمثل قطره في محيط علما أننا لا نعرف مآل ذلك الملف الخطير الذي لم يفكك رموزه ودخل طي النسيان رغم خطورته وامتداداته الكبيرة وانعكاساته...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيد أحمد أخذت سبع دقائق وقد مكنوك من هذا الوقت. أكمل الفكرة فقط ولن تأخذ دقيقة.

السيد أحمد بنور

كذلك سؤال من يقف وراء تجريد الشرطة الجبائية من الإمكانيات المالية والبشرية المكلفون بجمع المال لا يتجاوز عددهم 32 عون على غرار المستشارين في محكمة المحاسبات بلا مقر؟

بصفة عامة سيدي الرئيس والسيدة وزيرة المالية وكأننا نستبعد كل ما يجلب المال في تونس وكأننا نقصد ذلك فالعاملون في الجباية وفي مكافحة الفساد نجد أن راتبهم زهيد والمقر يعاني من الرطوبة وايل للسقوط وقد تحدثنا معهم ونجد أناسا آخرين في بحبوحة من العيش وحتى أعوان المالية يتمتعون بمنحة خصوصية، فالمواطن هو الذي يدفع لكم الجباية وليس العون هو الذي يتنقل لذا كان من الاحرى بنا المرور الى العدالة الجبائية ونجلب المال للدولة ولا تبعثوا لنا قروضا مجددا من فضلكم السادة الوزراء لأن المواطن أصبح يسمينا مجلس قروض ونحن منها براء وأنا شخصيا لن أصادق على أي قرض مستقبلا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد أحمد بنور، انتهت مداخلتك.

الكلمة الآن للنائب المحترم محمد الشعباني عن كتلة لينتصر الشعب، أربع دقائق، تفضل السيد محمد.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

أولا أمام مسؤوليتنا الوطنية كسلطة تشريعية وكنواب شعب، أدعو رئاسة المجلس ومكتبه وكافة الزميلات والزملاء النواب إلى تمرير مقترح القانون 23-2023 إلى الجلسة العامة قبل العطلة البرلمانية، هذه المبادرة المتعلقة بتشغيل من طالت بطالتهم من خريجي الجامعة ولا يجب أن تكون وعود الحكومة ومماطلتها حاجزا أمام التزامنا ومصداقيتنا أمام أبناء شعبنا، وضع المعطلين لا يحتمل التأخير.

السيد وزيرة المالية أهلا وسهلا، أولا أدعوكم إلى التسريع في تسوية الوضعية المهنية لأعوان جمعيات القروض الصغيرة الممولة من قبل المؤسسات العمومية المالية المانحة مثل "BTS" سيما وأن هؤلاء الأعوان أغلبهم أصحاب شهائد جامعية وطالت مدة تشغيلهم الهشة.

السيدة الوزيرة، سأتوجه إليك بأسئلة برقية:

أولا العجز المالي والتداين العمومي، تفاقم العجز المالي وتضخم الدين العمومي أصبح مصدر قلق كبير، فما هي الإجراءات الملموسة التي تعتمدها الوزارة لخفض نسبة التداين دون الإضرار بالخدمات الأساسية للمواطن؟

ثانيا، تدهور المقدرة الشرائية وغلاء الأسعار، المواطن التونسي يعاني من تدهور يومي في مقدرته الشرائية، فما هي السياسات التي تنوي وزارتكم اعتمادها للتخفيف من وطأة الأسعار على الفئات الهشة والمتوسطة؟ وهل هناك تنسيق مع وزارة التجارة في هذا السياق؟

ثالثا، غياب العدالة الجبائية، توجد هوة واضحة بين الفئات التي تجبى من الضرائب وتلك التي تتهرب منها، فكيف تعمل الوزارة على إصلاح المنظومة الجبائية لضمان العدالة وتوسيع القاعدة الضريبية بشكل عادل؟

رابعا، ضعف الرقمنة المالية والإدارية، التأخير في رقمنة الإدارة الجبائية يفتح المجال للتجاوزات ويضعف مردود الدولة، فما الذي يعطل هذا المسار؟ وما نتائج ما تم إنفاقه إلى اليوم في هذا الإطار؟

خامسا، ضعف الاستثمار العمومي وغياب المشاريع الكبرى، غياب المشاريع الكبرى زاد من الركود الاقتصادي وأثر على فرص التشغيل، فما هي خطط الوزارة لتحريك الاستثمار العمومي في البنية التحتية والقطاعات المنتجة وخاصة في الجهات المهمشة؟

سادسا، تمويل الانتدابات لأصحاب الشهائد، أزمة البطالة بلغت مستويات غير مسبوقة خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا، فلماذا لم تخصص الدولة برامج تمويل فعلية ومستمرة لانتداب هذه الفئة في القطاع العمومي أو في مشاريع تنموية موجهة؟ وما هي الموارد المالية المرصودة لذلك؟

سابعا، الاقتصاد الموازي والتهريب، الاقتصاد غير المنظم يلتهم السوق الرسمية ويفقد الدولة موارد ضخمة، فما هي الخطوات الملموسة لإدماجه ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية؟ وهل لديكم إحصائيات دقيقة حول الخسائر الناتجة عنه؟

ثامنا، المؤسسات العمومية، عدد كبير من المؤسسات العمومية يرزح تحت وطأة العجز وسوء الحوكمة، فما مدى جدية الوزارة في إصلاح هذه المؤسسات؟ وهل توجد خطة حقيقية لإعادة هيكلتها؟

تاسعا، التفاوت الجهوي في توزيع الموارد، لا تزال المناطق الداخلية تشكو التهميش وغياب الاستثمار، فكيف تعمل الوزارة على تحقيق عدالة جهوية وهل هناك معايير واضحة لتوزيع ميزانية التنمية على الجهات؟

عاشرا، الجالية التونسية واستثماراتها، التونسيون في الخارج يواجهون عراقيل جبائية وإدارية عند رغبتهم في الاستثمار أو العودة. فما هي الإجراءات التحفيزية التي تعتمدها الوزارة لتشجيعهم على الاستثمار في بلادهم دون تعقيدات أو إثقال جبائي؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

دقيقة إضافية للسيد محمد الشعباني لاستكمال الفكرة.

السيد محمد الشعباني

أخيرا السيدة الوزيرة، أقول لك أن أي قانون مالية وأي تخطيط لا ينصف المناطق المهمشة الداخلية والفئات الشعبية والأحياء المفقرة فهو مخطط ظالم وسيجابهه المستضعفون ولكم ولي التوفيق والسلام.

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أجدد الترحيب بالسيدة وزيرة المالية وكافة الفريق المرافق لها اليوم في رحاب مجلس نواب الشعب.

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم فيصل الصغير عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

نعلم اليوم أن غلق ميزانية 2021 جاء متأخرا لكنه خطوة ضرورية لضمان المساءلة المالية والشفافية وكذلك هي تقييم دقيق للأداء المالي للدولة خاصة خلال السنة وتحديد نقاط الضعف ونقاط القوة، إضافة إلى توجيه السياسات المالية المستقبلية وزيادة على ذلك فإنها تساعدنا على تحديد الانحرافات عن الأهداف المالية ووضع آليات لتصحيحها، هذا التأخير يمكن أن يكون له عدة أسباب مثل التعقيدات في الإجراءات أو وجود خلافات حول بعض البنود وكذلك يمكن أن يكون جراء وجود صعوبات في تجميع البيانات المالية من مختلف الجهات.

اليوم ما هي استراتيجية وزارة المالية لتفادي هذه الإخلالات؟ ونتمنى أن لا يكون غلق الميزانية اليوم في إطار ضغط من الجهات الرقابية مما يؤثر على جودة التدقيق والمراجعة المالية.

السيدة الوزيرة، في تقييم للأهداف الاستراتيجية خاصة لفترة 2021-2023 ما هو تقييمكم اليوم لإيقاف نزيف المالية العمومية؟ كذلك استعادة نسق الإنتاج الطبيعي في القطاعات الاستراتيجية الداعمة لموارد الدولة؟ ما هو تقييمكم للإحاطة بالمؤسسات المتضررة من كوفيد 19؟ ما هو تقييم إصلاح المنظومة اللوجستية وخاصة رقمنة الخدمات والنقل والاتصالات؟ إضافة إلى ذلك كيف تقيمون توجيه الدعم نحو مستحقيه في إطار إصلاح منظومة الدعم؟ من خلال التوجهات والأهداف الأساسية لميزانية الدولة ما هو تقييمكم لدعم الموارد الذاتية للدولة؟

ثانيا، تقييمكم لتوفير الموارد الضرورية خاصة لتسهيل سياسة الحكومة في مجالات التحويلات الاجتماعية والبرامج الخصوصية لأهم القطاعات كالصحة والتربية والتعليم، إضافة إلى ترشيد نفقات التصرف العادي للدولة وخاصة التحكم في عجز الميزانية.

السيدة الوزيرة، سأتطرق إلى شأن محلي وهو القباضة المالية بسيدي ثابت، هذا المشروع جاهز منذ 2021 تحدثنا عنه عديد المرات حتى مع الوزيرة السابقة كانت هناك وعود العام الماضي في ميزانية 2024 وستبدأ هذه القباضة في العمل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل واصل.

السيد فيصل الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

لدينا وعود منذ شهر نوفمبر 2024 على أساس أن الإشكال قد حل وسيعين قابض لهذا الموضوع، لكن للأسف اليوم نحن في شهر جويلية وما زال هذا الإشكال لم يحل.

اليوم في سيدي ثابت، هناك معاناة كبيرة واحتقان من الأهالي. المواطن اليوم عوض أن ينفق مبلغ 40 دينار ينفق 60 و70 دينار وأكثر بسبب النقل وغيره. كذلك بلدية سيدي ثابت لها عديد الإشكاليات خاصة في بطء الإجراءات الإدارية في قباضة قلعة الأندلس التي تعاني من مشاكل وتراكمات عمل، لذا نرجو أخذ هذا الموضوع بعين الاعتبار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم طارق المهدي عن كتلة الأحرار، له ست دقائق غير موجود.

الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق. تفضل.

السيد عبد السلام دحماني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبمرافقيها،

لن أتحدث في موضوع الجلسة مباشرة، ولن أتكلم في الأرقام والإحصائيات لأن انتظارات المواطنين وهمومهم لا يمكن اختزالها في الأرقام والمعطيات الحسابية.

سأشير فقط إلى أن قيمة أي ميزانية فيما تنجزه من مشاريع في تحسين حياة المواطنين وفي توفير شروط الحياة من نقل وصحة وتعليم وسكن وغيره والميزانية القائمة على الجباية ميزانية محدودة ولن تحقق أي شيء لأنها لم تراع مبدأ العدالة الجبائية ومازالت تقتطع من الموظفين والمتقاعدين وبعض القطاعات، بينما تتفاوض مع قطاعات أخرى ولا يصل إلى خزينة الدولة إلا النزر القليل وبالمناسبة السيدة الوزيرة، أين وصلتم في استرجاع الأموال المنهوبة والأملاك المصادرة والصلح الجزائي؟ هل خرجنا من النقطة الصفر التي تحدث عنها السيد رئيس الجمهورية؟

تعلمنا أن نفس الأسباب تفضي إلى نفس النتائج ومنذ تواجدنا، في مجلس نواب الشعب وفي إطار مناقشتنا للميزانيات السابقة لم يتغير أي شيء لأن البيروقراطية الإدارية هي المتحكمة في كل شيء، والأخطر أنها أصبحت مقدسة لا يجرؤ أحد على المساس بها.

حياة الناس البائسة وحرمانهم من أبسط حقوقهم يطرح أهم سؤال ما معنى أن تكون مواطنا في دولة لم توفر الماء ولا النقل ولا الدواء وغيرها؟

كما يطرح مشكل العدالة بين الجهات وفي عمق الدواخل الناس محرومة من كل شيء، تعيش وتموت وميزانية الدولة لا تلتفت إليهم.

ما معنى أن تكون مواطنا وبعض مؤسسات الدولة تكيل بسياسة المكيالين وتقسم البلاد من خلال إنجاز مشاريع بجهات وتعطيلها بجهات أخرى؟

أين المشاريع التي وعدونا بها في مناطقنا الجبلية الوعرة بمطماطة ودخيلة توجان ومارث وولاية قابس؟ وأعيد السردية نفسها لأنك يا سيدة الوزيرة وزيرة جديدة، ومن المؤكد أنك لم تسمعي السردية التي توجعنا كثيرا إعادتها، مازلنا ننتظر مركز التكوين في اللوجستيك بالزركين من مارث ولاية قابس، وما زلنا ننتظر حفر بئر في التوجان لمقاومة عطش السنين وما زلنا ننتظر القطار منذ 1983 رغم أن الدولة هيأت جزءا كبيرا من المسار نحو مدنين منذ سنة 1985.

مازلنا ننتظر الطريق الساحلي الرابط بين قابس والزارات منذ 2015 وما زلنا ننتظر مشاريع التأهيل البيئي والمستشفى الجامعي وكلية الطب وصيانة القرى الجبلية، ومازالت القائمة طويلة. نكتفي بهذا القدر منها.

السيدة الوزيرة، كنا ننتظر في مجلس نواب الشعب وبعد تسميتك أن تفكري من خارج جدران الوزارة العازلة، للأسف لم نر ذلك. كنا ننتظر أن تصغي إلى نبض الشعب وتبحثين عن مفاهيم جديدة للميزانية والسيد رئيس الجمهورية تحدث في ذلك أكثر من مرة، الرجل يتحدث عن ضرورة إيجاد تصورات جديدة وإيجاد مفاهيم جديدة، ولكن للأسف العقل الإداري لا يمكن أن ينتج أشياء كثيرة في هذه الزاوية.

وفي الحقيقة أنني لم أكن متفائلا كثيرا، لأن المشكل ليس في تغيير وزير أو معتمد أو والي، بل المشكل في السجن الذي تقبع فيه الدولة التونسية، سجن البيروقراطية الإدارية الذي يبدو أنه لن يكسر أبدا ما دمنا نحاربه بنفس الأدوات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم ياسر قراري عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق تفضل.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

نتمنى السيدة الوزيرة أن تركزي كثيرا مع كلماتي.

ونحن في سياق غلق ميزانيات سابقة والاستعداد لمناقشة ميزانية سنة 2026 يهمني أن أذكر السيدة الوزيرة التي لم تكن على رأس الوزارة سواء خلال مناقشة ميزانية 2025 أو سابقتها في ميزانية 202، ببعض ما أردناه مكاسب لهذا الشعب وعملت الوزارة على إسقاطه أو تعطيل تنفيذه ومن أهمها:

خلال مناقشة قانون المالية لسنة 2025 تقدمنا بمقترح فصل يتعلق بتمكين العائلات التونسية من توريد سيارة عائلية وكنت أنا من دافع عن المقترح وقدمت للوزارة كل التوضيحات حوله وبينت أنه لا يمس بالتوازنات المالية للدولة ولا يتعارض لا مع الفصل 69 من الدستور ولا مع الفصل 49 من القانون الأساسي للميزانية وأنه لن يمس بالمخزونات من العملة الصعبة، بل بالعكس وسيساهم في تجديد الأسطول وسيخفف أعباء الحياة على العائلات التونسية التي تعاني من الغلاء في كل المجالات وسيمس شريحة واسعة من المجتمع التونسي وسيكون موجها للعائلات لا للتجارة وبينت أيضا أن المقترح سيمس مصالح اقتصاد الريع فقط، لكن رأي الوزارة والوزيرة كان مخالفا ورأت أنه لا يمكن أن نمس بمصالح وكلاء توريد السيارات وأن 10% من مجموع السيارات الموردة سنويا للشعب الكريم مقابل 90% كاملة لوكلاء توريد السيارات مثلما اقترحنا كثيرا على الشعب الكريم وهو ما يلحق الضرر بوكلاء التوريد.

وبذلت الوزيرة والوزارة كل ما يمكن أن تبذله للإقناع بأن 10% للشعب الكريم أخطر على الذين يستحوذون على 90%. واستحضرت الوزارة والوزيرة كل المعاجم القانونية والمالية والجبائية في انحياز واضح لأقلية المحظوظة، والواضح أنه لم يكن معجمنا الطبقي المنحاز لعموم شعبنا المفقر يروق للوزارة.

صوتنا أقلية للأسف لفائدة المقترح، أكررها للأسف، وأدعو زملائي مستقبلا ألا نقع تحت تأثير أي دعاية عندما يتعلق الأمر بمصلحة شعبنا واعتقدت الوزيرة والوزارة أنها أسقطت المقترح وانتهى، لكن الشعب كان يتابع ويراقب وامتلأت الصفحات بالتعليقات والمقاهي بالنقاشات كيف يسقط مقترح لفائدة الشعب؟ ولمصلحة من ولن أتوسع في هذا. الوزارة تمارس ضغطا لإسقاط المقترح وتحركا لأصحاب المصالح وغلقا لكل المنافذ الإعلامية.

السيدة الوزيرة، كنت يوميا تأتيني عشرات الاتصالات الإعلامية حول تدخلات إعلامية، غلق الباب إلى حين مرت العاصفة ولا نسمع ونرى إلا بعض منظوري الوزارة وبعض "الخبراء" بين ظفرين يتنقلون من مؤسسة إعلامية إلى أخرى لمغالطة الشعب وإقناعه بأنه ليس من حقه أن يعيش عيشا كريما وحتى عندما تبنى بعض زملائنا في الغرفة الثانية المقترح، عملت الوزيرة على الإقناع بسحبه.

السيدة الوزيرة، رغم كل هذا دافعت عن المقترح ولم نسحبه، سقط المقترح نعم، لكنه أسقط وراءه وزارة ووزيرة، وزيرة كانت قد وعدت في إطار التسويف بتشكيل لجنة تضم جميع الأطراف المتداخلة، ودعت زملائي المبادرين بالمقترح والمتمسكين به للمشاركة في أعمال هذه اللجنة قصد إعادة عرض المقترح خلال مناقشة قانون المالية 2026 وإلى اليوم لا تشكلت اللجنة ولا تم الاتصال.

السيدة الوزيرة، الشعب يراقبنا ويترقبك، ماذا ستفعلين في هذا الملف؟ هل ستعيدينه إلى الطاولة أم لا؟ ونحن ما زلنا متمسكين ولسنا متراجعين.

موضوع ثاني، صندوق الإصلاح التربوي، مقترح تقدمنا به نحن في كتلة الخط الوطني السيادي ودافعنا عنه وصادق عليه مجلس نواب الشعب، لكن السيدة الوزيرة ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة إلى السيد ياسر قراري.

السيد ياسر قراري

شكرا السيدة الرئيسة،

...لكن السيدة الوزيرة كالعادة تعلن بصلف أنها ورغم مصادقة المجلس فلن تفعله، طبعا لن يفعل ما دامت موارده تمس بمصالح المحظوظين من أصحاب الربع، فهل ستواصل الوزيرة الجديدة خيار الصد والتمترس عندما يتعلق الأمر بالمساس بمصالح الأقلية المحظوظة، وخدمة الشريحة الواسعة من الشعب الكريم المفقر؟ 2026 سيكون اختبارا لكم.

شكرا السيدة الرئيسة، شكرا السيدة الوزيرة على حسن الإصغاء وأنتظر ردودك وإجاباتك.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة الزميلة المحترمة أسماء الدرويش عن كتلة الأمانة والعمل، لها ست دقائق. تفضلي.

السيدة أسماء الدرويش

شكرا السيدة الرئيسة،

أرحب بالسيدة وزيرة المالية والإطار المرافق لها،

نعلم أن جلسة اليوم هي جلسة مصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2021، رغم تأخره ولا نعلم لماذا تنجز الميزانية في سنة ونحن اليوم نصادق على قانون مالية له ثلاث سنوات ولدينا ثقة في المجهودات التي قامت بها لجنة المالية في دراسة المشروع هذا وإن شاء الله سنصادق عليه.

السيدة الوزيرة، نذّركم أننا كنا نترقب هذه الجلسة منذ أشهر، منذ وقت تعيينكم على رأس الوزارة خصيصا لطرح تساؤلاتنا حول مصير الأوامر الترتيبية المتعلقة بقانون المالية لسنة 2025. لقد طال انتظارنا وطال معه انتظار المواطنين والمؤسسات التي تترقب تفعيل تلك الأحكام القانونية.

لماذا كل هذا التأخير رغم أننا بصدد التحضير لميزانية 2026؟ ألا ترون أن هذا التعطيل يفقد القوانين معناها ويضرب ثقة المواطن في السلطة التشريعية وفي الدولة؟ هل بإمكانكم تقديم أجوبة تطمئن البرلمان والرأي العام؟ من يتحمل المسؤولية السياسية والإدارية عن هذا التعطيل؟ وهل هناك محاسبة للمسؤولين عن إهدار الوقت والفرص الاقتصادية والاجتماعية؟ ألا تعتبرون أن طول انتظار هذه الأوامر الترتيبية يعطل مشاريع إصلاحية ومهمة، ويخدم أطرافا قد يكون لها مصلحة في إبقاء الأمور معلقة؟ كيف تفسرون للمواطن أن البرلمان يشرع والقوانين تبقى حبرا على ورق، لأن الأوامر الترتيبية لا ترى النور؟ أليس هذا ضربا لدولة القانون؟

لقد طال انتظارنا لهذه الجلسة حتى نطرح عليكم أسئلة حول الأوامر الترتيبية وخاصة تلك المتعلقة بالامتياز الجبائي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. هذا ملف اجتماعي بامتياز يمس فئة هامة من المواطنين الذين ينتظرون إنصافهم لا وعود معلقة لماذا كل هذا التأخير؟ وأين هو الدور الاجتماعي للدولة في تفعيل هذا الامتياز الذي أقره المشرع؟

السيدة الوزيرة، هل يمكنكم إعلام البرلمان بسبب عدم صدور الأوامر الترتيبية المتعلقة بالامتياز الجبائي للأشخاص ذوي الإعاقة رغم إدراجه في قانون المالية لسنة 2025 ومن يتحمل مسؤولية هذا التأخير؟ ألا ترون أن تعطيل تفعيل هذا الامتياز الجبائي فيه مساس مباشر بحقوق هذه الفئة وضرب للثقة في الدولة التي تعهدت أكثر من مرة بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم اقتصاديا واجتماعيا؟

أين هي العدالة الاجتماعية إذا كانت النصوص تصوت ويحتفل بها إعلاميا لكن لا تجد طريقها إلى التطبيق لأن أوامرها الترتيبية معلقة؟

هل حددتم أجلا زمنيا دقيقا لإصدار هذه الأوامر الترتيبية؟ وهل هناك التزام من الوزارة أمام البرلمان باحترام هذا الأجل؟ كيف تضمنون أن يستعمل هذا الامتياز الجبائي لاحقا كغطاء لملفات فساد أو استغلال سياسي، خاصة أننا نسمع ونتلاعب أحيانا بمثل هذه الامتيازات؟ وهل لديكم تصور واضح للرقابة على حسن تطبيقه؟ ألا ترون أن واجبكم الاجتماعي يفرض الإسراع بإصدار هذا الأمر الترتيبي حتى لا يبقى الأشخاص ذوي الإعاقة رهائن حسابات إدارية أو مالية أو حتى سياسية؟

السيدة الوزيرة، إن تعطيل إصدار الأوامر الترتيبية للامتياز الجبائي لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة يمس بشكل مباشر الدور الاجتماعي للدولة ويطرح تساؤلات عميقة حول أولويات الحكومة.

نعلن نحن من جهتنا أننا سنسعى مجددا إلى تجويد هذا القانون حتى لا يبقى حبرا على ورق، وحتى لا يتم إدراج هذه الفئة من المواطنين في حسابات معمقة أو ملفات فساد. فمتى ستمرون إلى التنفيذ الفعلي؟

سيدتي الوزيرة، تضمن قانون المالية لسنة 2025 إجراء اجتماعي يتمثل في إعفاء المواطن فوائض التأخير على القروض التي تم تمكينه منها على فترة سبع سنوات، لكن ما نلاحظه فعليا هو أن أغلب القروض تستخلص على مدى خمس سنوات وليس سبعة ما يجعل عددا كبيرا من المواطنين لا ينتفعون بهذا الامتياز بسبب شرط المدة. لماذا تم تحديد سبع سنوات كشرط للانتفاع بالإعفاء رغم أن

الواقع الإداري يبين أن القروض تسترجع عادة على خمسة سنوات؟ ما مدى نجاعة هذا الإجراء خلال سنة 2025 وكم من مواطن استفاد منه فعليا؟ ألا ترون أن هذا الشرط حال دون انتفاع المواطنين من الإعفاء رغم نيتهم في السداد قائمة؟ هل توجد نية لدى وزارتكم لتعديل الإجراء أو توسيع شروطه إما عبر أمر ترتيبي أو ضمن قانون المالية 2026 لجعله أكثر واقعية وإنصافا؟

سيدتي الوزيرة، لاحظنا وللأسف نحن كنواب شعب في ظل غياب أجوبة واضحة إلى حد اليوم عن العديد من تساؤلاتنا دليلا واضحا على أزمة حوكمة حقيقية داخل وزارة المالية وعلى عدم احترام المواعيد الدستورية والتشريعية. فمتى سنرى قوانيننا تنفذ فعلياً على أرض الواقع؟

وأخيرا، نؤكد أننا كنواب نأمل أن يكون لنا تشريك حقيقي في إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026 وأن لا نتلقى المشروع جاهزا بعد استكمال الوزارة إعداده وإحالته مباشرة على المجلس.

نطالب بأن تعقد جلسات تشاورية مسبقة لتقديم مقترحات النواب وأفكارهم حتى يكون قانون المالية القادم معبرا حقا عن أولويات الشعب وانتظاراته، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة المحترمة وكل الطاقم المرافق، أهلا وسهلا ومرحبا بكم تحت قبة البرلمان،

ونحن في إطار مناقشة مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 السيدة الوزيرة وعلى أبواب مناقشة مشروع قانون المالية 2026، الواقع والحقيقة يقول كلمة واحدة السيدة الوزيرة البلاد لا تحتمل ميزانيات أخرى تدار بنفس الآليات، بنفس الذهنية، بنفس الجمل المستهلكة للميزانيات السابقة.

ميزانية 2026 السيدة الوزيرة يجب أن تكون ميزانية جرأة ومسؤولية وانحياز واضح للشعب التونسي لا للأرقام الجافة، نحن لا نطلب المستحيل، بل نطالب بالحد الأدنى من العدالة والنجاعة. الشعب لم يعد ينتظر وعودا، بل ينتظر أثرا في المعيشة، في الخدمات وفي التنمية الحقيقية.

وفي هذا الإطار السيدة الوزيرة، هناك حقيقة مثلما تحدث زملائي ثلاث ملفات كبرى طرحت في ميزانية 2025 ولم يقع الحسم فيها وأرجينا النظر فيها لميزانية 2026 في إطار أن يكون هناك تواصلا بين الوزارة ومجلس نواب الشعب أثناء هذه السنة قبل ميزانية 2026 وتحديد كلفة كل هذه التوجهات وهي ملف المتقاعدين وملف توريد السيارات للتونسي المقيم بالداخل، والحساب بالعملة الصعبة لفائدة التونسي، لكن للأسف السيدة الوزيرة هذا لم يحدث، وهو الذي خلق اليوم إشكالا كبيرا عند السادة النواب وحقيقة السيدة الوزيرة هذه الملفات خط أحمر لمجلس نواب الشعب ويجب أن نتواصل في هذه الملفات الثلاثة قبل بداية مناقشة ميزانية المالية 2026 في إطار التواصل.

السيدة الوزيرة، أقولها وأكررها نجاحكم هو نجاحنا ونجاحنا هو نجاحكم، نحن لسنا في معركة هنا أو نريد أن نحمل طرفا المسؤولية، يجب أن تتواصل ونضع اليد باليد.

السيدة الوزيرة، القطاع الصناعي والفلاحي والحرفي والعديد من القطاعات لا يمكن أن تنتج أكثر ونحن نطالبه بدفع الأداء قبل أن يشغل الآلة، نرهقه في البداية ثم نحاسبه في النهاية على ضعف المردودية، هذا منطق مقلوب ولذلك يجب أن تغير ميزانية 2026 المعادلة السيدة الوزيرة، من عقلية الجباية العشوائية إلى عقلية الاستثمار في الإنتاج. لذلك السيدة الوزيرة، نقترح مشروعا ثوريا فلنقل، ما هي مشكلتنا في الدولة اليوم؟ لدينا مشكلة مالية، ولن تصلح هذه المالية إلا بالإنتاج، ويجب أن نرجع الإنتاج والإنتاجية في دولتنا.

السيدة الوزيرة، لماذا اليوم لا نتخذ قرارا ثوريا بالإعفاء الكلي لكل الآلات التي يجلبها التونسي في إطار مساهمتها في دعم الإنتاج للدولة خاصة مع السوق الصينية السيدة الوزيرة، نحن نعلم أن الاتحاد الأوروبي اليوم يورد من الصين ويبيع لنا مع الاعفاء مع الاتحاد الأوروبي، لكن عندما نستورد نحن من الصين نقدر جيدا ما هي تكلفة ذلك على التونسي اليوم.

السيدة الوزيرة، يجب اليوم أيضا التفكير في وضع مركز اقتناء "central d'achat" السيدة الوزيرة نحن نعلم أن الدولة تتحمل وهناك العديد من المؤسسات الخاصة السيدة الوزيرة التي تورد العديد من الأشياء، نأخذ على سبيل المثال الجرارات، عندما تقدم الدولة هي نفسها طلبا تربحنا في العملة الصعبة. لماذا اليوم لا تفكر الوزارة في ذلك؟

اليوم نريد أن نرى أثر الدولة في المدرسة العمومية، في المستشفى العمومي وفي النقل ولا فقط في البلاغات السيدة الوزيرة.

وأختم بالوضوح التام، ميزانية 2026 يجب أن توضع بمقياس الشارع، الشعب لن ينتظر أكثر ومجلس نواب الشعب لن يتسامح مع إعادة إنتاج نفس الأخطاء.

هذا وقت القرار لا وقت التبرير وشكرا السيدة الوزيرة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى الزميلة المحترمة ريم المعشاوي عن كتلة صوت الجمهورية، لها سبع دقائق تفضلي.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة وزيرة المالية،

السيدات والسادة المرافقين،

نتحدث اليوم عن مقترح تقدمنا به في ميزانية 2025 وهو في شكل مطلب وليس مطلب كمالية. نتحدث عن حل علمي اجتماعي يحفظ كرامة التونسي في واقع اقتصادي واجتماعي خانق جدا.

ألم تحدثونا عن الدولة الاجتماعية؟ هذا المقترح في صلب الدولة الاجتماعية، المقترح واضح امتياز جبائي محدود لتوريد سيارة سياحية مستعملة موجه للطبقة الهشة والمتوسطة ولو أن اليوم في تونس الطبقة المتوسطة أصبحت هي نفسها هشة واليوم لا تملك نقل عمومي محترم لا من حيث التوقيت ولا من حيث التغطية ولا من حيث الكرامة.

سيدتي الوزيرة، اليوم التونسي أصبح مجبرا على اقتناء سيارة ليس لأنه يرغب في شراء سيارة، بل لأنه لا يجد وسيلة نقل توصله إلى عمله وتساعده على قضاء شؤونه بكرامة وهنا نطرح سؤال بسيط أين مشروع النقل العمومي؟ أين حق المواطن في وسائل النقل الإنسانية؟ والأدهى والأمر من ذلك، السيارة الشعبية التي بشرت بها الدولة التونسي منذ سنوات أصبحت حلما ينتظره منذ ثمانية سنوات وربما أكثر وإذا أتيحت له سيارة شعبية وصل سعرها إلى 40 ألف دينار، أين السيارة الشعبية بمثل هذا السعر؟

قدمنا المقترح في السابق ورفضته الوزيرة السابقة وتلقينا منها وعودا بدراسته قبل ميزانية 2026 وما زلنا ننتظر وعود السيدة الوزيرة ونحن نؤمن باستمرارية الدولة، لكن لا يمكننا الانتظار أكثر والملف اليوم سيعود على الطاولة ونحن ماضون في الدفاع عنه بكل وضوح وقناعة لأنه مشروع اجتماعي قبل أن يكون اقتصاديا.

نحن لا نفكر في مصالح أصحاب شركات توريد السيارات، إنما نفكر في المواطن الذي لا يعد قادرا على شراء سيارة وفي العائلة التونسية التي تعاني في التنقل وتتعرض للإزعاج كل يوم في الحافلات وفي المترو وفي القطارات المهترئة. المطلوب منكم موقف واضح ودرس هذا المقترح في إطار ميزانية 2026، لا تأجيل ولا تسويف من أجل كرامة التونسي ومن أجل دولة تضع المواطن قبل الأرقام.

نذكرك بالنص السيدة الوزيرة: "يخفض المعلوم على الاستهلاك إلى 10% والأداء على القيمة المضافة إلى نسبة 10% المستوجبين على السيارات السياحية التي لا تتجاوز سعة اسطوانتها 1900 سم مكعب ولا تتعدى قوتها سبعة خيول جبائية من المعاليم الديوانية على أن لا يتجاوز عمر السيارة سبع سنوات عند الشراء ولا يمكن بيعها قبل خمس سنوات على الأقل من تاريخ شرائها.

يتم تطبيق هذا التخفيض الجبائي المذكور أعلاه على توريد سيارات سياحية مستعملة من الخارج، على أن لا يتجاوز الدخل الشهري الصافي للمستفيد من هذا التخفيض الجبائي عشرة مرات الأجر الأدنى الصناعي المضمون، نظام عمل 48 ساعة في الأسبوع وألا يتجاوز الدخل الشهري الصافي بالنسبة إلى الزوجين مرة ونصف الدخل الفردي المذكور وفي حدود سيارة واحدة للعائلة.

لا يمكن للمستفيد الجمع لمدة سبع سنوات بين هذا الامتياز الجبائي وامتياز السيارة الشعبية، ثم تضبط إجراءات تطبيق هذا الامتياز المنصوص عليه بمقتضى أمر على أن لا يقل عدد الرخص السنوية عن 10% من مجموع السيارات السياحية التي يتم توريدها".

نمر إلى نقطة ثانية لا تقل أهمية وهي رؤيتكم لميزانية 2026، إذا فعلا اليوم تنوون إعداد ميزانية جديدة، نود سماع التزام واضح بأن هذه الميزانية ستقوم على مبدأ الدولة الاجتماعية، الدولة الاجتماعية ليست شعارات، الدولة الاجتماعية تعني كرامة، تغطية صحية، تعليم، نقل، سكن، عمل وأمل.

لنكن واضحين، الدولة الاجتماعية لا تقوم إلا بعد خلق ثروة وخلق مواطن شغل بعقلية استثمارية وليس ميزانية "recette" مداخيل ومصاريف وانتهى الموضوع كما تعودنا بها. هل تعلمون أن التونسي اليوم لم يعد قادرا على العيش الكريم، لا يستطيع شراء اللحم وحتى الغلال يراها دون أن يكون قادرا على اقتنائها؟ هل تعلمون أن التونسي لم يعد قادرا لا على العلاج ولا على تعليم أبنائه؟

السيدة الوزيرة، اليوم من لديه أربعة أو خمسة أبناء يضطر إلى ترك ثلاثة أو أربعة في المنزل دون تعليم ويعلم واحدا فقط فيضحي بالأخوة لكي يستطيع تعليم صغير واحد. هل تعلمون أن حياته اليومية تحولت إلى معاناة دائمة؟ هل تعلمون أن المواطن يموت قبل أن يقوم بفحوصات "SCANNER, IRM" في انتظار موعده بعد سنة أو سنتين؟ هل تعلمون أنه في حر الصيف الكاف ولاية الشمال الغربي بدون ماء؟ هل تعلمون أن المواطنين في الكاف يشربون من مستنقع مياه يقومون بجمع الحطب لغلي المياه ثم القيام بشربها؟ هل تدركون أن السكن الاجتماعي في المناطق الداخلية أين الفقر والخصاصة غير موجودة؟ هل تدركون أننا نعيش في القذارة أمام بلديات عاجزة حتى على نظافة المحيط؟ هل تدركون أننا نسير على طرقات لا ترتقي حتى إلى مسالك مليئة بالحفر وأن المشي عليها صعب للغاية؟

السيدة الوزيرة، وكأن الحكومة تعيش في عالم والشعب يعيش في عالم آخر، الشعب اليوم لا يفهم لا أرقامكم ولا تقاريركم، الشعب قال لكم بوضوح مقدرتي الشرائية تدهورت، صحتي انهارت، نعمل لنعيش أو نعيش لنعمل؟

الشعب طالبكم بالشغل والكرامة وطنية ولذلك نطالبكم اليوم بأن تبنى ميزانية 2026 على قاعدة اجتماعية حقيقية، على خلق الثروة وعلى الاستثمار وليس على الجباية والتقشف والمصاريف الفوقية.

شكرا السيدة الوزيرة على حسن الاستماع وفي انتظار إجاباتك وإن شاء الله تكون الإجابة مع السيدة الوزيرة الجديدة مختلفة تماما خاصة في إعداد الميزانية وكلمة أنها تمس بالموازنات المالية وأنها على غير الفصل الدستوري وقانون النظام الداخلي نكتفي منها وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد أمين الورغي عن صوت الجمهورية، له سبع دقائق تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطارات المرافقة لها،

في الحقيقة كمهتم بالشأن العام لأنني في سنة 2021 لم أكن عضو مجلس النواب لكن كنت مهتما بالشأن العام وكنت أتابع جلسات الميزانية وقتها وأنا من رأيي أن الميزانيات السابقة القائمة على منطلق الأرقام الجافة فشلت في ضمان العدالة الاجتماعية بالتالي نحن نمارس دورنا الرقابي على تنفيذ ميزانية الدولة وهذا مشروع قانون لغلق ميزانية الدولة ونحن بعد ما شاهدنا تقرير محكمة المحاسبات ليس لدينا نحفظ أكثر من هذا لأنها أرقام وسياسات لدولة سابقة لم تكرس العدالة الاجتماعية.

اليوم نحن في دولة وسياسة الدولة تكرس الاقتصاد القائم على الحقوق وهنا في ميزانية 2026، دعوني أركز على المستقبل لأنني لا أريد العودة كثيرا إلى الماضي وكما قلت الميزانيات السابقة تقريبا لم تحقق شيئا للشعب التونسي سوى أنها تعاملت مع الموجود ولم تغير

منه واليوم ميزانية 2026 وأنا اطلعت على الوثيقة التوجيهية التي أصدرتها السيدة رئيسة الحكومة في علاقة بإعداد مسار الميزانية، دعوني أؤكد على الأهم أن ميزانية 2026 يجب أن يكون موجود فيها الحق في التنمية. اليوم يجب أن يكرس هذا المبدأ فهناك جهات داخلية وحتى جهات وسط العاصمة لم تأخذ حقها في التنمية.

ربط صرف الاعتمادات يجب أن يكون مرتبطا بالإصلاحات، اليوم العديد من المؤسسات في الدولة التونسية لم تقدم أي خدمة للشعب التونسي، خدمات رديئة ولم تقم بأي شيء أهمها المؤسسات العمومية ذات الصبغة الاقتصادية التي أصبحت اليوم عبئا على ميزانية الدولة، بينما كانت دعم لميزانية الدولة.

اليوم شركات عملاقة، موظفين تقريبا بالآلاف دون جدوى، نحن ننفق عليهم، بينما المفروض أن ينفقوا على الشعب التونسي ويحققوا لنا إيرادات وبالتالي اليوم، إذا أردنا أن نستمر في نفس المنهج فهذا غير معقول، ويجب كما قلت، أن يكون ربط صرف الاعتمادات مبنيا على برامج وعلى إصلاحات يقدمها المديرين العامة، أو القائمين على رأس هذه الشركات.

اليوم لا نريد أن ننفق على شركة قائمة لا تحقق لنا إيرادات وتحقق لنا خسائر ونرى خدمات رديئة يتحملها الشعب التونسي. اليوم نحن بحاجة إلى ميزانية متوازنة، لكن دعوني أؤكد على أهم شيء نحتاجه هذه السنة وهي ميزانية عادلة.

نقطة أخرى، الوثيقة التوجيهية فيها العديد من الإيجابيات، توجه نحو العدالة الجبائية، محاولة تقليص العجز إلى أقل من 5.5% من الناتج المحلي، تحفيز الاستثمار الخاص خاصة في القطاعات البديلة كالفلاحة المستدامة والطاقة المتجددة.

أضيف وأؤكد أيضا على تحفيز الاستثمارات في قطاع الصناعة القادر على توفير مواطن شغل على طول مدى السنة مع تركيز نسبي على شبكات الأمان الاجتماعي وبرامج الإدماج الاقتصادي. هذا كله سنويا نقوم بالعمل عليه، لكن هناك مشكل في المنهج الذي اتخذناه في السنوات الفارطة وهو الاستمرار في نهج التقشف الذي مازال غالبا على حساب التنمية دون مراجعة جذرية لطبيعة الإنفاق.

هنا الحقيقة برامج الإنعاش الاقتصادي يمكن أن تتأثر بمنطلق هذا التقشف، ضعف في رؤية إعادة هيكلة المؤسسات العمومية مثلما قلت ذات الصبغة الاقتصادية واليوم كحكومة يجب أن تضعوا الملف على الطاولة. هذه المؤسسات غير قادرة على أن تعمل بنفس المنهج لديكم مؤسسة السيدة الوزيرة تحت إشرافكم وهي التبغ والوقيد اليوم ضروري أن ننظر في إعادة هيكلة هذه المؤسسة. أعوان هذه المؤسسة يجب أن يتمتعوا بنظام خاص بها ومن غير المعقول منذ سنوات يعملون بدون نظام خاص لأعوان مؤسسة التبغ والوقيد، نتحدث عن معمل تونس ومعمل القيروان، يجب أن يتمتعوا بنظام خاص بهم.

نمر الآن إلى موضوع آخر وأعتبره في الحقيقة لا مبرر له، أوامر ترتيبية في علاقة بالسيارات لأصحاب الاحتياجات الخاصة في سنة 2025 صادقنا على المشروع ونحن اليوم في شهر جويلية ولا وجود للأوامر الترتيبية، كل يوم تقريبا أتلقى رسائل على فيسبوك، متى سنرى الأوامر الترتيبية؟

هناك أشخاص بنو أحلامهم على ذلك وكما قلت هناك من يريد أن يوفر مورد رزق عن طريق هذه السيارة، هذا يمس من مصداقية مؤسسات الدولة، ويمس من مصداقية وزارة المالية، يمس من مصداقية مجلس النواب والشعب الذي صادق اليوم على قانون في جلسة عامة حضرها وتفرج عليها الجميع وتناولتها وسائل الإعلام، وانتشر الخبر على وسائل التواصل الاجتماعي، ولليوم الأوامر الترتيبية لم تطبق.

نقطة أخرى، سلك الديوانة نحن نحترمه ونريد أن يتم تدعيمه ويكون حريصا أكثر على سلامة التراب التونسي وعلى الاقتصاد التونسي، لكن بعض التصرفات التي نسمعها في مطار تونس قرطاج، أصبحنا نفتك كل شيء، حتى النساء نفتك منها ذهبها الذي ترتديه لكي نكون على بينة، كل شيء تم التعامل معه، السجائر، الهواتف الجوالة، الملابس، ملابس الأطفال، الأحذية، كل شيء تم افتكاكه والجميع يدفع وليس هناك من لا يدفع، وبالتالي الشعب التونسي اليوم وكأنه أصبح معاقبا، هناك طائرات وخطوط بعينها اليوم تقوم بالتفتيش وهذا لا يليق بكرامة الشعب التونسي.

بالتالي، كل هذا يجب مراجعته اليوم في إطار سياسة دولة جديدة تحترم المواطن وتحترم تعاملها، قلت لا نعمم ولكن بعض أعوان الديوانة تتعامل بالمحاباة وهذا غير معقول. شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام شوشان عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيدة الرئيسة،

أرحب مجددا بالسيدة الوزيرة وكافة الأطراف المرافقة لها،

في الحقيقة نتوجه بالشكر إلى كافة إطارات وأعوان وزارة المالية على المجهود الذي يقومون به وحضورهم ربما مماثل لحضور النواب الموجودين تحت قبة هذا البرلمان نظرا للعمل الذي نقوم به طيلة سنوات.

سأكون موضوعي بعض الشيء في التدخل فيما يتعلق بمشروع غلق الميزانية، عندما نتحدث عن غلق الميزانية وعندما نتحدث عن دولة تحترم نفسها لا يوجد لدينا ما يسمى " la comptabilité double" لا يمكنني كأكاديمي أن أتحدث عن غلق الميزانية ولا يمكنني في سنة 2025 أن أتحدث عن غلق ميزانية في الدولة التونسية ونحن لا توجد لدينا "la comptabilité double" ولهذا السبب لم أتمسك بهذا كثيرا في لجنة المالية لأن قانون سنة 2021 تم سنه عندما لم أكن أنا موجودا تحت قبة هذا البرلمان لكن سأتقدم بتوصية، على الأقل في غلق الميزانيات القادمة نتمنى أن تكون لدينا " la comptabilité double " على الأقل أمام الرأي العام وأمام الدول المتقدمة نقول حقيقة توجهنا نحو غلق ميزانية.

السيدة الوزيرة، سأستغل هذه الفرصة ونحن على أبواب مناقشة قانون المالية لسنة 2026 وربما سنتناول الجانب العلمي من حيث التجربة فإن أطال الله في أعمارنا هذا قانون المالية الرابع الذي سنناقشه على مستوى لجنة المالية، ماذا نناقش في قانون المالية؟ نحن نناقش الميزان الاقتصادي ونناقش المهمات الخاصة ونناقش قانون المالية، لو نقوم بالأولويات أكاديميا وعلميا عند مناقشة الميزان الاقتصادي، ماذا يوجد بالميزان الاقتصادي؟ يوجد بالميزان الاقتصادي الأهداف الكبرى وتقييم ما أنجز في السنة الحالية وما لم يتم إنجازه وما هي العراقيل التي حالت دون تحقيق الأهداف، هذا نتحدث فيه نظريا دون الوقوف على الإخلالات

الحقيقية لذلك لا يمكننا أن نتقدم ولهذا السبب كل سنة الفرضيات والنتائج لا يمكن أن تقابل بعضها لأننا نبحث عن المشكل، ولكن لا نحاول إصلاح المشكل، كل سنة نقوم بتقييم الإشكال الحقيقي ونذهب لأشياء أخرى، لا يمكن أن نتقدم بهذا الشكل لهذا السبب الفرضيات والأهداف لم تحقق أبدا النتيجة المطلوبة.

بالنسبة إلى المهمات الخاصة والمهمات وكل السادة النواب يستمعون إلي، هل غيرنا مرة رقم في مهمة أو في مهمة خاصة؟ هذا مستحيل ومن هذا المنبر أقول أنه لا توجد جدوى لمناقشتها ربما من الناحية الدستورية يجب عرضها على البرلمان، ولكن أعتبر أن هذا أمر لا فائدة منه لأن في ذلك إضاعة للوقت فلا فائدة للذهاب للمصادقة لأننا لا نستطيع أن نغير شيئا والأدهى والأمر أننا نذهب في المصادقة في الميزانية وبعد ذلك نعود لمناقشة قانون المالية.

ما هو تعريف قانون المالية في حد ذاته؟ قانون المالية جعل لخلق الثروة ولسن فصول قانونية يمكنها إدخال موارد للدولة تمكننا من القيام بإنجازات في المجال الاجتماعي والاقتصادي، أي بعد أن نصادق على الميزانيات نذهب بعد ذلك لمناقشة قانون المالية.

الجميع يتحدث عن خلق الثروة، اقتصاديا هناك " 4 agents économiques" في الدولة هناك ما يسمى "ménage" وهناك المؤسسات المالية وغير المالية وهناك الدولة وهناك الخارج، لنأخذ هذا ترتيبيا، " le ménage et le pouvoir d'achat" في انخفاض فلا يمكن أن تتحدث عن خلق الثروة ولا يمكن أن تتحدث عن "relance économique" المؤسسات المالية وغير المالية، كنا نعول على الذات وذهبنا في الاقتراض من السوق الداخلية، هذا خطأ ليس بهذا الشكل التعويل على الذات لو تركنا الأموال وخلقنا بها ثروة تكون النتيجة أنجع ولا أن تذهب الأموال في الاقتراض، الدولة، المنشآت العمومية والمؤسسات تبين بالكاشف في تقرير دائرة المحاسبات أنها ساهمت في عجز الدولة وبخصوص الميزان التجاري الخارجي لدينا "déficit budgétaire" والأربع "agents économiques" خسرنا فيهم ونريد أن نتقدم ونريد أن نخلق الثروة، نريد سن قانون مالية يرتقي بنا ومن جانب آخر نذهب في أن الموارد الجبائية متأتية من المؤسسات ونحن نعلم بأن المورد الرئيسي هي المؤسسات الوطنية ونثقلها بالجباية لذلك فإنه بهذا التناقض لا يمكننا أن نتقدم أي أن المورد الذي نأخذ منه الأموال نثقل كاهله بالجباية، لا يمكن أن نتقدم بهذه الطريقة.

قانون المالية لا داعي أن يحتوي على 60 أو 70 فصلا لنعمل كالدول المتقدمة نسن فصلا أو اثنان على الأقل ونوضح مشاكل تونس، ماهي مشاكل تونس، أليست الموارد؟ هل يوجد خيار آخر غير التكامل بين القطاع الخاص والعام، لا يوجد لدينا مورد آخر في الوقت الراهن، لا يوجد خيار سوى تشريك القطاع الخاص، يمكنك أن تفهمها تكامل، شراكة، "PPP" يمكنك أن تفهم ذلك كما تريد...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

إضافة دقيقة للسيد عصام.

السيد عصام شوشان

لنضيف فصلا في قانون المالية خاص بإدماج القطاع الموازي، لا يمكن أن نضع كلمة إدماج ما معنى هذا؟ أي أن السلع المهربة نضعها في السوق القانونية؟ ليس هذا هو الإدماج، يمكن أن نستعمل كلمة إدماج ولكن في حقيقة الأمر ليس هذا هو الإدماج لأن السوق الموازي يجلب سلع خارج عن النطاق ما معنى أن نفتك تلك السلع ونضعها مع السلع المتأتية بطرق قانونية، ليس هذا هو الإدماج، حقيقة أين نريد أن نذهب، كيف سنتقدم بهذا في خلق الثروة.

نحن لا نقوم ببدعة وليس بالضرورة أن يحتوي قانون المالية 60 و70 فصلا، المؤسسات كلها تعاني اقتصاديا ولم يعد هناك من يريد أن يستثمر وأنا لا أتحدث عن المستثمرين الكبار فحتى الناس الذين كانوا يحققون 5 الاف دينار وتستثمر لم تعد موجودة بسبب الجباية، من جهة نعلم أن المؤسسات هي المورد الحقيقي لميزانية الدولة ومن جهة أخرى ننهك كاهلهم بالجباية ويتم افتكاك مواردهم ونريد أن نتقدم باقتصادنا.

السيدة الوزيرة، ما دمنا على أبواب قانون مالية ليس بشرطه أن نأتي بالكثير من الأشياء وليس بشرطه أن نقوم بـ 100 خط تمويل، لقد قمنا بخطوط تمويل لكنها لم تنجح وتم بعث خطوط تمويل للشركات الأهلية وتوجهت بسؤال كتابي نريد أن نعرف أموال الشعب 60 مليار الذين تم وضعهم ما تأثيرهم وتم بعث صناديق نريد أن نعرف أين ذهبت التمويلات التي فيها، ليس بشرطه أن نقوم بكل هذا لأن المواطن لا يهمه الصندوق...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيدة الزميلة المحترمة منال بديدة عن كتلة الأمانة والعمل، لها ست دقائق، تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة المالية وكافة إطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، كلنا اليوم نتحدث عن ضرورة إرساء مقاربات جديدة تخرج بالدولة من الأزمة الاقتصادية والمالية التي نعيشها منذ سنوات، بالأمس في مقابلتك للسيد رئيس الجمهورية قرأنا على مواقع التواصل الاجتماعي الآتي:

"أكد رئيس الدولة على أن العالم بأسره اليوم بحاجة إلى مقاربات جديدة مختلفة تقطع تماما مع المقاربات التقليدية التي أدت إلى هذا التفاوت في النمو، مشيرا إلى أن الدول التي بقيت توصف بأنها نامية أو في طريق النمو أو ذات هشاشة لم تحقق النمو الحقيقي الذي تصبو إليه شعوبها نتيجة لنظام اقتصادي عالمي غير عادل ولعديد الأزمات التي لم تكن أبدا سببا فيها بل كانت من ضحاياها".

من الجيد جدا أن نتحدث على المقاربات الجديدة، لكن لا يجب أن ننسى أنه منذ سنوات ونحن نتحدث عن المقاربات وإلى حد الآن لم نشرع في تكريسها ولا حتى في رسم الملامح الكبرى لها.

السيدة الوزيرة، نحن في بلد 89,6% من مداخلها موارد جبائية، لهذا السبب فإن المقاربة لا يمكن أن تكون سوى مقاربة جبائية بامتياز وأقصد هنا بداية العمل الفعلي على تكريس العدالة الجبائية في بلادنا، وهذا لن يحدث إلا من خلال تفعيل إحداث الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص، التي أحدثت بموجب الفصل 133 من قانون المالية لسنة 2018 والذي ينص على أنه:"

تحدث بوزارة المالية هيئة تسمى الهيئة العامة للجباية والمحاسبة العمومية والاستخلاص، يتولى أعوان الهيئة أساسا تأمين التحكم في النسيج الجبائي ودعم الامتثال الضريبي وتحسين استخلاص الموارد العمومية ومكافحة التحيل والتهرب الجبائي ضمن مسار متكامل وتوفر لهم للغرض الضمانات القانونية اللازمة للاضطلاع بمهامهم ويتم تنظيم الهيئة وضبط النظام الأساسي لأعوانها بمقتضى أمر حكومي".

السيدة الوزيرة، إلى متى سننتظر تفعيل إحداث هذه الهيئة؟ ما نعلمه جميعا أبناء المالية أن هذه الهيئة هي التي ستحقق كل مبادئ العدالة الجبائية في بلادنا، التهرب الضريبي فاق 50% أي أن الحمل في بلادنا يحمله نصف الشعب التونسي أو أقل والنصف الآخر يخلق الثروة ويستفيد منها لوحده ويتمتع بالخدمات وبالمرافق العمومية بدون أي مساهمة في تمويل خزينة الدولة مما يجعل بلادنا الأولى افريقيا من حيث نسبة التضخم الضريبي التي بلغت خلال سنة 2024 إلى 33,5%.

في حين السيدة الوزيرة، أن نسبة التضخم قد تفوق في بعض البلدان الأوروبية والآسيوية 50%، أي أن الدولة تتقاسم دخل المواطن بالنصف ونجد المواطن فرحا، لماذا؟ لأن هناك خدمات في المقابل: من صحة ونقل وتعليم وترفيه ونظافة وصحة نفسية وغير ذلك ولكن في بلادنا، الدولة تأخذ ثلث مدخول المواطن بدون توفير أي مرافق لائقة، ومن المواطن المعني؟ المواطن المنظم الذي يصرح بدخله والمواطن المتوسط الدخل، لكن الناس الذين يخلقون ثروة حقيقية لا يمكن للدولة أن تستخلص منهم الضرائب، متى يمكننا أن نستخلص منهم؟ عندما يتم تفعيل الهيئة العامة للجباية والاستخلاص.

السيدة الوزيرة، اليوم أعوان الاستخلاص غير قادرين على الاستخلاص من أصحاب النفوذ، سياسيين أو رجال أعمال وغير قادرين على الاستخلاص من أندية رياضية عريقة ولا من مسؤولين كبار ولا من أشخاص يحققون ثروات خيالية، لأنه لا توجد لديهم ضمانات تحميهم وتفعيل الهيئة هو القادر على ضمان استقلالية أعوان المالية على كل ما هو سياسي ورياضي واجتماعي وثقافي ومالي وغيرها.

السيدة الوزيرة، رجاء لفتة لأعوان وزارة المالية، فإداراتنا أفرغت، كفاءاتنا ذهبت، فالناس يعملون في ظروف سيئة وأنا أدعوك لزيارة ولاية صفاقس وخاصة لأعوان الأداءات وخاصة الاستخلاص وأن تسمعي معاناتهم، لأن الميزانية تتم بمجهودهم وبمعاناتهم.

السيدة الوزيرة، عدول الخزينة يعملون في ظروف تعيسة أيضا، لا تليق بموظف دولة فعدل الخزينة عندما يدخل لشركة ليستخلص الأداء وهو يركب دراجة نارية سيتم احتقاره بينما لو يدخل وهو يقود سيارة إدارية فإن الجميع سيمتثلون، حفظ كرامة أبنائك هو حفظ لكرامتك وكرامة وزارتك.

سيارات العمل السيدة الوزيرة، لا أتحدث عن السيارات الإدارية، سيارات العمل لعدول الخزينة أمر ضروري وضروري جدا لتحسين نسب الاستخلاص.

السيدة الوزيرة، بات اليوم من الضروري فتح حوار حقيقي حول العدالة الجبائية في بلادنا، علينا اليوم أن نستمع للجميع: لأهل المهنة ولكل القطاعات، للأجراء وللمتقاعدين، يجب اتخاذ خطوات حقيقية نحن العدالة الجبائية ولا يبقى هذا الموضوع من قبيل الشعارات الرنانة فقط وأتمنى قبل الشروع في صياغة قانون المالية لسنة 2026 أن نقوم بتقييم للقوانين المالية السابقة، خاصة في الخمس السنوات الأخيرة، لنعرف ما الذي نجح وما الذي فشل لتكون الإجراءات المقترحة الجديدة جدية وناجعة وفاعلة ولتحقق الأهداف المرجوة مع الشكر وبالتوفيق.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم فوزي الدعاس غير منتمي، له خمس دقائق، تفضل.

السيد فوزي الدعاس

شكرا، مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة النواب،

نحن اليوم أمام مناقشة مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2021، وهو استحقاق رقابي دستوري بالغ الأهمية؛ لأنه يمكن البرلمان من الوقوف على مدى احترام الحكومة لقانون المالية الذي تمت المصادقة عليه ويكشف حقيقة التصرف في المال العام بين ما خطط له وما تم إنجازه فعليا.

السيدة الوزيرة، لقد تم تنفيذ ميزانية 2021 في سياق استثنائي تبعته أزمة اقتصادية خانقة وانكماش نمو بحوالي 8,8% في السنة التي سبقتها، فضلا عن تداعيات الجائحة واختلال التوازنات الاجتماعية والمالية وقد بلغ حجم الميزانية حوالي 52,6 مليار دينار، مسجلة عجزا ماليا يقارب 8 مليار دينار، أي ما يعادل 6,6% من الناتج المحلي الإجمالي وهو عجز تم تمويله في جزء كبير منه عبر الاقتراض الخارجي، مما زاد من أعباء المديونية وخدمة الدين.

كما نسجل ما يلي:

- كتلة الأجور واصلت ارتفاعها لتتجاوز 20 مليار دينار دون مراجعة جذرية لهيكلة الوظيفة العمومية، مما جعلها تبتلع أكثر من نصف الميزانية على حساب الاستثمار والخدمات.

- نفقات التنمية لم تتجاوز 7,1 مليار دينار وهو رقم ضعيف جدا في وقت تحتاج فيه البلاد إلى دفع النمو وتحريك عجلة التشغيل.

- نفقات الدعم بلغت حوالي 3,4 مليار دينار، ولكن دون إصلاحات توجه الدعم فعليا إلى مستحقيه.

- الديون أصلا وفائدة التهمت حوالي 16 مليار دينار، أي حوالي 30% من الميزانية المنفذة، في مؤشر خطير على هشاشة السيادة المالية.

السيدة الوزيرة، إن غلق الميزانية كشف عن فوارق جوهرية بين التقديرات والتنفيذ، سواء على مستوى الموارد أو النفقات وعن غياب الشفافية في بعض أبواب الصرف، لا سيما تلك المتعلقة بالمؤسسات العمومية أو العقود والصفقات العمومية، كما نسجل ضعفا في استيعاب الاعتمادات المخصصة للتنمية وهو ما يطرح تساؤلات حقيقية حول نجاعة الإدارة العمومية ومدى قدرتها على الإنجاز.

وبناء على ذلك فإننا نرى أن قانون غلق الميزانية لا يفترض أن يصادق عليه تلقائيا، بل بعد تدقيق ومساءلة حقيقية.

ثانيا: ندعو إلى مراجعة شاملة لمنظومة إعداد وتنفيذ ومراقبة الميزانية بما يضمن الانضباط المالي ونجاعة الإنفاق.

ثالثا: نطالب الحكومة بتقديم تقارير سنوية مفصلة توضح كيفية صرف الأموال العمومية، مع ربط الميزانية بالأداء والنتائج.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

إن التصويت على غلق الميزانية يجب ألا يكون مجرد إجراء محاسبي شكلي، بل لحظة تقييم ومحاسبة تؤسس لثقافة مالية جديدة قوامها الشفافية والرقابة والمساءلة لأن المال العام ليس ملكا لأي طرف، بل هو حق مشترك لكل التونسيين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدتي الرئيسة،

أرحب بالسيدة وزيرة المالية وبأعضادها الميامين،

أريد اليوم أن أتحدث عما يعانيه الشعب التونسي في هذه اللحظة، هناك مسألة مؤسفة ولن أوجه خطابي السيدة الوزيرة المحترمة.

اليوم نعيش في وضعية دولة عدم احترام القانون، دولتنا إدارتها لا تطبق القانون، ادارتها تعبث بالقانون، إداريها يتواطؤون مع لوبيات آثرت العمل على تعطيل القانون، اللحظة التاريخية، لحظة قانون الشغل، ووضعية الشغالين في بلادنا، اليوم وقعت المصادقة على القانون يوم 21 ماي وصدرت الأوامر الترتيبية في 17 جوان أي بقيت شهر بأكمله وإلى حد هذه اللحظة يجد العمال أنفسهم في وضعيات أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها مأساوية.

هذا القانون هنالك بكل وضوح من يتمرد عليه، عشرات العمال تم طردهم، آلاف العمال ينتظرون استشارة وأصبحت كلمة "استشارة" هي المفتاح في كل وزارة، كل مجموع تذهب لوزارة لتسأل عن وضعيتها الشغلية وعن تسوية وضعيتها الشغلية وفق القانون الجديد الإجابة تكون "ننتظر الاستشارة"، منذ شهر وهم ينتظرون الاستشارة وهذه الاستشارة بماذا تتعلق؟ القانون واضح وصريح في تحديد من هم عمال المناولة ومن هم عمال إسداء الخدمات، ولكن في الواقع نجد شيء آخر عندما يذهب العمال للتفقدية يقولون لهم أنتم إسداء خدمات لا يشملكم قانون التسوية، وعندما يذهب لإدارته يقولون له أنتم مناولة والعكس كذلك صحيح في أكثر من وضعية موثقة ويبقى العامل معلق.

هناك عمال يمكن أن تنتهي عقودهم غدا صباحا أو بعد غد أو تنتهي آخر الشهر، ولكن لا يعرف ما وضعيته، أمام كل وزارة الآن مجموعات من العمال تجد العمال يقفون أمامها منذ حين كنت أمام وزارة البيئة مع أعوان ديوان التطهير والمسؤولين عاجزين على إجابتهم عن وضعياتهم، كيف يمكن أن أفسر ذلك، هل أنهم إلى حد الآن لم يفهموا القانون؟ ألا توجد في كل وزارة إدارة شؤون قانونية؟ هناك إدارة كان من المفترض أن يقع إشعارها بأن هؤلاء العمال لا بد أن تقع تسوية وضعيتهم وهناك وضعيات واضحة، ولكن من الواضح أن المسألة ليست في فهم القانون وهناك بعض التأويلات في القانون تكون دائما في الاتجاه المعاكس، دائما ضد العمال فيقولون الحراسة والتنظيف فقط يشملهم القانون بالرغم من أن النص القانوني يقول " كل عمل أساسي وقار وبالخصوص الحراسة والتنظيف".

وأنا لا أتحدث عن مؤسسات خاصة فقط، بل أتحدث عن مؤسسات الدولة، عن الإدارة، هذه الإدارة ونحن في دولة نريدها دولة القانون والمؤسسات ماذا يفعل هؤلاء؟ يعبثون بحقوق العمال وعشرات الفئات من العمال هم الآن أمام الوزارات ينتظرون ماذا؟ ينتظرون الاستشارة. يتساءلون لماذا لم تتخذوا قرارا في إدماجنا وفق القانون، تقع اجابتهم ننتظر الاستشارة من الإدارة العامة أو من الوزارة.

نحن نعلم أن هناك بعض الوضعيات تتداخل فيها أكثر من وزارة بما في ذلك وزارتكم سيدتي الفاضلة المالية وإن كانت هناك مشكلة في وزارة النقل لها استتباعات مالية لذلك لابد من أن يستشيروا وزارة المالية و رئاسة الحكومة التي ستصدر القرار، نحن نتفهم هذا ولكن هل يتطلب هذا شهرا بأكمله، والعامل الذي ينتظر لا يعرف ما وضعيته وهناك عمالا تعطلوا وهناك عمالا تم طردهم بسبب هذا التأخير، لقد تم طردهم بسبب هذا التأخير وبسبب هذا التلكؤ وهناك بعض الوضعيات أقول جيدا فيها تواطئ من بعض الإداريين مع لوبيات المناولة الذين يريدون تغيير الصيغة إلى آخره يقولون هذه إسداء خدمات وليست مناولة حتى لا يقوموا بترسيم العمال ولا يتم منحهم حقوقهم.

نحن واعون جيدا بهذه الخزعبلات وبهذه الممارسات فمن المفروض أن الإدارة هي أول منخرط في السياسة الاجتماعية للدولة وفي تطبيق القوانين لأنها تمثل الوظيفة التنفيذية، عليهم بتنفيذ القوانين هم أولا وهي السياسة العامة للدولة لتحرير البشر، هذه لحظة ثورية لأن هؤلاء الناس الذين عملوا 15 و18 و20 سنة يعملون مع الدولة ويقدمون خدماتهم للدولة التونسية، لا أتحدث عن القطاع الخاص، أتحدث عن القطاع العمومي ولم يقع ترسيمهم ولن أذكر أي قطاع حتى لا يغضب أحد ويقولون لماذا تم ذكر ذلك القطاع ولم يذكر القطاع الذي ننتمي إليه نحن، يكفي أن أقول أن هذه القطاعات بالعشرات والملفات موجودة لدينا والقائمات الإسمية موجودة لدينا وذهبنا معهم لوزارة النقل ولوزارة تكنولوجيا الاتصالات ولوزارة البيئة ولوزارة الطاقة عشرات الملفات، العمال يعانون بسبب هذا التأخير ، يمكن أن يفقد حقه لمجرد أنه لم يصدر القرار في الوقت المناسب.

أدعو بكل لطف أن يتحمل الجميع مسؤولياتهم وخاصة المسؤولين على تنفيذ السياسة العامة للدولة وإنفاذ القانون أي السادة الوزراء ورئاسة الحكومة والتعجيل بفض هذه المسائل وتوضيح الوضعيات الشغلية لكل العمال وإعطاء هؤلاء العمال حقهم بموجب القانون وأعيد مرة أخرى هذا القانون صادق عليه مجلس نواب الشعب ووقع عليه رئيس الجمهورية وورد في الرائد الرسمي، لا يوجد حديث آخر ولا تقول لي النص غامض فكل هذا كلام فارغ من يبحث عن الغموض نحن نعرفه يريد أن يلبس المسألة الجبة حسب مقاسه هو ليعبث بحقوق الناس وبحقوق العمال ونحن سنراقب هذه الممارسات وسنتابعها ونحن على ذمة كل العمال

الذين سيقع اضطهادهم والتعدي على حقوقهم وسنراقب تطبيق هذا القانون، وهذا ضمن مهامنا كمجلس نواب الشعب بموجب الدستور ولن نسمح بأي تجاوز في حق العمال أن يمر بسبب تأويلات على المقاس أو ممارسات أفراد متواطئين لأن هناك أشخاصا متورطين في المناولة نفسها ويمارسون المناولة تجده مدير أو كذا وهو في نفس الوقت يتمعش من عرق العمال ولكن هذا القانون قال "stop" العامل يجب أن يتحرر، لم يتبق لدي الكثير من الوقت.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم يسري البواب عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

السيد يسري البواب

شكرا الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة ومرحبا بالوفد المرافق،

سأبدأ مداخلتي بوضعية موجودة داخل وزارة المالية تخص منظومة "تاج" التي من المتوقع أن تدخل حيز النفاذ في 1 جانفي، الوزارة لم تكمل المنظومة تقريبا سوى في شهر ماي دخلت المنظومة هذه المنظومة حيز النفاذ، لكن اليوم هناك مشكل أظن في "تاج" وفي "رفيق2" اليوم هناك مشكلا كبيرا السيدة الوزيرة، الشركات تريد أن تنخرط في المنظومة وتجد نفسها اليوم "bloquée" ولا تستطيع أن تقوم بـ "création" لذا لم نفهم هذه المنظومات وهذه المشاكل فنحن نضخ أموالا، نحن اليوم في 2025 ومن المفروض كما حصل سابقا تم سن عفو لم يتم تفعيله في المنظومة إلا في منتصف السنة كان من المفروض أن يدخل حيز الاستعمال في بداية السنة في قانون المالية ولكن لم يتم تفعيله ولم يتم تفعيل المنظومة إلا تقريبا في منتصف السنة.

السيدة الوزيرة، نرجو أن يتم القيام بتكوين للنواب حول الفصل 69 التوازنات المالية للدولة، وحول "cette acrobatie" للتوازنات المالية للدولة التي لم نعد نفهمها عندما يتقدم نواب بمقترح قانون يصبح الحديث عن توازنات مالية للدولة وعندما تأتي أمور أخرى من الخارج سبحان الله وبقدرة قادر كل الأموال يتم ضخها وتصبح كل الميزانيات موجودة ولم يعد هناك حديث عن توازنات مالية للدولة ونرى اليوم بالرغم من أنها التزامات مالية كبرى للدولة وعندما يكون المشروع مقدم من الحكومة لم يعد هناك توازنات مالية للدولة لذلك نريد أن نفهم هذه التوازنات المالية للدولة و"les cavaliers budgétaires" وكل هذه الأمور وكفانا إضاعة للوقت ولنذهب مباشرة للموضوع وعندما نتقدم بمقترحات تكون مقبولة من وزارة المالية.

في قانون المالية الفارط مع السيدة الوزيرة السابقة كنا سنتقدم بفصل لتمكين المواطن التونسي من فتح حساب بالعملة الصعبة وهذا القانون كان سيمر والسيدة الوزيرة قالت مجلة الصرف جاهزة وأنا لن أشكك في كلامها، سألناها عن التاريخ؟ قالت في شهري فيفري ونحن اليوم تقريبا في شهر أوت، أين مجلة الصرف اليوم وإلا في الميزانية القادمة نحن كنواب سنتصرف من تلقاء أنفسنا لأنه كل ميزانية تمر ولا يوجد شيء الرجاء تقديم تفسير لكل هذا.

السيدة الوزيرة، الأموال المصادرة، تحدثت في هذا عديد المرات وفي كل مرة أعيد نفس الشيء، السيدة الوزيرة لديك تقريبا ثلاث لجان، لجنة الأموال المصادرة ولجنة التصرف في الأموال المصادرة ولجنة التصرف في الأموال وفي منقولات التجمع.

السيدة الوزيرة أنا اشتغلت على هذا سابقا لا يوجد أي ترابط بين هذه اللجان، كل لجنة تعمل على حدى، لقد سبق لي أن تعاملت مع متصرفين ومع مؤتمنين عدليين السيدة الوزيرة كل طرف يعمل كما يريد، يعملون صحيح وفق القانون ولكن كل شخص يتصرف كما يريد ولا توجد أي متابعة وهناك العديد من الأموال غير موجودة وهناك العديد من الأموال التي وقع التصرف فيها بدون وجه حق، لو يتم فتح هذا الملف وأعيد وأقول لو يتم فتح هذا الملف ستجدون الكثير من الأموال، نحن نبحث عن الأموال، حقيقة السيدة الوزيرة هناك العديد من الأموال ستدخل لخزينة الدولة من الأملاك المصادرة وهذا الملف وقع التلاعب به بطريقة لا أحد يتخيلها، يتصل بك شخص من أصحاب الأموال المصادرة يقول تلك السيارة موجودة لدى لجنة التصرف ولجنة التصرف تقول لا علم لي بها لذلك فهي اليوم بين لجنة التصرف وبين لجنة الأموال المصادرة ونبقى هكذا تائهين.

الصلح الجزائي السيدة الوزيرة اليوم، أدعوك لمراجعة القانون هل أدى دوره أم لا، لا بد أن نجري له تقييم.

القانون الجديد للصك السيدة الوزيرة، " les services bancaires" التي كان من المفروض أن تكون جاهزة قبل تنقيح الصك بدون رصيد من المؤسف أننا لم نجهز الأرضية التي ستعوض الصك وذهبنا مباشرة في إرضاء...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد يسري البواب

كما يقال بالعامية "حضرنا الحصيرة قبل الجامع" السيدة الوزيرة.

بخصوص الاقتصاد صحيح هناك أموال تتداول ليست "réelle" لكن كل الاقتصاد السيدة الوزيرة كان يقوم على الصك بدون رصيد، كان يحرك على الأقل ولن أتحدث عن الشركات الكبرى، الشركات الصغرى التجارية هي التي تحرك الاقتصاد اليوم من يذهب للمصحات للتداوي ومن يريد أن يشتري هاتف جوال ومن يريد أن يشتري تلفاز أو أي شيء لذلك السيدة الوزيرة لم نجهز الأرضية اللازمة أو البديل للصك بدون رصيد ليترك هذه المعاملات على الأقل "les services bancaires" فالناس في الخارج يتعاملون بـ "carte de credit" وبـ " carte de payement" بـ "des intérêts" بسيطة سابقا كان المواطن يمكن أن يعطي صك بدون "intérêt" اليوم ستقول له سأعطيك خدمات بنكية بإضافة "intérêt" أي أنه اليوم علينا السيدة الوزيرة أن نفكر في هذا ونرى مع البنوك ما يمكن القيام به وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة في هذه الحصة الصباحية إلى السيد الزميل المحترم الزميل رؤوف الفقيري عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رؤوف الفقيري

شكرا السيدة الرئيسة،

نرحب بالسيد الوزير والطاقم المرافق،

نحن اليوم أمام مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021 في الحقيقة لن أتحدث في هذا الموضوع ولن أضيف على ما ذكره زملائي.

اليوم سأتحدث عن موضوع يتعلق بالإشكال القائم في إنجاز أربع مستشفيات جهوية بكل من غار الدماء، جلمة، حفوز ومكثر أظن أن المراسلة قد وصلتكم من قبل وزارة الصحة لإيجاد حل.

السيدة الوزيرة، لن أدافع على المقاول ولكن الخطأ أو التغافل عن ذكر في كراس الشروط في علاقة بالمعاليم لتركيز الشركة الكويتية اليوم السيد الرئيس عندما صدر المرسوم بوضع تصور أو بوجود لجان تعمل على حل هذه الإشكاليات، المقاول خرج في شهر ماي زار أربع أماكن واستلم قطع الأرض لكن إلى حد الآن هو ينتظر إعطاء الإذن على انطلاق الأشغال والإذن لا يمكن إسناده إلا بعد الخروج بحل ثلاثي بين وزارة المالية وبين وزارة التجهيز وبين وزارة الصحة، لذلك نرجو عقد جلسة في أقرب الآجال، فالمواطنين في هذه الجهات ملوا الانتظار والشارع اليوم في الحقيقة لا يطمئن بكل خير لأن المدة قد طالت من 2017 قرض بـ 240 مليار أنتم مشكورين بخصوص الإضافة التي تم القيام بها في حدود 178 مليون دينار التي كنتم قد تعهدتم بها لتكملة الفارق، صحيح أن مبلغ "TVA" ومبلغ تسجيل هذه الشركة بالتراب التونسي يكلف كثيرا لذلك يجب إيجاد حل جذري ونرجو إيجاد هذا الحل في أقرب الآجال حتى ينطلق المقاول في الأشغال حتى لا نضطر لفسخ الصفقة لأن فسخ الصفقة السيدة الوزيرة سيكلفنا نفس المعاليم ونفس المبلغ المطالبة به الشركة الآن ولن يتحملها المقاول لن نقول من المتسبب في الخطأ، الخطأ حصل ولكن نرجو حل لهذا المشكل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا زملائي الأفاضل، السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها، نأذن برفع الجلسة مؤقتا على أن نستأنفها على الساعة الثالثة بعد الظهر، شكرا.

(كانت الساعة الثانية وخمس دقائق بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثالثة وعشر دقائق بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية، للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فلتتفضل.

السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة نواب المجلس المحترمين والمحترمات،

في الحقيقة هذه المصافحة نعتبرها الثانية وليست الأولى، لكن ربما بين المصافحة الأولى والثانية مضى وقت طويل ولهذا السبب في الحقيقة اشتقت إليكم وأنتم كذلك اشتقتم إلي وكان هناك ترحيب هام بنا كوزارة المالية، بي أنا كوزيرة وبالفريق المرافق لنا والذي تعرفونه أنتم أكثر مني وهم في الحقيقة دائما في خدمة الوزارة وهم الإطارات العليا التي تقوم سنويا بعمل لا يقتصر على ما تفضلتم بذكره من حيث قانون المالية وإعداده، بل يشمل كل ما هو شأن اقتصادي، مالي أو إدارة الدين.

اليوم كما تفضلتم سيادتكم وكما تفضل السيد رئيس المجلس، نحن موجودون هنا للحديث عن مشروع قانون يتعلق بغلق ميزانية سنة 2021.

الشكر الجزيل للجنة المالية والميزانية على اعتبار أنها قامت بعمل ممتاز وهو عمل يمكننا أن نصفه بالتقني ولكنه في نفس الوقت عمل مهم باعتبار أن التقرير الذي بين أيدينا من قبل لجنة المالية تضمن إضافة إلى الحسابات والأرقام التي وقع ذكرها حسب غلق قانون الميزانية الذي تسهر على إعداده عدة إدارات بالدولة وبالتحديد على مستوى وزارة المالية كان هناك تقييما لطريقة المراقبة والمصادقة أي عملية "les certifications" التي تقوم بها محكمة المحاسبات والتي ترافق دائما كل عملية غلق لميزانية الدولة وكذلك لبعض التساؤلات المشروعة التي وقع طرحها والتي تمت الإجابة عنها وكانت موضوع التقرير.

في الحقيقة أود أن أقول أن الأسئلة التي طرحها السادة النواب جميعهم هي أسئلة مهمة جدا وأرى وهذا ليس بغريب عنكم أنها تقريبا أسئلة شاملة تعرضتم لجميع المواضيع وتحدثتم عن عديد المسائل وكل ما يخامر السادة النواب سواء على مستوى تحديد سياسة الدولة المالية أو على مستوى الاتجاهات المستقبلية إن شاء الله أو على مستوى نظرتكم لقانون المالية لسنة 2026 أو على مستوى العديد من الأسئلة التي طرحت في مجالات معينة يمكن أن نقسمها بين الحديث عن الميزانية وكيفية تحديدها وأيضا العديد من الأسئلة التي تعلقت بالمجال الجبائي بصفة عامة وهناك كذلك أسئلة تعلقت بعدة مقترحات مهمة كل ما طرح في قانون المالية لسنة 2025 وبقطع النظر عن الجهة المبادرة، وبقطع النظر عن الصبغة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية للمقترحات فإن كل ما قدم يبقى قابلا للنظر من جديد وقابلا للمراجعة.

أود أن أؤكد على نقطة مهمة وأتمنى أن تكون بإذن الله بمثابة الميثاق بيننا ونحن نتعامل مع بعضنا البعض نحن لسنا فقط وزارة مالية، نحن نمثل الحكومة ورئيسة الحكومة تتعهد بكل الوزارات وهي التي تقوم بالتنسيق فيما بينها قانون المالية ليس قانونا خاصا بوزارة المالية فقط، بل هو قانون يخص الحكومة برمتها وسيمثل، بإذن الله، كما عهدناه في السنوات السابقة وبعد دستور سنة 2022 حسب توجهات تضبطها السياسة العامة للدولة والتي يحددها السيد رئيس الجمهورية وفقا لدستور سنة 2022.

ومن أهم المطالب أو المقترحات هو أن نعرف إلى أين نريد أن نذهب ولكم كل الحق في كل ما طرحتموه، لأن كل ما ذكر بخصوص الإشكاليات الموجودة على مستوى القطاعين العام والخاص وعلى مستوى تعثر بعض المؤسسات العمومية، ذكرتم شركة "Tunisair" وذكرتم شركة اللحوم وذكرتم عديد المؤسسات وإن كانت هذه المؤسسات ليست تحت الإشراف المباشر أو ضمن مرجع نظر وزارة المالية من حيث الاختصاص إلا أنكم تعلمون أن وزارة المالية تلعب دورا أفقيا ولها علاقة بجميع مؤسسات الدولة.

فعندما نتحدث عن مهمات الوزارات أو عن المؤسسات العمومية أو تلك التي تساهم فيها الدولة نجد أن "bilan" المقدم يتضمن جزءا هاما وهذا صحيح، ولكن أؤكد أنه ليس وليد هذه

السنة فقط لأن هناك أشخاصا عملوا قبلنا وهناك إدارات اشتغلت قبلنا وخاصة إدارات على مستوى الحكومات المتعاقبة بقطع النظر عمن بقي ومن غادر.

ما يهمنا اليوم وأتمنى أن نتفق عليه في ميثاقنا، هو أننا دولة واحدة، ويجب أن نعمل بوحدة بالنسبة لي كوزارة مالية، لا توجد تفرقة أو لا قدر الله إشكاليات أو تعارض بين مهمة وزارة المالية في إطار المهمة التنفيذية والمهمة التشريعية أفكاركم ومقترحاتكم تهمنا والعكس بالعكس ويجب أن نكون دائما في حالة تشاور مستمر وفي اتفاق أن يقع تمرير نص أو إجراء أو التفكير في مقترح معين سواء سقط هذا المقترح أو تم تمريره فذلك ليس انتصارا للمجلس أو للحكومة، لن أقول بأن يكون ذلك في إطار التوافق لأني لا أحبذ هذه العبارة لأنها استعملت بطريقة خاطئة في فترة معينة ولكن يجب أن تكون في إطار نظرة ورؤية أشرتم إليها جميعا وهي مهمة شاملة وكبيرة عنوانها وحدة الدولة.

نحن على مستوى الحكومة تترأسنا السيدة رئيسة الحكومة، وحتى عندما تحدث في بعض المجالس أو القرارات ما نسميه "خلافات"، فليست هي خلافات فعلية، بل هي اختلافات فنحن نحرص دائما إلى أن نخرج في النهاية بوحدة القرار من خلال اجتهادات كثيرة الكل له الحق في أن يقترح وفي أن يجتهد، ولكن، ما هو الحل الأمثل؟ وما هو المثال الأحسن لبلادنا في وضعها الحالي؟

أنتم تعرفون أنني لن أكرر ما يقوله كثير من الناس، أن تونس مرت بين 2020 و2021 وتحديدا في غلق ميزانية سنة 2021، بجائحة كوفيد وبمشاكل وبوضعيات معينة وبالتغيير السياسي والاقتصادي الذي حصل كان يتطلب وقتا حتى تستوعبه الأطراف كافة وحتى تتقبله. في الحقيقة، الدولة بأكملها يجب أن تكون متحدة، لأننا نحن كتقنيين أو إداريين سمونا كما شئتم ونعلم أن من بينكم العديد من الأشخاص الذين جاؤوا من قطاعات مهمة ويريدون خدمة البلاد لذلك، يجب أن نكون يدا واحدة لسنا في عداوة ولسنا في قطيعة، بل نعمل لصالح غاية واحدة وهي أن نصل إلى تحقيق النمو الذي تطالبون به وهذا النمو لا يمكن أن يتحقق بوزارة المالية وحدها، بل يتحقق من خلال العمل مع وزارة الاقتصاد التي تحدد المؤشرات ومع البنك المركزي الذي يتولى السياسة النقدية وعلى مستوى رئاسة الحكومة وعلى مستوى القطاعين العام والخاص نحن اليوم في جلستنا تحدثنا عن القطاع العام وتحدثنا عن المؤسسات المتعثرة التي تعاني من مشاكل في التمويل والتي لديها إشكاليات وتحتاج إلى إعادة برمجة أو هيكلة لكننا لم نتطرق كثيرا إلى القطاع الخاص وإن أشرنا إليه من خلال الحديث عن البنوك إلا أننا لم نتحدث عن جميع القطاعات يجب أن تتداخل كل القطاعات عندما نقول أن الدولة تحاول أن تخفف من وطأة الدعم في القطاع الطاقي فيجب على المشاريع المهمة التي تعمل عليها وزارة الصناعة أن تتقدم وأن المجهود الذي تقومون به سيادتكم كممثلين للسلطة التشريعية مهم جدا.

كنت أستمع إلى بعض المداخلات، وكان هناك من قال وسمعت ذلك حتى في مداخلة خلال حضور السيد وزير الاقتصاد معكم "نحن لن نصادق على القروض"، كل وجهات النظر محترمة ومقبولة وقد تكون لها مرجعيات قانونية أو اقتصادية.

ذكرت بعض السيدات النائبات الحوار الذي دار أمس بيني وبين السيد رئيس الجمهورية، الأستاذ قيس سعيد، فيما يخص الملتقى الخاص بالتنمية والذي كانت رئاسة الحكومة ممثلة فيه في إسبانيا في مدينة إشبيلية البلدان التي حضرت كانت بلدانا غنية وأخرى متوسطة الدخل تقريبا وهي ما تسمى باللغة الفرنسية "intermédiaire" أو البلدان التي يسمونها في "l'architecture financière et économique" بلدان نامية أو متأخرة في النمو، لكن كل دول العالم عندما اجتمعت تحت قبة الأمم المتحدة كانت تبحث عن حلول لأن جميعها لديها مشاكل تنموية وكلها تأثرت اقتصادياتها وتضررت بسبب الحروب والمشاكل الجيوسياسية وتغير أسعار البترول ومن عدة عوامل التي لا تتحكم فيها الدول، بل تتحكم فيها منظومة اقتصادية عالمية.

نحن اليوم لم نتحدث عن هذه المنظومة الاقتصادية العالمية، وكأننا في تونس في عزلة عنها، صحيح أننا يجب ألا نكبل أو نخضع لتلك المنظومة، لكنها أحيانا تمس نسب النمو التي نسعى إلى تحقيقها وخياراتنا الاقتصادية.

نحن نرغب في الوصول إلى غايات معينة على مستوى تحديد المشاريع وضبطها وتنفيذها لكننا نتعطل، فعلا وكما ذكرتم فإن هناك العديد من المشاريع التي لم يقع تنفيذها وهذا صحيح، وعندما نتحدث عن مشاريع مهمة تم تمويلها بقروض أجنبية لكن الأسباب كانت عديدة وليست جميعها مسؤولية حكومات أو دول. أحيانا يكون هناك اعتراض اجتماعي على بعض المشاريع أو تغيير طريقة هيكلتها وتنفيذها وكل ذلك يمكن أن يؤثر. كلامكم في هذا السياق معقول وصحيح المواطن التونسي يستحق أن يرى نتائج. كل هذه الإشكاليات أو المشاكل لا ينظر إليها، بل يضعها جانبا ويقول أنت كحكومة مطالب بالتنفيذ وهذا من حقه.

في الحقيقة منذ تولي السيدة رئيسة الحكومة وهذا لا يعني أن السادة الرؤساء الذين سبقوها قد قصروا في ذلك، ولكن وبالنسبة لي باعتبار أن فترة عملها متزامنة مع تسميتي بمدة تقريبا وجيزة لاحظت أنها باعتبار أنها كانت على رأس وزارة التجهيز سعت إلى تحريك كل المشاريع المعطلة. ويبدو لي أنكم لاحظتم أنه لا يكاد يمر أسبوع إلا ويعقد مجلسا وزاريا، سواء بعدد محدود من السادة الوزراء أو بعدد مهم وبحضور التقنيين لإيجاد حلول للمشاريع المعطلة أو للمشاريع الكبرى وكذلك تعلمون أن هناك لجنة تشتغل على هذا الملف وهي لجنة تعمل على تسريع المشاريع داخل الحكومة. قد لا ترون نتائجها، ولكننا نحاول معا بكل ما نستطيع.

صحيح، هناك إشكاليات على مستوى الرقمنة وهي تعطلنا كثيرا ويجب أن نحرز تقدما فيها ولكم الحق فيما تقولون لأن كل الدول التي رأيتموها والتي ربما كانت أقل منا على مستوى النمو الاقتصادي تقدمت بفضل الرقمنة، وهذه أصبحت اليوم عنوان تقدم جميع الشعوب. من لا يمتلك رقمنة واضحة في كل القطاعات سيتأخر، لا لأن الإنسان لا يريد أن يعمل أو لأنه لا يمتلك دورا، بل لأن لي نظرية أخرى تقول أن عملية العولمة أحيانا تسير في اتجاه تقليص اليد العاملة وستمس حتى من الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية للدول لكن تبقى محاولة الترابط البيني بين جميع المؤسسات والوزارات حتى تقلل من الإخلالات والتجاوزات، لا قدر الله.

نذكر أن هناك تجاوزات على مستوى بعض المؤسسات ونحن نعترف بوجودها ونأمل، بإذن الله، أن نحاول إصلاحها وأن نبث في جميع منظورينا في كل الوزارات أن يتعاملوا معاملة طيبة مع مواطنينا بالخارج فمن حق المواطنين وخاصة القادمين من الخارج

أن لا يجدوا مطارات بدون مكيف أو طائرات غير مريحة أو خدمات غير جيدة. أن لا يجدوا تفاوتا في المعاملة بين من يتم تفتيشه بدقة ومن يترك دون تفتيش هذا كله لا نريد أن نراه لأنه ليس صورة طيبة عن الدولة التونسية، لكن نحاول جميعا بتظافر الجهود تحقيق عكس ذلك.

السيد النائب المحترم، شكرا لك فقد أثرت مسألة مهمة جدا، حينما قرر السيد رئيس الجمهورية، منع المناولة وسن قانونا في هذا الغرض، فإننا لسنا في حاجة كما ذكرتم إلى إجراءات إضافية لتنفيذه فالقانون، بمجرد صدوره أصبح نافذا وكلمة" تنفيذ القانون " أو إيجاد الآليات لتنفيذه سواء عبر الاستشارة أو عبر ترتيبات أخرى أو إجراءات ترتيبية هذا غير صحيح في الحقيقة، لقد فوجئت بالمعلومات التي قدمتموها ويجب أن نعمل عليها وإذا كانت لديكم معطيات فلننظر فيها فقد يكون الحل في الجانب الاتصالي خاصة إذا كان هناك إشكال.

في الحقيقة كنت أتوقع اقتصاديا أن ثورة من هذا النوع في قانون كهذا ستجابه بالصد أو بعمليات الرجوع إلى الوراء لكن نحاول معا وكنت دائما أقول لكم أن نكون يد واحدة، حكومة ومجلس فدور مجلس نواب الشعب مهم جدا إذ يمدنا بالمعطيات ويساعدنا من خلال الأسئلة الكتابية التي تردنا، والتي يقع طلبها على مستوى الوزارات هذه المسائل مهمة لأنها تعزز التواصل بيننا وربما نحن أيضا لم تتوفر لدينا بعض المعطيات لذلك بوجودكم على مستوى الجهات لأننا لا نتنقل دائما إلى الجهات بالرغم من أنني، أكرر بأن وزارة المالية هي "transversale"موجودة من خلال إداراتها وقباضاتها ودواوينها ومؤسساتها في كامل الجمهورية لكن ربما على مستوى وزارات أخرى ليست لدينا نفس التمثيلية لذلك عندما تزودوننا بالمعطيات يمكن أن نتعامل ونتعاون الأبواب مفتوحة للجميع لنستمع إليكم، هذا على مستوى عديد التساؤلات التي طرحت. وإن أردتم يمكنني المرور إلى بعض الأجوبة التقنية لأن هناك عديد الأسئلة تكررت.

بالنسبة إلى غلق ميزانية الدولة لسنة 2021 أعيد التأكيد أنها كانت في ظروف معينة لكن كل ما تم ذكره بخصوص التحصين ومدة تقديم الميزانيات وغلقها والأخذ بعين الاعتبار للمعطيات وخاصة لكل ما يقدم من قبل محكمة المحاسبات باعتبارها محكمة عليا في المجال المالي هو أمر مهم جدا ونحن نعمل على هذه المسألة ويجب أن نحرز تقدما فيها، كما هو الحال في النظر في المعايير المحاسبية الموضوعة على طاولة وزارة المالية في ما يتعلّق بالمحاسبة وفق القيد الثنائي وهي تضم العديد من التعريفات الاقتصادية والمالية "double comptabilité" كل هذا سيساعدنا على اختصار الآجال وربح الوقت.

أنتم تعلمون أن هناك آجالا تخص الوزارة وأخرى لمحكمة المحاسبات وآجالًا أخرى لمجلس نواب الشعب، لكن هذا ليس عذرا للتأخر في غلق الميزانية وفي الحقيقة نحن ماضون في هذا الاتجاه وإن شاء الله سنصل إلى تحقيق كل ما طلبتموه ويجب أن يكون العمل مشتركا بيننا جميعا وحتى محكمة المحاسبات تساهم وتساعد فعلا في هذا المجال ولديها توصيات مهمة وإن شاء الله نأخذها بعين الاعتبار.

قانون الميزانية لسنة 2022 أرجئت فيه النظر وإن شاء الله سندرس الوضعيات التي يمكن النظر فيها.

بالنسبة إلى بقية القوانين في ما يخص غلق الميزانيات سنحاول أن نختصر الآجال قدر الإمكان، لأن كل ما أثرتموه في هذه المسألة مهم جدا.

استمعت أيضا بالنسبة إلى قانون المالية لسنة 2026 إلى عدة مقترحات مهمة كما ذكر السادة النواب أن هناك وثيقة أو ملامح توجهية قدمتها رئاسة الحكومة تتعلق بالتوجهات الأولية لميزانية الدولة وقانون المالية لسنة 2026، يبدو لي أنكم تابعتم معنا مشكورين جميعا، أنه عقد مجلسا وزاريا بخصوص ملامح قانون المالية الذي سيكون، إن شاء الله، بتوجيهات من السيد رئيس الجمهورية، على أساس أن تكون له علاقة أو أن يكون هناك ربط بالمخطط التنموي 2026–2030.

صحيح أن هناك تقدما وقد لاحظتم ذلك مع السيد وزير الاقتصاد سواء على مستوى العمل في الجهات أو على مستوى التوجهات أو حتى اللجان التي وقع العمل على تكوينها وبدأت في تقديم مجهودات لكن، تعلمون أن لدينا تقريبا 279 معتمدية على مستوى الجمهورية وتقريبا أغلب المعتمديات على المستوى الجهوي قدمت مقترحاتها.

تعلمون أن المصادقة على المشروع التنموي في حد ذاته لن تكون قريبة من حيث الأجل باعتبار وجود عمليات تأليف أولي وأخيرة على مستوى وزارة الاقتصاد باعتبار أن الانطلاقة، بإذن الله، ستكون حسب المخطط التنموي من المحلي إلى الجهوي إلى الأقاليم ثم إلى القاعدة، لكن نحاول أيضا أن نحدد الملامح والتي لم تضبط بعد وبإذن الله سيتم التشاور بشأنها جميعا لتحديدها.

هناك إمكانية كبيرة في أن نأخذ أهم التوجهات والنتائج الموجودة لنفهم على الأقل التركيبة وكما ذكرنا بالنسبة للمهمات الواضحة والتي لا تطرح إشكالا بالنسبة إلى جميع الوزارات وفي إطار مشروع التنمية 2026-2030، نرى أبرز المقترحات وما هو موجه من استثمارات على مستوى قانون المالية لسنة 2026، بما يفي بالحاجة، طبعا في حدود ما يمكن توفيره.

وهنا عندما أقول "في حدود ما يمكن توفيره" أعرج على التوازنات المالية، قد ذكرت سابقا بسياق فيه شيء من التهكم لكنني في الحقيقة أتفهم ذلك ولكم ألف حق حين تقولون أننا نعارضكم بالتوازنات المالية لكنها ليست موضوعا خاصا بالسادة النواب أو بالمجلس أو بطرف معين، بل هي موضوعة للبلاد بأكملها.

نعلم اقتصادية أن المسالة لا ترتبط بوزارة المالية فقط بل هي مرتبطة بتوازنات العالم حتى المهمات نفسها لها توازنات ومجلس النواب بدوره له توازناته لا يمكن للسيد رئيس المجلس أو آمر الصرف أن يتخذ إجراءات دون أن تكون لديه رؤية شاملة وموازنة بين الموارد والنفقات، حين ننظر إلى الموارد والنفقات ونتحدث عنها بهذه البساطة يمكننا أن نقول إننا قادرون على تجاوز المسألة، ولكن داخل هذه المعادلة المتعلقة بالتوازن توجد نقطة بالغة الأهمية وهي مساندة الفريق والإطارات والتقنيين المهمين الموجودين على مستوى الوزارة، فعندما أقول أن لدي موارد ونفقات فذلك يعني أن هناك مسألة لم نتحدث عنها وهي مسألة تحديد للأولويات قد تكون لدي أولوية معينة تطرح نفسها في ظرف أو وقت معين، فحين نقول إنه من الضروري توفير التمويل لبعض المؤسسات العمومية لأنها يجب أن تقف على قدميها أو تستكمل، تقولون لي أن هذه المؤسسات

باتت عبئا وثقلا على ميزانية الدولة، كما ذكرتم في العديد من المداخلات لكنني أقول لكم أن هذا خيار من بين خيارات عديد الدول لديها قطاع خاص ولكن توجد أيضا مؤسسات يجب أن تبقى قائمة لأنها تمثل وجه البلاد ولا نريدها أن تظهر بصورة غير لائقة علينا أن نعمل معا لإيجاد حلول.

صحيح أن المواطن أحيانا يقول أنه لا يرى تقدما كبيرا وهذا ما يطالب به وهو دور الحكومات ففي النهاية هو يريد النتيجة ولا تهمه الإجراءات وقد يقبل بها إن كانت خاطئة طالما أنها توصله إلى نتائج لكن في الحقيقة تكبلنا أحيانا بعض الإجراءات ونحن متأكدون من ذلك هناك مسألة الرقمنة التي يجب أن نتقدم فيها لأنها قادرة على حل العديد من الإشكاليات المتعلقة بالترابط البيني والتي تشتغل عليها وزارة المالية وعدة وزارات أخرى.

في الحقيقة بالنسبة إلى وزارة تكنولوجيات الاتصال فهي تبذل مجهودا كبيرا وتحاول على الأقل مواصلة المشاريع التي انطلقت سابقا واستكمالها لنصل إلى حلول تخفف من البطء الإجرائي القائم على مستوى التعامل بين الوزارات في حد ذاتها.

هنا في الحقيقة طرحت عديد الأسئلة من أهمها سؤال تكرر طرحه من قِبل أكثر من نائب ونائبة ويتعلق بالاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية ومسألة تسوية وضعية الأعوان، في الحقيقة هذا الطرح معقول وصحيح وهو يدخل في إطار سياسة اجتماعية شاملة لن تستثني السادة النواب بالنسبة إلى كل ما يتعلق بالتعليم فقد بدأنا شيئا فشيئا في تسوية الوضعيات ووقع إدماج ما يمكن إدماجه وتسوية الوضعيات من المنتظر أن تتم خلال سنة 2025، فيما سيتبقى منها لسنة 2026، وما زلنا بصدد تحديدها لأن المسألة مرتبطة بتحديد المبالغ وأعداد الأعوان أو الموظفين.

بالنسبة إلى وزارة الداخلية لدينا تقريبا ما يعادل ولا أدري إن كان هذا صحيحا أم لا هناك 2952 عونا على مستوى الجمهورية وهو عدد لا بأس به. ننتظر صدور الأمر الموجود على مستوى رئاسة الحكومة والاعتمادات متوفرة بإذن الله، وسيتم خلال ميزانية 2026 ترسيم الاعتمادات الضرورية وكل هذا يتم في إطار سياسة اجتماعية متكاملة بدأناها بمنع المناولة وتعديل قانون الشغل ونتجه نحو محاولة لا نقول القضاء نهائيا لكن على الأقل الحد تدريجيا من أشكال التشغيل الهش وتسوية الوضعيات من بينها وضعية الأعوان.

صحيح أشعر بسعادة حين أرى أن 2900 عون، بإذن الله، سيتم تسوية وضعيتهم خلال سنة 2026، ولكن دائما أقول، إن شاء الله، تكون كل الموارد المتوفرة للدولة لا أقول أنه حلم، لكن فعلا هو حلم أن نمنح للإنسان الذي ينتظر تسوية وضعيته تسوية حقيقية تتناسب مع مستواه التعليمي ومدة عمله وجميع حقوقه التي يجب على الدولة أن تضمنها له فهؤلاء في كل الحالات دخلوا بالفعل معترك العمل ويجب تسوية وضعيتهم ولا يصح أن نتركهم في وضعية عمل هش كأننا ندخل المناولة إلى القطاع العام وهو أمر غير مسموح به لا أخلاقيا ولا اقتصاديا ولا حتى في إطار سياسة الدولة التي أكد عليها السيد رئيس الجمهورية.

بالنسبة إلى المرحلة القادمة أكدنا أنها ستكون، بإذن الله، مرحلة نتخذ فيها كل الإجراءات الاجتماعية وقد ذكرت بضرورة صدور عدة أوامر سواء الأوامر التي تخص المعاقين أو مربي الأبقار.

في الحقيقة توجد أوامر جاهزة، ولكنها تنتظر لأن كما تعلمون بعض هذه الأوامر يقع الاشتراك بين أكثر من وزارة ودائما تكون وزارة المالية معهم سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الشراكة وبإذن الله، ستصدر كل هذه الأوامر ومن حقكم أن تقولوا إننا الآن في شهري جويلية أو أوت وكان من المفترض أن تصدر هذه الأوامر قبل ذلك، لكن باعتبار الرغبة في أن تكون هذه الأوامر الترتيبية مواكبة لما صدر من إجراءات في قانون المالية في الحقيقة بهذه القيمة فإنه من الضروري أن تصدر أوامر قابلة للتطبيق وسليمة فلا نريد أن يكون هناك عدم انسجام بين نص القانون والأمر الترتيبي لأننا أحيانا نجد هذا الإشكال مما يصعب علينا تطبيق الأمر ونحن لا نصدر أوامر لمجرد إصدارها شكليا، بل يجب أن تكون قابلة للتطبيق وتعلمون جيدا من خلال تجاربكم على مستوى المجالس النيابية السابقة أن هناك أوامر صدرت تطبيقا لبعض قوانين المالية ولم يقع تطبيقها.

هذا هو السبب الحقيقي وراء التأخير لكن، بإذن الله، سيقع النظر في جميع الأوامر، العديد من الأوامر التي ذكرتموها مرت إلى رئاسة الحكومة لإجراء بعض التعديلات.

كذلك بالنسبة إلى الحديث الذي تكرر ولديكم الحق في ذلك حول عمل إدارة الجباية أو دور الجباية والضغط الجبائي وغيرها من المواضيع المهمة، أؤكد لكم أن أغلب الدول التي زرتها وعندما تحدثت مع عدة وفود دولية سواء الإفريقية أو العربية أو حتى المتقدمة، حين تشح مواردها باعتبار ضعف لسياسة حديثة تعرفونها بدأت تقريبا منذ سنة 2024، عندما تضعف الموارد الخارجية تحتاج الدول إلى تعبئة مواردها الداخلية لكل ما هو جبائي أو غير الجبائي.

في تونس الموارد غير الجبائية تأتي غالبا من بعض القطاعات خاصة أننا كنا في السابق في وضعية معينة ونحن لا نتحدث عن 2011، بل عن الفترة التي سبقتها حيث كنا نتحصل على عدة موارد سواء من النفط عندما كانت كل الحقول في وضعية طيبة أو من الفسفاط أو غيرها من الموارد لكن حاليا باعتبار أننا لا نملك نفس مستوى الإنتاج لأسباب التي ذكرتموها وتعرفونها جميعا لهذا نضطر أحيانا إلى الترفيع من الجباية. صحيح، الضغط على المؤسسات ليس بالأمر الجيد، وأنا أتفق معكم، لكن يجب أن نصحح مسألة بسيطة وهي أنه تقريبا صغار التجار والمؤسسات الصغيرة لا تخضع للجباية التي تخضع لها المؤسسات الكبرى، هذا حتى على مستوى طريقة تحديد الجباية وتواتر المراقبة.

تقولون لي أن المنظم هو الذي يدفع مثل الأجراء بالنسبة إلى "retenue à la source" للضريبة المقتطعة أو المؤسسات الكبرى التي تشتغل والتي لديها منظومة جبائية واقتصادية ومالية واضحة تخطئ أو تجازى أقول لكم صحيح، ولكن في نفس الوقت هناك مجهود كبير بدأ منذ تقريبا سنة 2020 وتدعم في سنة 2023 وذلك في إطار محاولة ليست من وزارة المالية فقط، بل يعمل على ذلك هيكل اقتصادي مهم برئاسة الجمهورية وعدة مؤسسات في الدولة أنا لا أتحدث هنا عن إدماج ما هو غير منظم أو ما يسمى بـ"القطاع الموازي" رغم أنني لا أحب استعمال هذه العبارة وهي مؤسسات صغيرة يمكن أن تخلق في إطار جماعي أو عائلي ثم تكبر تدريجيا لكنها غير منظمة جبائيا.

في الحقيقة هناك عمل قائم على مستوى وزارة المالية وعلى مستوى الإدارة العامة للجباية بخصوص مسألة "ratissage" أي تحديد الكتل أو نوعية المؤسسات أو الأشخاص الذين لا يملكون

معرفات جبائية وبالتالي لا يخضعون للمنظومة الجبائية التي يخضع لها الجميع نحاول إدماج هؤلاء تدريجيا في النظام أكيد، هناك بعض الصد وأحيانا لا نجد هذه المؤسسات حتى على مستوى الهيكلة أو من حيث التنظيم الاقتصادي لكن هناك مجهود كبير يبذل والنتائج متوفرة ونؤكد كذلك أن عملية الرقمنة متواصلة سواء بالنسبة لمنظومة "رفيق 2" أو بالنسبة إلى منصة "تاج" وقد ذكرت منصة "تاج" وكل الإجراءات تمت حتى التمويل تم توفيره من الدولة ولم نعد ننتظر تمويل من داعم مالي "bailleur de fonds" رغم أننا انتظرنا قلنا لنجرب بأنفسنا وكذلك بالنسبة إلى مشروع " caisse enregistreuse" الذي ذكرته لكم سابقا جميعها مشاريع مهمة ستمول من الدولة، لماذا؟ لأنها كما تعلمون وكما ذكرنا سابقا فهي لا تحقق فقط العدالة الجبائية وإدماج أكبر عدد ممكن من غير المنظمين جبائيا ليس فقط من أجل الحصول على موارد إضافية، بل لتحقيق العدالة لأننا نحتاج إلى التخفيف قليلا صحيح أننا لا يمكن التفكير في هذا التوجه في قانون المالية لسنة 2026، باعتبار أن المراجعة تمت في 2025 لكن يمكننا النظر في آليات أخرى في وقت لاحق للتقليص من الضغط الموجود على المؤسسات رغم أن هذه المؤسسات في الحقيقة تواصل التقدم ونتائجها بكل صدق تسير في اتجاه جيد.

لكن كما ذكرتم جميعا لا يعني أنه فقط لأن المؤسسات منظمة فإننا نزيد عليها الضغط. نحن نحاول قدر الإمكان، أن ندخل القطاع غير المنظم إلى المنظومة، ولو أنكم تعلمون أن هذا القطاع غير المنظم يغذى أحيانا من القطاع المنظم في حد ذاته لكن، شيئا فشيئا، صحيح أن الانتظارات كبيرة كما أشرتم فإن المجهود مبذول وهو ليس فقط من وزارة المالية، بل هناك مساندة كبيرة من وزارة الداخلية، باعتبار أن الأعوان الذين يشرفون على عمليات المسح التي تجرى على المستوى الجبائي وعلى مستوى تحديد أنواع التجارة غير الحاملة لمعرفات جبائية أو غير منظمة تكون دائما بمساندة وزارة الداخلية وكما تعلمون فإن هذا يكون أيضا على الفرق التابعة لوزارة التجارة بالنسبة لمعاينة المخالفات الاقتصادية.

في الحقيقة لقد ذكر أن تمويل البنوك العمومية للقطاع الصناعي ضعيفا هناك تدخلات للبنوك العمومية في تمويل القطاع الصناعي لدينا مثلا الشركة التونسية للبنك"STB " التي لديها تعهدات تجاه القطاع الصناعي تقدر بحوالي 3486 مليون دينار ولديها حصة تعادل تقريبا 26% من مجموع تعهدات البنك، أما البنك الوطني الفلاحي فقد قدم بدوره مبالغ في حدود 19.3% من مجموع التعهدات وبنك "BH" يقدم ما يعادل 23.5%، أي ما يعادل على مستوى المبلغ 3339 مليون دينار.

أما بالنسبة إلى بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة فهو يعمل على مستوى التوزيع القطاعي للمشاريع المصادق عليها وله دور بالنسبة لإعادة جدولة البنوك كما أشار السيد النائب، مشكورا، هناك مطالب عديدة قدمت البنك أقر أنه تلقى تقريبا 66 مطلبا وردت بصفة رسمية. وقد أشار السيد النائب إلى أن الإجراءات معقدة وأنه يقع مطالبة الشخص الذي يطالب بجدولة والنظر من جديد في رزنامة السداد بعدة إجراءات في الحقيقة هذا صحيح، فهناك مسائل يجب توفيرها للبنك حتى يتمكن من القيام بعملية إعادة النظر في السداد من حيث الطريقة أو من حيث الآجال لكن هذا لا يمنع أن ما قيل وجيه وأن رأي السيد النائب محترم جدا وسننظر، بإذن الله، في أسباب التعطيل على مستوى مسألة إعادة جدولة الديون وأنتم تعلمون جميعا أنه على المستوى الاقتصادي هذا العمل لا يخص فقط وزارة المالية، بل هو شأن حكومة بأكملها ولكن، لدينا الإدارة العامة للتمويل تهتم بهذا الملف بالذات.

المؤسسات الصغرى والمتوسطة وخاصة الصغرى منها تمثل نسبة هامة جدا وأرقام تعلمونها من النسيج الاقتصادي التونسي، فالمؤسسات الاقتصادية العائلية والصغرى هي التي تمثل تقريبا النسيج الاقتصادي التونسي.

مسألة أننا نتثبت في مسألة تمويلها ونساعدها ونعطها 8% الموجودة في قانون المالية والتي تم تقريبا تخصيص المبالغ لها مثلما أشار السادة النواب صحيح بعد أن أتمت كل البنوك سواء التونسية بقطع النظر البنوك العمومية أو الخاصة غلق ميزانياتها أو بالأحرى قامت بإغلاق حساباتها المالية في موفى شهر مارس وبعضها في موفى شهر أفريل، فإن الوقت قد حان كما ذكرتم في هذا الشهر السابع للنظر في وضعية هذه المؤسسات ويجب أن نساعدها ونجد لها حلولا.

فهناك مؤسسات تواصل العمل بالفعل وهي حسب تكوينها تبقى تقريبا ثلاث سنوات متعثرة، لكن هذا لا يمنع أنه من خلال البنك ومن خلال التمويل المتوفر على مستوى الوزارة وبالبحث عن حلول للتسقيف وهذه أيضا تشتغل عليها إدارة التمويل لتسقيف الفائض والعمل على دعم هذه المؤسسات لأنها غير قابلة للاقتراض بالفائض المعتاد المعتمدة في السوق المالية.

كذلك تم الحديث عن العفو الجبائي الذي امتد حسب قانون المالية على ستة أشهر وفتحت الآجال للجميع ولم يتقدم أي شخص بملف وتم رفض طلبه ولم يتم أي عملية تمديد باعتبار أن الشرط الوحيد وهو موجود في جميع قوانين المالية وفي كل متطلبات العفو بصفة عامة سواء في الشؤون الاجتماعية أو المالية اذ يقع دفع القسط الأول ومن ثم استكمال رزنامته وهناك من وقعت الاستجابة له بمطلب خاص تقريبا يعلل فيه أنه تعثر أو أن امكانياته المالية لم تسمح له إتمام بقية الأقساط أو أن الجدولة التي منحت له لم تكن منصفة كما يجب وفي الحقيقة تمت الاستجابة لأغلب الوضعيات.

في الحقيقة تعرفون أن مسألة العفو الجبائي في حد ذاتها أكثر من أي عفو آخر وكل ما يتعلق بالإجراءات الجبائية تهم بصفة مطلقة النظام العام، ولا يمكن القيام بتمديد دون وجود نص قانوني يسمح بذلك وعندما تكون هناك مقترحات للسنة المقبلة، سننظر فيها لكن هذا بعد القيام بدرس وتقييم لعملية العفو سواء على مستوى الشؤون الاجتماعية أو على مستوى إدارة الجبائية.

أثيرت كذلك عدة أسئلة تتعلق بالأملاك المصادرة وارتبطت بعدة مداخلات السادة النواب سواء بالصلح الجزائي أو الأموال المنهوبة أو برؤية الدولة في إدارة هذا الملف بصفة عامة، وقد ذكرت سابقا خلال الجلسة الأولى أنه رفعت عني قبعة الصلح الجزائي وهذا يمنعني بعد 5 فيفري 2025 من الخوض في مسألة الصلح الجزائي لأن الملفات لم أعد متعهدة بها، وهذا الكلام ذكرته وإن لم يعجبك جوابي السيد النائب فأنت حر، ولكن هذا موقفي لأنني امرأة قانون ولا يمكنني التدخل في ما لا يدخل ضمن اختصاصي، ولا أستطيع مدكم بإحصائيات وما حدث في الصلح الجزائي، ما يمكن قوله، المرسوم موجود والقانون موجود عدد 3 لسنة 2024.

يبقى الإشكال في مدى رغبة من يدخلون في خانة المنتفعين بالصلح الجزائي في الصلح باعتبار أن الصلح الجزائي عندما تحددت ملامحه بنص خاص وجريء ونصا لا تراه في مؤسسات أخرى أو في دول أخرى حيث كانت تصادر أموال وممتلكات الأشخاص بطرق أحيانا غير قانونية، لكن عندما نقول "médiation" أو "conciliation" فهي مسألة فيها خيار وفيها استجابة، لا يمكنني تقديم معطيات أكثر لكن "conciliation" في حد ذاتها هي مسألة خيار وهناك من استجاب وهناك من رفض الاستجابة وعندما يفتح الصلح المغلق من جديد بحول الله ستعرفون النتائج، هذا بالنسبة للصلح الجزائي.

بالنسبة إلى الأملاك المصادرة هناك من السادة النواب من قال أنه شارك في ملف الأملاك المصادرة وعمل عليها واطلع على عمل المتصرفين والمؤتمنين العدليين، أود أن أؤكد لكم أن الأملاك المصادرة هذه وبقطع النظر عما حدث بشأنها لأنها كانت موضوع مرسوم مصادرة صدر سنة 2011 ونحن بعد 14 سنة لا نزال نبحث عن نتائج مرسوم 2011.

صحيح أن السؤال شرعي جدا ومهم لكن بالنسبة إلى الأموال المنهوبة كلكم تعلمون أنه تم استرجاع مبلغ أو مبلغين من الخارج، أما بالنسبة إلى البقية فهناك صمود و"resilience" كبيرة من الدول ولهذا السبب فكر السيد الرئيس في طرح هذه المسألة على مستوى أممي وعالمي باعتبار أن هناك بنوكا عالمية ودولا لا ترغب في إعادة الأموال المنهوبة، هذا فيما يتعلق بالأموال المنهوبة، لكن هناك عمل تم على مستوى وزارتي الخارجية والعدل وعندما يحضر ممثلو وزارة الخارجية ووزارة العدل يمكنهم أن يقدموا لكم تفاصيل الإجراءات التي اتخذت والنتائج التي تحققت.

بالنسبة إلى لجنة التصرف وهي تحت وزارة المالية وأترأسها كوزيرة للمالية، فهي تعمل بالشراكة مع لجنة المصادرة تحت رئاسة وقيادة السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية، كذلك هناك عمل مع كل المحاكم، وخاصة محكمة تونس الابتدائية والمحاكم التابعة لها التي أحيلت إليها أغلب ملفات المصادرة وأصدرت قرارات الائتمان والتصرف وقد قامت اللجنة بتوفير مبالغ مهمة على مدى عدد مهم من ميزانيات الدولة وفي الوقت الحاضر كلّفنا السيد الرئيس وأنتم على علم بهذا أن يتم جرد كل الأملاك المصادرة ووضعيتها وحالتها، سواء ما تم التفريط فيه أو ما يزال قائما وقد تم هذا الجرد سواء على مستوى وزارة أملاك الدولة أو على مستوى وزارة المالية.

بقيت بعض المسائل فيما يخص اتخاذ القرارات المتعلقة بالتفويت في باقي الأملاك والنظر في المؤسسات التي كما تعلمون كانت منذ سنة 2011 "coquilles vides" وغير مهمة وفي وقت معين من أنشأ هذه المؤسسات الاقتصادية وهي شركات إما ذات مسؤولية محدودة أو شركات الشخص الواحد، علينا اتخاذ قرار بشأن هذه الشركات على مستوى كامل الحكومة وسنشارككم ما سيتم اتخاذه من قرارات باعتبار أنه لم يعد لها وجودا على المستوى الاقتصادي والمالي. هذا بالنسبة إلى المصادرة.

تحدثتم عن عدة قطاعات وأنتم محقون في ذلك باعتبار أن هناك مسائل معطلة على مستوى التجهيز، على مستوى المشاريع، على مستوى الفلاحة، على مستوى وزارة النقل في الحقيقة هناك مجهود بذل من وزارة النقل لتحسين الوضعية وهناك مجهودات حاصلة على مستوى الخطوط التونسية، على مستوى "TRANSTU" وعلى مستوى السكك الحديدية التونسية وهي مؤسسات أنهكت ولن أقول إنها إرث لأنها أملاكنا جميعا ويجب علينا جميعا أن ننهض بها مجددا.

لا بد من العمل على دعم النقل العمومي وكما لاحظتم هناك بوادر لتوفير عدد من الحافلات والعمل على تطوير الميترو الخفيف لكن هذه كلها حلول أولية تهدف إلى سد جزء من الفجوة الكبيرة الحاصلة في قطاع النقل، نعلم أن المواطن يعاني فعلا على مستوى النقل وفي الحقيقة مجهودات كبيرة مبذولة من السيد رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وفي خطابات السيد الرئيس يقول أنه يتابع الأوضاع حتى في الليل لضمان عدم انقطاع الماء عن بعض الجهات. الدولة تحتاج في الحقيقة إلى التمويل والدعم والمشاريع المعطلة يجب أن تعود إلى نشاطها، على مستوى رئاسة الحكومة هناك عدة مجهودات في هذا الإطار تقريبا كل أسبوع هناك عمل على مؤسسات معينة وعلى مشاريع معينة بتظافر جهود المالية والتجهيز.

بالنسبة إلى المستشفيات الأربعة، في الحقيقة أنا على علم بالإشكالية وأشكر السيد النائب وقد وفرت وزارة المالية التمويل اللازم، لكن بقيت الإشكاليات أن " les bailleurs" مثل عدة ممولين يطالبون بالإعفاء الكلي من مجموع الضرائب، بينما في نظامنا الجبائي واتفاقياتنا الدولية لا تسمح إلا بإعفاءات جزئية خاصة فيما يخص "les équipements" لكن لا يوجد اعفاء بالنسبة إلى كل ما هو أجور أو خدمات داخل التراب التونسي باعتبار أن لدينا تبادلات مع جميع الدول وملتزمون باتفاقيات عدم الازدواج الضريبي ولدينا اتفاقيات تبادل لأنه على هذا النحو يصبح الممول معفى من الضرائب من جهتين معفى في تونس ومعفى في بلده وهذا يخلق إشكالا.

لكن في نفس الوقت يقول أن النفقات التي سددت والعمليات المنجزة سواء على مستوى التمويل أو المستوى التقني كبيرة وفي المقابل لابد من أن التشجيع على مستوى الضرائب، هذا سننظر فيه ونحن ننظر في جميع المقترحات على مستوى إدارة الجباية وإدارة التشريع الجبائي وإذا كان هناك مقترحات وجهة تتماشى مع المنظومة الجبائية التونسية دون المساس بسيادة الدولة وحقوقها باعتبار أنها أموال تضخ للخزينة العامة، نحن مستعدون لتقديم يد المساعدة.

بخصوص مراكب الترفيه قال أحد النواب أنها غرقت، في الحقيقة لا أملك المعلومة والمعطى الذي أعرفه أن المراكب موجودة في الموانئ وكل ما في الأمر أنه لابد من تجديد الرخصة من الولاية، على مستوى المصادرة نحن لا نملك هذه المعلومة، فربما يتعلق الأمر بمراكب أخرى غير مصادرة وإذا توفرت لديكم المعلومة يمكنكم مدنا بها لنوافيكم بالإجابة في الإبان، يمكنك السيد النائب أن تساعدنا وتقدم لنا المعطيات الفنية ونحن بدورنا قادرون على مساعدتك.

بخصوص ملف "RNTA" و"MTK" تمت تسوية بعض مطالب العمال والأعوان الموجودين باعتبار أنهم كانوا يواجهون إشكالا في تحسين وضعيتهم على مستوى منحة الإنتاجية وقد تم إيجاد الحل.

أؤكد لكم اليوم أن الإشكال المتعلق بمسألة النفايات قد حل بعد القيام بمحضر بين الوكالة بإشراف وزارة المالية ووزارة البيئة عل مستوى عملية التصرف في النفايات نظرا لأنها كانت تمثل مشكلة كبرى.

بالنسبة إلى النظام الأساسي للأعوان الخاص بالوكالة سواء "RNTA" و"MTK" هناك فريق عمل على مستوى المؤسستين موجود لتجهيز مشروع النظام الأساسي الذي حالما يستكمل من طرف الوكالتين، سيحال على إدارة المساهمات التي تشرف إشرافا مباشرا من وزارة المالية على المؤسستين وإذا وجد مشروع مهم فيه مصلحة العمال ولا يمس بالهيكلة الأصلية وبالتوازن الموجود على مستوى الخطط أو المهام الموجودة سواء على المستوى التقني أو في المصنع أو في الإدارات التابعة للوكالات باعتبار أنها وكالة خاصة في طريقة عملها ومنتوجها وحتى بهيكلة إدارتها فلا مانع من المضي فيه.

فيما يخص قانون المالية لسنة 2026 أؤكد لكم أن العمل عليه سيكون بالتعاون الكامل، نحن دولة واحدة، لسنا مهمة تنفيذية وتشريعية مستقلة وقد قدم السيد ممثل لجنة المالية مقترحا هاما وهي فكرة مهمة جدا تتمثل في أقل ما يمكن من الفصول والإجراءات لتكون متوازنة ونكون قادرين على تنفيذها وتكون فعلا نظرة جديدة وجميع الفصول تكون لها البعد الاجتماعي ونصل للفئات التي لم تتمتع سابقا بحقوقها بغض النظر عما حصل في السنوات الماضية بإجراءات خاصة بها وسيطرح هذا القانون مع مخطط التنمية للفترة 2026-2030 ونتمنى التوفيق للجميع ونواصل التعاون لما فيه خير بلادنا.

أشكر الجميع على حسن الاستقبال وعلى الحفاوة وعلى الاهتمام وعلى المداخلات القيمة وشكرا للسيد الرئيس وللسيدة النائبة ولجميع الحاضرين.

منحة المجالس موجودة ومرصودة على مستوى ميزانية وزارة الداخلية.

إن شاء الله، نحن في انتظار مقترحاتكم وسنناقشها في كنف التعاون.

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

لا أستطيع قول شيء حاليا، أنتم قدمتم المقترح للسيدة الوزيرة السابقة واعتبرتموني غير موجودة، حين يصلني المقترح مجددا سأنظر فيه.

ليس لدي وعود، فأنا امرأة عملية وقانونية ولا أقدم الوعود. لا بأس، في المرة القادمة إن شاء الله.

أنا من أحدد ماذا أجيب، أنتم لا تحددون لي الإجابة، لم أتدخل في مداخلاتكم واحترمتها وهذه هي إجابتي.

بإذن الله سأدرس كل المقترحات وأهلا وسهلا بكل ما فيه مصلحة البلاد إن شاء الله.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الأستاذ أيمن بن صالح، حضرت العديد من المؤتمرات وكان من بين الحضور مؤتمرين من جنوب شرق آسيا وكنت أظن أنهم نائمون، لكن بعدها تحققت أنه في جنوب شرق آسيا كانوا يغمضون أعينهم للتركيز أثناء الاصغاء.

ولذلك رجاء قبل الملاحظة عليك التثبت حتى لا تقع في نفس الخطأ الذي وقعت فيه منذ عشرات السنين.

نشكر السيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية على كل هذه البيانات والإفادات القيّمة.

والآن نمر إلى التصويت على مشروع القانون المعروض.

أولا الاستعداد للتصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

55 موافقون و7 محتفظون و6 رافضون.

من فضلكم، أولا نقطة النظام تطلب كتابة، ثانيا عندما نشرع في التصويت نحترم مسألة التصويت وإذا كانت هناك ملاحظات فمكانها ليس خلال عملية التصويت.

الرجاء، السادة الزملاء نحن نقدر الضغط وندرك ظروف العمل ولذلك نرجو المحافظة على الهدوء.

تبعا لنتيجة التصويت ننتقل إلى مناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

المصدح للجنة.

السيد عبد الجليل الهاني، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على جملة هذه الإجابات.

أردت إضافة ملاحظة صغيرة السيدة الوزيرة كنا قد حددنا جلسة للقاء معكم في لجنة المالية، لكنكم اعتذرتم في آخر لحظة، ولم يكن بالإمكان تحديد جلسة أخرى إلى حين حضورك اليوم.

كنت استمعت إلى مختلف تدخلات السادة النواب وكلها تصب في خانة وحيدة، إن لم أقل في الخانة الهامة وهي مبدأ التشاركية وتواصل الدولة والذي ناقشناه مع وزارة المالية في السنة الفارطة.

نحن نتعامل مع وزارة لا مع أشخاص، تغيرت الوزيرة، تغير المدير، لكن العمل متواصل، نحن كمجلس، وكمصداقية لعمل الحكومة طلبنا أن تتم صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2026 بصيغة تشاركية، نحن لا نفرض رأينا على الحكومة وإنما بالتعامل وتبادل الأفكار والآراء لأن ما حصل في السنة الفارطة هو أن المقترحات ترد في آخر وقت فلا تتمكن الإدارة من دراستها ولا التعمق فيها وبالتالي اصطدمنا بالفصلين الموجودين في قانون الميزانية وفي الدستور.

بالنسبة إلى هذه السنة أردنا أن تكون الأمور بصفة تشاركية، نحن لدينا مجموعة أفكار والإدارة تمتلك الآليات اللازمة لدراسة الأثر المالي أو الاجتماعي عليها وتدرس بصفة مسبقة وبهذا الشكل نخفف من الكم الهائل من المقترحات التي ترد في وقت دراسة مشروع قانون المالية، لكن هذا لم يحصل للأسف وتأخرنا فيه، لكن نحاول في المدة المتبقية أن تُصاغ هذه الأفكار من السادة النواب وقد تحول إلى الوزارة كأفكار وندرسها مع المجموعات داخل الوزارة، كل فيما يهمه في الميدان التشريعي الذي يخصه وهكذا يمكن أن نتقدم.

كذلك الفائض الذي تم تسجيله في الميزانية على مستوى الجباية هو فائض كبير وكنتم قد صرّحتم به للإعلام وحتى خلال مشاركتكم في المؤتمر الأخير، هناك أيضا بعض الضغط الجبائي والإجرائي الذي رافق هذه الأموال التي دخلت بصفة استثنائية.

هناك تململ كبير نسمعه أن هذا الضغط لا بد من التخفيف منه قليلا إجرائيا وفي التعامل مع المطالبين بالأداء وإذا كانت هناك إمكانية للتمديد قليلا في العفو إذا أمكن ويمكن أن يقدم هذا المقترح من قبل السادة النواب وسندرسه في المرحلة القادمة. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

بالنسبة إلى الفائض أود أن أوضح مسألة وشكرا لك سيدي الكريم لأنك أشرت إليها وكذلك السادة النواب الذين ذكروا ذلك، ما أود قوله هو أنني لم أذكر أبدا كلمة "فائض" وهذا صدر في الصحافة حيث قيل على لسان وزارة المالية أنني ذكرت كلمة "فائض". صحيح المبلغ والنتيجة التي نشرتها وزارة المالية في جوان 2025، ولكن أنا لم أذكر أنه هناك فائض.

وعندما تحدثت مع الصحافة وكان ذلك التدخل الصحفي الوحيد خارج وزارة المالية أي خارج الملحق الصحفي لوزارة المالية وذكرت ذلك في إطار سياق كامل، سألتني الصحفية عن تنفيذ ميزانية الدولة فقلت لها نحن إلى حد معين ستكون هناك دائما مبالغ غير متوازنة وقد نجد في النتائج ما يفهم أنه فائض وقد أوردت الصحافة أنه فائض وهذا غير صحيح، هذا ليس بفائض ما قصدته هو أنه في تنفيذ الميزانية لم يتم بعد "absorption" المبالغ ونحن حاليا في مرحلة توازن النفقات والموارد والمرحلة القادمة تبدأ من شهر جوان وهذا معمول به في معظم الميزانيات نبدأ في العمل على تنفيذ الاستثمار.

شكرا لك على تذكيري لأنه أثير أيضا من السادة النواب أن هناك تعطيلا فعليا بخصوص المشاريع الهامة والكبيرة والحقيقة أن الدولة قامت تقريبا بخلاص كل ما يتعلق بمبالغ تمويل المشاريع إلى حدود نهاية شهر ماي وبالتالي كل ما كان مبرمجا لشهر جوان ما زال لأن "décompte" يرد تدريجيا مع "payeur général" لكن كل ما هو مشاريع سابقة تم خلاصها.

أنا لم أذكر كلمة فائض وجدوها فقط في النتائج باعتبار أنه "budgétairement" هذا هو الموجود فحملوني ما لم أتحمل بارك الله فيك سيدي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

تفضل السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

نبدأ بعنوان المشروع:

مشروع قانون

يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2021

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء من الزملاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

65 موافقون، 5 محتفظون و14 رافضون. تمت المصادقة على العنوان.

نمر الآن إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة، المصدح للجنة تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل الأول:

يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2021 وفقا لأحكام القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

انتهى الفصل.

لم يرد تعديل على الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نمر إلى التصويت على الفصل الأول في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

56 موافقون، 6 محتفظون 17 رافضون.

هل هناك تصويت بالأيدي؟ 56 موافقون و6 محتفظون 17 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الأول.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني والكلمة للجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته **34 876 207 941,000** دينار

مفصلة كما يلي:

- تقديرات قانون المالية التعديلي **34 449 000 000,000 دينار**
  - المداخيل الجبائية 30 816 000 000,000 دينار
  - المداخيل غير الجبائية 3 103 000 000 ,000 دينار
  - الهبات 530 000 000,000 دينار
- ترفيع في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة **209 013 233,000 دينار**
- ترفيع في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة **218 194 708,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذا الرجاء استعداد للتصويت على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

54 موافقون، 7 محتفظون و18 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الثاني.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثالث الكلمة للجنة.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

الفصل 3:

بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2021 ما جملته **44 668 207 941,000 دينار** مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

*النفقات المحمولة على الموارد

-العامة للميزانية **38 070 001 110,000 دينار**

-نفقات التأجير 20 319 334 426,000 دينار

-نفقات الاستثمار 3 362 944 075,000 دينار

-نفقات العمليات المالية 302 579 483,000 دينار

-نفقات أخرى 14 085 143 126,000 دينار

*النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة **1 221 997 900,000 دينار**

-نفقات الاستثمار 847 752 900,000 دينار

-نفقات أخرى 374 245 000,000 دينار

*النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة **1 151 833 233,000 دينار**

-نفقات الاستثمار 205 767 896,000 دينار

-نفقات أخرى 946 065 337,000 دينار

*النفقات المحمولة على موارد حسابات

أموال المشاركة **433 674 708,000 دينار**

-نفقات التأجير 7 079 606,000 دينار

-نفقات الاستثمار 227 801 412,000 دينار

-نفقات أخرى 198 793 690,000 دينار

*نفقات التمويل **3 782 000 000,000 دينار**

*نفقات الطارئة وغير الموزعة **8 700 990,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 6,5,4,3,2 و7 الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

جاءنا طلب من السيدة الوزيرة برفع الجلسة لمدة عشر دقائق إذن نرفع الجلسة لمدة عشر دقائق.

(كانت الساعة الرابعة وعشرين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الخامسة وخمس دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة والكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة المالية

نطلب تأجيل الجلسة 48 ساعة إذا أمكن ذلك.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بناء على طلب السيدة الوزيرة قررنا تأجيل الجلسة الى يوم الخميس على الساعة العاشرة صباحا.

السيدة وزيرة المالية

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة وست دقائق مساء)

II. <u>الخميس 10 جويلية 2025</u>

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة العاشرة والربع صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم بكل خير،

باسمكم جميعا أجدد الترحيب بالسيدة مشكاة سلامة الخالدي، وزيرة المالية والوفد المرافق لها.

نستأنف أشغال جلستنا العامة المتواصلة وذلك لاستكمال التصويت على أحكام مشروع قانون يتعلق ميزانية الدولة لسنة 21 عدد 75 لسنة 2024 وقد تم التوقف عند الفصل الثالث.

السيدة الوزيرة طلبت الكلمة. تفضلي.

السيدة وزيرة المالية

صباح الخير،

بارك الله فيك سيدي الرئيس،

السادة والسيدات نواب المجلس المحترمين،

في الحقيقة مبدئيا اليوم وإن شاء الله سنواصل العمل كما ذكر السيد رئيس المجلس حتى يقع التصويت بإذن الله بتظافر جهود الجميع على غلق ميزانية سنة 2021 باعتبار أن غلقها هي مسألة إجرائية لكن تعرفون أن دور السلطة التشريعية كبير وهام لاستكمال إجراءات الغلق باعتبار السنوات القادمة الأخرى لغلق الميزانية وربما السادة والسيدات النواب أول أمس لم يجدوا ما يرغبون فيه وكل الطلبات وكل الأسئلة مشروعة جدا وقلت وأعيد هي أسئلة قيمة جدا وأنا حقيقة إلى حد الآن لاحظت أن التدخلات حتى خارج اختصاص وزارة المالية وهي مهمة جدا ويجب أن نعمل عليها جميعا.

وأعيد القول بأننا سنعمل كلنا بطريقة تشاركية ولدينا قانون مالية وحتى المجلس الوزاري الذي انعقد بالأمس الهدف منه هو الربط والجمع بين ما هو موجود على المستوى القاعدي والمحلي وأهم الطلبات والمشاريع مع قانون المالية الذي سننجزه مع بعضنا

البعض وأنتم محقون باعتبار أن عددا هاما من الأسئلة في خضم جلسة أول أمس لم يقع الرد عليها وأنا مستعدة كل الاستعداد ومعي كامل الفريق لأجيب عنها ونعيد النظر من جديد في كل ما هو كتابي والأسئلة التي طرحت باعتبار اننا أتممنا النقاش وسنبدأ في التصويت وبإذن الله كل ما هو مقترح سواء بالنسبة للسنة الفارطة أو بالنسبة إلى هذه السنة سيدرس من جديد ونتحدث فيه ونحن على كامل الاستعداد وليس وزارة المالية فقط بل الحكومة كاملة.

هناك مقترحات أقول وأعيد وأؤكد بأنها مهمة مقدمة من الجهات ومن الناس الذين تمثلونهم أحسن تمثيل وبإذن الله سنحاول الإجابة عن كل الأسئلة وإذا كانت هناك مقترحات دون التطرق الى التوازنات المالية التي يجب أحيانا أن نتخطاها أو نعتبرها رغم أهميتها مسألة يمكن في بعض الأحيان أن نحاول ونجتهد فيها حتى نلبي كل الطلبات بالنسبة لكل ممثلي الشعب وجهاتهم ككل وإن شاء الله نتمنى أن يتم غلق الميزانية اليوم حتى نواصل في عملنا ونحن موجودون لنتعاون مع بعضنا وهناك جلسات إن شاء الله في أقرب وقت حتى قبل العطلة البرلمانية إن شاء الله نعمل مع بعضنا بصفة تشاركية وهناك تعاون وتقبل وزارة المالية أو الحكومة كل الأفكار وليس لها اعتراض على أي فكرة فكل المواضيع يمكن إثارتها باعتبار كل التغيرات الموجودة ونحن كلنا متهيئون لها .

وأقول دائما أننا سنتعاون وفي هذا العام سيكون العمل مع بعضنا بطريقة أخرى في علاقة بمخطط التنمية وهو عمل مهم جدا ويجب أن نعمل عليه جيدا ولدينا كل ما هو أعمال مبدئية وكل ما هو إحصائيات وكل ما هو مشاريع محددة تقريبا والحكومة مثل مجلس النواب ما يهمنا هو التنمية لأنها ستحسن وضعية كل الجهات وإذا تم التقدم في المشاريع إن شاء الله سواء على مستوى التعاون أو العمل الحكومي أو على مستوى المؤسسات المنجزة للمشاريع الكبرى أو حتى الصغرى أو على مستوى الخاص كل ذلك إن شاء الله سيتحسن ولا يمكن أن نعمل دون تعاون القطاعين ودون العمل جميعا مع بعضنا ونحن جاهزون كوزارة المالية لقبول كل المقترحات والرد عليها بعد أن نصوت إن شاء الله على قانون غلق الميزانية وإن شاء الله نجد التجاوب والعلاقة الطيبة بيننا.

نشكركم على تعاونكم وعلى حضوركم في جلسة ثانية وإن شاء الله لن تكون هناك إلا بوادر تكامل وتعاون بيننا حكومة ومجلس نواب شعب محترم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا إذن المصدح للجنة لتلاوة الفصل الثالث. تفضلوا.

من فضلكم نحترم الجلسة ولا يتدخل أي أحد إلا بالإذن.

الفصل 105 من النظام الداخلي يتيح لجهة المبادرة طلب الكلمة كلما طلبت ذلك. هذا واضح المصدح للجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

الفصل 3:

بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2021 ما جملته **44 668 207 941,000 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

*النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية **38 070 001 110,000 دينار**

-نفقات التأجير 20 319 334 426,000 دينار

- نفقات الاستثمار 3 362 944 075,000 دينار

-نفقات العمليات المالية 302 579 483,000 دينار

-نفقات أخرى 14 085 143 126,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة **1 221 997 900,000 دينار**

-نفقات الاستثمار 847 752 900,000 دينار

-نفقات أخرى 374 245 000,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة **1 151 833 233,000 دينار**

-نفقات الاستثمار 205 767 896,000 دينار

-نفقات أخرى 946 065 337,000 دينار

* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة **433 674 708,000 دينار**

-نفقات التأجير 7 079 606,000 دينار

-نفقات الاستثمار 227 801 412,000 دينار

-نفقات أخرى 198 793 690,000 دينار

* نفقات التمويل **3 782 000 000,000 دينار**

* النفقات الطارئة وغير الموزعة **8 700 990,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 6,5,4,3,2 و7 الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 57 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين و23 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الثالث.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الرابع. الكلمة للجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

الفصل 4:

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته **9 792 000 000,000 دينار.**

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الرابع في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 54 صوتا نعم مقابل 7 محتفظين و22 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الرابع.

أعيد وأؤكد الفصل 105 من النظام الداخلي ينص أنه: "تُعطى الكلمة إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها." النظام الداخلي واضح.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الخامس. الكلمة للجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

الفصل 5:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته **37 983 268 611,967 دينار** مفصلة كما يلي:

القسم الأول: المداخيل الجبائية 34 424 259 489,120 دينار

القسم الثاني:

المداخيل غير الجبائية 3 513 816 983,883 دينار

القسم الثالث: الهبات 45 192 138,964 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الخامس.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 58 صوتا نعم مقابل 7 محتفظين و21 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الخامس في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل السادس. الكلمة للجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

الفصل 6:

بلغت النفقات المنجزة لميزانية الدولة لسنة 2021 ما جملته **42 547 745 392,663 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

*النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية **36 988 297 294,434 دينار**

-نفقات التأجير 20 175 423 816,877 دينار

-نفقات الاستثمار 2 918 046 051,594 دينار

- نفقات العمليات المالية 302 565 407,597 دينار

- نفقات أخرى 13 592 262 018,366 دينار

* النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة **679 208 209,098 دينار**

-نفقات الاستثمار 396 768 728,248 دينار

-نفقات أخرى 282 439 480,850 دينار

* النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة **998 300 140,647 دينار**

-نفقات الاستثمار 164 959 904,625 دينار

-نفقات أخرى 833 340 236,022 دينار

* النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة **193 897 065,584 دينار**

-نفقات التأجير 6 778 223,110 دينار

-نفقات الاستثمار 146 072 186,563 دينار

-نفقات أخرى 41 046 655,911 دينار

* نفقات التمويل **3 688 042 682,900 دينار**

وتتوزع هذه النفقات المنجزة وفق الجداول 11,10,9,8,2 و12 الملحقة بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السادس في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 54 صوتا نعم مقابل 9 محتفظين و25 رافضين. تمت المصادقة على الفصل السادس في صيغته الأصلية.

من فضلكم حافظوا على الهدوء في الجلسة حتى نسمع السيد مقرر اللجنة حين يتلو الفصل. شكرا.

إذن نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل السابع. الكلمة للجنة. تفضلوا.

السيد المقرر

الفصل 7:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى عجز قدره **4 564 476 780,696 دينار** ناتج عن:

فائض النفقات المنجزة على الموارد الحاصلة للميزانية دون اعتبار الحسابات الخاصة **10 419 795 310,630 دينار**

فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة **5 855 318 529,934 دينار**

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل السابع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 54 صوتا نعم مقابل 8 محتفظين و27 رافضين. تمت المصادقة على الفصل السابع.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثامن. الكلمة للجنة لإعادة تلاوة الفصل.

(تدخل السيد النائب بلال ابن المشري دون استعمال المصدح).

من فضلك أخذت الكلمة وأنت مخالف لقانون النظام الداخلي وإلا سآذن بإخراجك من القاعة.

نرفع الجلسة.

الجدول عدد 1: مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2021

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	المداخيل الحاصلة	مقارنة المداخيل الحاصلة بالتقديرات النهائية	
							+	-
مداخيل ميزانية الدولة دون الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
القسم الأول: المداخيل الجبائية								
جملة القسم الأول	29,825,000,000,000	991,000,000,000	30,816,000,000,000	0	30,816,000,000,000	34,424,259,489,120	3,608,259,489,120	
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية								
جملة القسم الثاني	2,484,000,000,000	619,000,000,000	3,103,000,000,000	0	3,103,000,000,000	3,513,816,983,883	410,816,983,883	
القسم الثالث: الهبات								
جملة القسم الثالث	800,000,000,000	-270,000,000,000	530,000,000,000	0	530,000,000,000	45,192,138,964		484,807,861,036
جملة 1	**33,109,000,000,000**	**1,340,000,000,000**	**34,449,000,000,000**	**0**	**34,449,000,000,000**	**37,983,268,611,967**	**4,019,076,473,003**	**484,807,861,036**
الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة								
ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة				209,013,233,000	209,013,233,000			209,013,233,000
ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة				218,194,708,000	218,194,708,000			218,194,708,000
جملة 2	**0**	**0**	**0**	**427,207,941,000**	**427,207,941,000**	**0**	**0**	**427,207,941,000**
الجملة العامة	**33,109,000,000,000**	**1,340,000,000,000**	**34,449,000,000,000**	**427,207,941,000**	**34,876,207,941,000**	**37,983,268,611,967**	**4,019,076,473,003**	**912,015,802,036**

3,107,060,670,967

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2021

بالدينار

النفقات حسب مصدر التمويل/الأقسام	تقديرات قانون المالية الأصلي	التنقيحات	تقديرات قانون المالية التعديلي	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات غير المستعملة يقع إلغاؤها
الموارد العامة للميزانية							
نفقات التأجير	20,118,481,000,000	226,715,000,000	20,345,196,000,000	-25,861,574,000	20,319,334,426,000	20,175,423,816,877	143,910,609,123
نفقات الاستثمار	3,135,215,000,000	82,626,000,000	3,217,841,000,000	145,103,075,000	3,362,944,075,000	2,918,046,051,594	444,898,023,406
نفقات العمليات المالية	301,720,000,000	0	301,720,000,000	859,483,000	302,579,483,000	302,565,407,597	14,075,403
نفقات أخرى	10,369,928,000,000	3,352,133,000,000	13,722,061,000,000	363,082,126,000	14,085,143,126,000	13,592,262,018,366	492,881,107,634
جملة النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	33,925,344,000,000	3,661,474,000,000	37,586,818,000,000	483,183,110,000	38,070,001,110,000	36,988,297,294,434	1,081,703,815,566
موارد القروض الخارجية الموظفة							
نفقات الاستثمار	755,543,000,000	72,747,000,000	828,290,000,000	19,462,900,000	847,752,900,000	396,768,728,248	450,984,171,752
نفقات أخرى	94,245,000,000	280,000,000,000	374,245,000,000	0	374,245,000,000	282,439,480,850	91,805,519,150
جملة النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	849,788,000,000	352,747,000,000	1,202,535,000,000	19,462,900,000	1,221,997,900,000	679,208,209,098	542,789,690,902
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة							
نفقات الاستثمار	113,000,000,000	0	113,000,000,000	92,767,896,000	205,767,896,000	164,959,904,625	40,807,991,375
نفقات أخرى	829,820,000,000	0	829,820,000,000	116,245,337,000	946,065,337,000	833,340,236,022	112,725,100,978
جملة النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	942,820,000,000	0	942,820,000,000	209,013,233,000	1,151,833,233,000	998,300,140,647	153,533,092,353
موارد حسابات أموال المشاركة							
نفقات التأجير	0	0	0	7,079,606,000	7,079,606,000	6,778,223,110	301,382,890
نفقات الاستثمار	29,300,000,000	30,000,000,000	59,300,000,000	168,501,412,000	227,801,412,000	146,072,186,563	81,729,225,437
نفقات أخرى	26,180,000,000	130,000,000,000	156,180,000,000	42,613,690,000	198,793,690,000	41,046,655,911	157,747,034,089
جملة النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	55,480,000,000	160,000,000,000	215,480,000,000	218,194,708,000	433,674,708,000	193,897,065,584	239,777,642,416
نفقات التمويل	4,030,000,000,000	-248,000,000,000	3,782,000,000,000	0	3,782,000,000,000	3,688,042,682,900	93,957,317,100
النفقات الطارئة وغير الموزعة	399,568,000,000	111,779,000,000	511,347,000,000	-502,646,010,000	8,700,990,000	0	8,700,990,000
الجملة العامة	**40,203,000,000,000**	**4,038,000,000,000**	**44,241,000,000,000**	**427,207,941,000**	**44,668,207,941,000**	**42,547,745,392,663**	**2,120,462,548,337**

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	26,358,000,000	1,930,000,000		7,351,000,000	35,639,000,000
2	مهمة رئاسة الجمهورية	123,211,000,000	16,304,000,000		30,153,000,000	169,668,000,000
3	مهمة رئاسة الحكومة	167,305,000,000	3,158,267,000		64,948,644,000	235,411,911,000
4	مهمة الداخلية	3,369,308,592,000	207,408,454,000		334,582,954,000	3,911,300,000,000
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	55,563,000,000	8,177,886,000		1,266,644,291,000	1,330,385,177,000
6	مهمة العدل	683,552,000,000	36,595,000,000		81,358,000,000	801,505,000,000
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	173,025,000,000	8,648,000,000		120,540,000,000	302,213,000,000
8	مهمة الدفاع الوطني	2,360,232,000,000	591,500,000,000		426,515,553,000	3,378,247,553,000
9	مهمة الشؤون الدينية	131,774,658,000	2,000,000,000		29,791,000,000	163,565,658,000
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	876,968,067,000	59,329,740,000	46,379,483,000	1,070,529,465,000	2,053,206,755,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	56,950,000,000	4,657,000,000		5,643,000,000	67,250,000,000
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	676,653,460,000	375,802,880,000	84,000,000,000	499,508,070,000	1,635,964,410,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	35,822,000,000	6,438,000,000		3,441,151,264,000	3,483,411,264,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	51,730,000,000	3,557,000,000		2,334,329,211,000	2,389,616,211,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	17,950,000,000	7,372,000,000		10,080,000,000	35,402,000,000
16	مهمة السياحة	72,463,000,000	430,000,000		74,421,053,000	147,314,053,000
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	111,450,000,000	759,741,548,000	172,200,000,000	220,520,000,000	1,263,911,548,000
18	مهمة النقل واللوجستيك	21,535,400,000	8,179,000,000		694,732,600,000	724,447,000,000
19	مهمة الشؤون الثقافية	200,853,000,000	51,500,000,000		107,064,280,000	359,417,280,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	961,592,000,000	117,867,000,000		142,741,000,000	1,222,200,000,000
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	123,385,000,000	35,366,000,000		44,781,000,000	203,532,000,000
22	مهمة الصحة	2,335,932,000,000	654,866,300,000		440,529,000,000	3,431,327,300,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية	228,883,061,000	11,845,000,000		1,776,024,000,000	2,016,752,061,000
24	مهمة التربية	6,014,381,188,000	266,679,000,000		498,224,741,000	6,779,284,929,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,403,158,000,000	119,112,000,000		340,357,000,000	1,862,627,000,000
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	2,420,000,000	1,040,000,000		3,405,000,000	6,865,000,000
27	مهمة المحكمة الدستورية	2,700,000,000	2,740,000,000		1,056,000,000	6,496,000,000
28	مهمة محكمة المحاسبات	20,633,000,000	700,000,000		5,204,000,000	26,537,000,000
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13,546,000,000			12,958,000,000	26,504,000,000
30	نفقات التمويل					0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0
	الجملة	20,319,334,426,000	3,362,944,075,000	302,579,483,000	14,085,143,126,000	38,070,001,110,000

جدول عدد 4
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة			0
4	مهمة الداخلية			0
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة		10,300,000,000	10,300,000,000
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني			0
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		40,000,000,000	40,000,000,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	98,256,900,000	5,000,000,000	103,256,900,000

جدول عدد 4
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		3,600,000,000	3,600,000,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	1,254,000,000	17,945,000,000	19,199,000,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	10,030,000,000		10,030,000,000
16	مهمة السياحة			0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	329,000,000,000		329,000,000,000
18	مهمة النقل واللوجستيك	0	5,900,000,000	5,900,000,000
19	مهمة الشؤون الثقافية			0
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	2,300,000,000	11,500,000,000	13,800,000,000
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة	332,000,000,000		332,000,000,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		280,000,000,000	280,000,000,000
24	مهمة التربية	52,962,000,000		52,962,000,000

جدول عدد 4
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	21,950,000,000		21,950,000,000
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	847,752,900,000	374,245,000,000	1,221,997,900,000

جدول عدد 5
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة		3,580,700,000	3,580,700,000
4	مهمة الداخلية	2,000,000,000	9,000,000,000	11,000,000,000
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	75,570,000,000	33,850,000,000	109,420,000,000
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني	11,000,000,000	3,520,000,000	14,520,000,000
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		100,000,000	100,000,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	9,944,896,000	2,627,199,000	12,572,095,000
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		59,796,894,000	59,796,894,000

جدول عدد 5
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		117,000,000,000	117,000,000,000
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		500,000,000	500,000,000
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	39,253,000,000	70,000,000,000	109,253,000,000
16	مهمة السياحة		18,000,000,000	18,000,000,000
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	68,000,000,000		68,000,000,000
18	مهمة النقل واللوجستيك			0
19	مهمة الشؤون الثقافية		10,585,000,000	10,585,000,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	0	510,505,544,000	510,505,544,000
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة		100,000,000,000	100,000,000,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		7,000,000,000	7,000,000,000
24	مهمة التربية			0

جدول عدد 5
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	205,767,896,000	946,065,337,000	1,151,833,233,000

جدول عدد 6
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0
2	مهمة رئاسة الجمهورية		3,901,900,000	22,485,100,000	26,387,000,000
3	مهمة رئاسة الحكومة			1,261,800,000	1,261,800,000
4	مهمة الداخلية		25,899,901,000	5,120,000,000	31,019,901,000
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة				0
6	مهمة العدل				0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			2,000,000,000	2,000,000,000
8	مهمة الدفاع الوطني		47,079,312,000	17,335,500,000	64,414,812,000
9	مهمة الشؤون الدينية				0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	7,073,606,000		5,372,638,000	12,446,244,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	6,000,000	1,758,102,000	203,362,000	1,967,464,000

جدول عدد 6
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم				0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات				0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال		2,289,306,000		2,289,306,000
16	مهمة السياحة				0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية		18,401,661,000	1,402,492,000	19,804,153,000
18	مهمة النقل واللوجستيك				0
19	مهمة الشؤون الثقافية		1,150,000,000	1,050,000,000	2,200,000,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني				0
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن				0
22	مهمة الصحة		97,321,230,000	114,502,798,000	211,824,028,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية			60,000,000	60,000,000
24	مهمة التربية		30,000,000,000	28,000,000,000	58,000,000,000

جدول عدد 6
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0
27	مهمة المحكمة الدستورية				0
28	مهمة محكمة المحاسبات				0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0
30	نفقات التمويل				0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0
	الجملة	7,079,606,000	227,801,412,000	198,793,690,000	433,674,708,000

جدول عدد 7

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2021 (نفقات التمويل و النفقات الطارئة وغير الموزعة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
33	نفقات التمويل	3,782,000,000,000	
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة		8,700,990,000
	الجملة	3,782,000,000,000	8,700,990,000

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب	26,159,705,736	420,690,508		4,956,396,573	31,536,792,817
2	مهمة رئاسة الجمهورية	119,360,899,568	15,744,818,315		26,198,750,424	161,304,468,307
3	مهمة رئاسة الحكومة	164,945,720,936	2,485,641,514		62,757,362,919	230,188,725,369
4	مهمة الداخلية	3,368,439,768,191	206,635,431,330		330,416,661,888	3,905,491,861,409
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	53,297,202,206	2,294,930,182		1,263,848,840,895	1,319,440,973,283
6	مهمة العدل	681,808,502,821	34,991,086,773		80,816,103,764	797,615,693,358
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	171,781,589,396	8,325,191,754		116,129,038,562	296,235,819,712
8	مهمة الدفاع الوطني	2,359,743,125,804	591,103,899,582		408,887,467,196	3,359,734,492,582
9	مهمة الشؤون الدينية	128,801,900,927	730,681,937		28,523,958,165	158,056,541,029
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	867,920,419,225	39,011,680,270	46,365,407,597	915,331,778,015	1,868,629,285,107
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	56,705,842,607	4,000,483,760		5,585,774,679	66,292,101,046
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	648,186,008,863	375,157,012,340	84,000,000,000	498,680,541,293	1,606,023,562,496

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم	33,133,521,161	987,513,738		3,430,913,449,806	3,465,034,484,705
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	51,427,326,025	1,394,717,462		2,244,293,105,969	2,297,115,149,456
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	17,429,669,610	5,462,968,517		9,025,009,746	31,917,647,873
16	مهمة السياحة	68,179,044,830	120,598,000		28,469,332,467	96,768,975,297
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	109,870,458,052	650,529,334,139	172,200,000,000	217,221,020,224	1,149,820,812,415
18	مهمة النقل واللوجستيك	19,069,511,996	4,117,035,749		682,457,232,494	705,643,780,239
19	مهمة الشؤون الثقافية	199,932,714,710	50,371,097,910		103,632,732,869	353,936,545,489
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	923,214,974,201	114,644,452,313		130,578,068,182	1,168,437,494,696
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن	119,212,478,694	30,085,757,452		41,254,925,856	190,553,162,002
22	مهمة الصحة	2,333,024,072,203	416,621,975,481		424,111,642,005	3,173,757,689,689
23	مهمة الشؤون الاجتماعية	225,183,954,177	9,006,330,719		1,730,777,324,504	1,964,967,609,400
24	مهمة التربية	5,995,229,346,431	236,075,500,000		454,422,182,733	6,685,727,029,164

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,397,389,250,375	117,013,585,301		334,234,772,167	1,848,637,607,843
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء	1,921,517,727	207,293,823		587,715,015	2,716,526,565
27	مهمة المحكمة الدستورية	0	0		0	0
28	مهمة محكمة المحاسبات	20,509,290,405	506,342,725		5,192,829,956	26,208,463,086
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	13,546,000,000			12,958,000,000	26,504,000,000
30	نفقات التمويل					0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0
	الجملة	20,175,423,816,877	2,918,046,051,594	302,565,407,597	13,592,262,018,366	36,988,297,294,434

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة			0
4	مهمة الداخلية			0
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة		5,000,000,000	5,000,000,000
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني			0
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		4,717,850,000	4,717,850,000
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	77,654,432,182	4,060,732,000	81,715,164,182

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		0	0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	466,690,353	1,666,898,850	2,133,589,203
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	383,941,876		383,941,876
16	مهمة السياحة			0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	230,229,943,157		230,229,943,157
18	مهمة النقل واللوجستيك	0	0	0
19	مهمة الشؤون الثقافية			0
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	0	0	0
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة	39,427,264,368		39,427,264,368
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		266,994,000,000	266,994,000,000
24	مهمة التربية	29,621,019,913		29,621,019,913

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	18,985,436,399		18,985,436,399
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	396,768,728,248	282,439,480,850	679,208,209,098

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب			0
2	مهمة رئاسة الجمهورية			0
3	مهمة رئاسة الحكومة		3,573,235,250	3,573,235,250
4	مهمة الداخلية	83,847,500	8,500,000,000	8,583,847,500
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة	73,682,617,165	33,850,000,000	107,532,617,165
6	مهمة العدل			0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0
8	مهمة الدفاع الوطني	1,912,576,822	1,572,437,592	3,485,014,414
9	مهمة الشؤون الدينية			0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار		203,257	203,257
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	9,944,895,470	2,346,053,370	12,290,948,840
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		56,102,779,000	56,102,779,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم		112,919,646,041	112,919,646,041
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		0	0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال	11,791,967,668	70,000,000,000	81,791,967,668
16	مهمة السياحة		7,883,551,794	7,883,551,794
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية	67,544,000,000		67,544,000,000
18	مهمة النقل واللوجستيك			0
19	مهمة الشؤون الثقافية		8,326,203,000	8,326,203,000
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني	0	425,357,057,343	425,357,057,343
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن			0
22	مهمة الصحة		100,000,000,000	100,000,000,000
23	مهمة الشؤون الاجتماعية		2,909,069,375	2,909,069,375
24	مهمة التربية			0

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء			0
27	مهمة المحكمة الدستورية			0
28	مهمة محكمة المحاسبات			0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			0
30	نفقات التمويل			0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة			0
	الجملة	164,959,904,625	833,340,236,022	998,300,140,647

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مهمة مجلس نواب الشعب				0
2	مهمة رئاسة الجمهورية		240,471,570	3,495,730,495	3,736,202,065
3	مهمة رئاسة الحكومة			1,251,000,000	1,251,000,000
4	مهمة الداخلية		12,864,720,397	3,054,666,031	15,919,386,428
5	مهمة الشؤون المحلية و البيئة				0
6	مهمة العدل				0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			0	0
8	مهمة الدفاع الوطني		35,812,731,140	12,874,840,452	48,687,571,592
9	مهمة الشؤون الدينية				0
10	مهمة الاقتصاد و المالية ودعم الاستثمار	6,773,544,150		4,557,923,630	11,331,467,780
11	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				0
12	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	4,678,960	1,057,149,618	149,282,929	1,211,111,507

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
13	مهمة الصناعة والطاقة والمناجم				0
14	مهمة التجارة وتنمية الصادرات				0
15	مهمة تكنولوجيات الاتصال		707,491,149		707,491,149
16	مهمة السياحة				0
17	مهمة التجهيز والإسكان والبنية التحتية		8,144,088,880	607,219,674	8,751,308,554
18	مهمة النقل واللوجستيك				0
19	مهمة الشؤون الثقافية		1,150,000,000	368,240,623	1,518,240,623
20	مهمة الشباب والرياضة والادماج المهني				0
21	مهمة المرأة والأسرة وكبار السن				0
22	مهمة الصحة		85,975,503,347	4,500,921,691	90,476,425,038
23	مهمة الشؤون الاجتماعية			60,000,000	60,000,000
24	مهمة التربية		120,030,462	10,126,830,386	10,246,860,848

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2021 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
25	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				0
26	مهمة المجلس الأعلى للقضاء				0
27	مهمة المحكمة الدستورية				0
28	مهمة محكمة المحاسبات				0
29	مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				0
30	نفقات التمويل				0
31	النفقات الطارئة وغير الموزعة				0
	الجملة	6,778,223,110	146,072,186,563	41,046,655,911	193,897,065,584

جدول عدد 12

نفقات التمويل المنجزة لسنة 2021

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل
33	نفقات التمويل	3,688,042,682,900
	الجملة	3,688,042,682,900

جدول عدد 13
نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2021

بالدينار

البيانات حسب مصادر التمويل		الإنجازات		الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة	
		الموارد	النفقات	بالزيادة	بالنقص
الموارد العامة للميزانية		30,256,544,666,704	40,676,339,977,334		10,419,795,310,630 (*)
موارد القروض الخارجية الموظفة		679,208,209,098	679,208,209,098		
	جملة 1	**30,935,752,875,802**	**41,355,548,186,432**		**10,419,795,310,630** (*)
الحسابات الخاصة					
الحسابات الخاصة في الخزينة		6,359,826,385,887	998,300,140,647	5,361,526,245,240	
حسابات أموال المشاركة		687,689,350,278	193,897,065,584	493,792,284,694	
	جملة 2	**7,047,515,736,165**	**1,192,197,206,231**	**5,855,318,529,934** (**)	
	الجملة	**37,983,268,611,967**	**42,547,745,392,663**	**5,855,318,529,934**	**10,419,795,310,630**

4,564,476,780,696 (***)

(*) فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة يحمل على الحساب القار لتسبقات الخزينة .
(**) فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة ينقل إلى سنة **2022** .
(***) نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة **2021** (عجز) .

(كانت الساعة العاشرة وأربعين دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا وثلاثة عشر دقيقة)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة.

بعد التشاور مع أعضاء رئاسة المجلس قررنا تأخير الجلسة إلى موعد لاحق سوف يعينه مكتب المجلس.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

ونأذن برفع الجلسة.

(كانت الساعة الحادية عشر صباحا وأربعة عشر دقيقة)